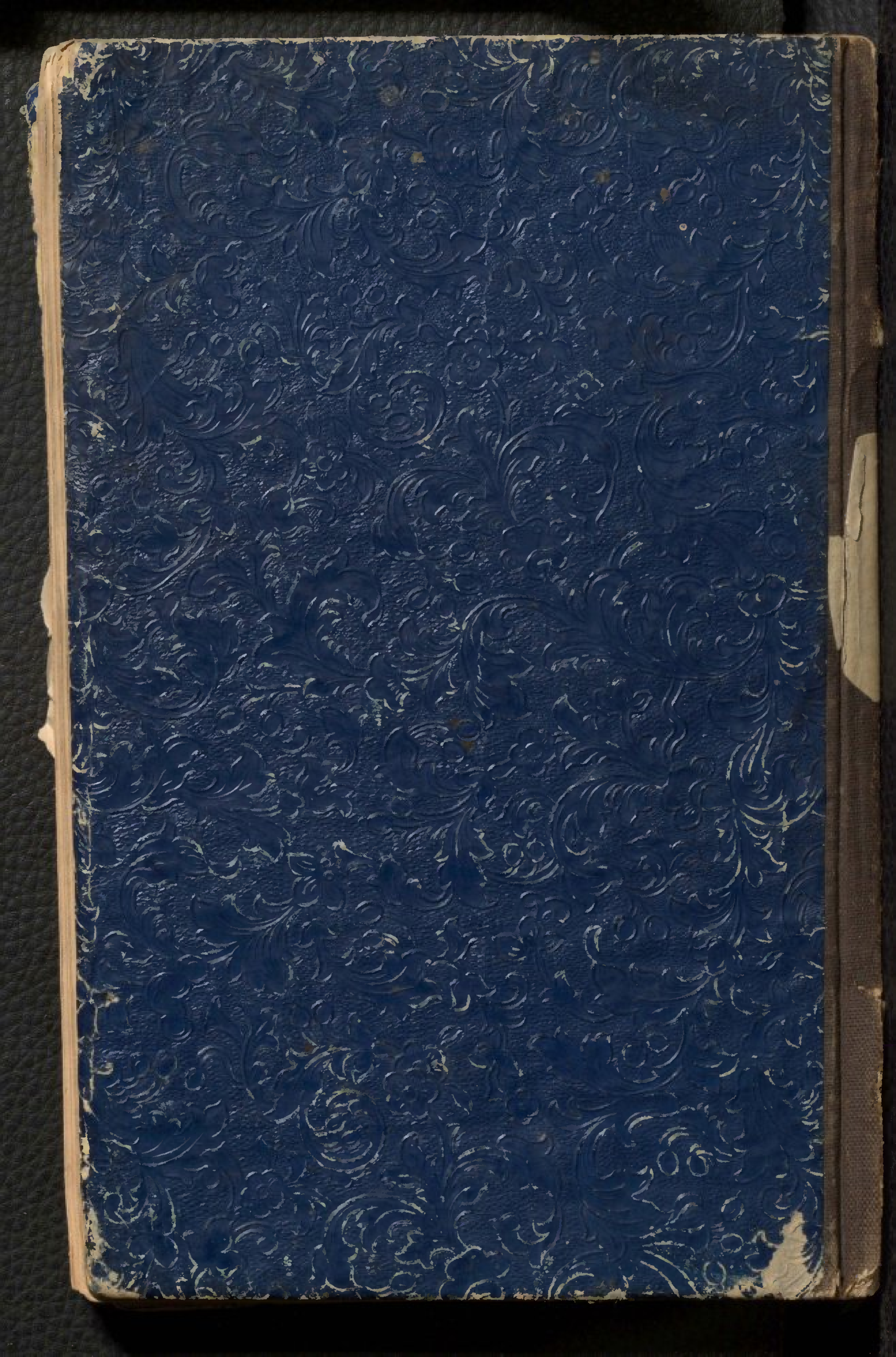
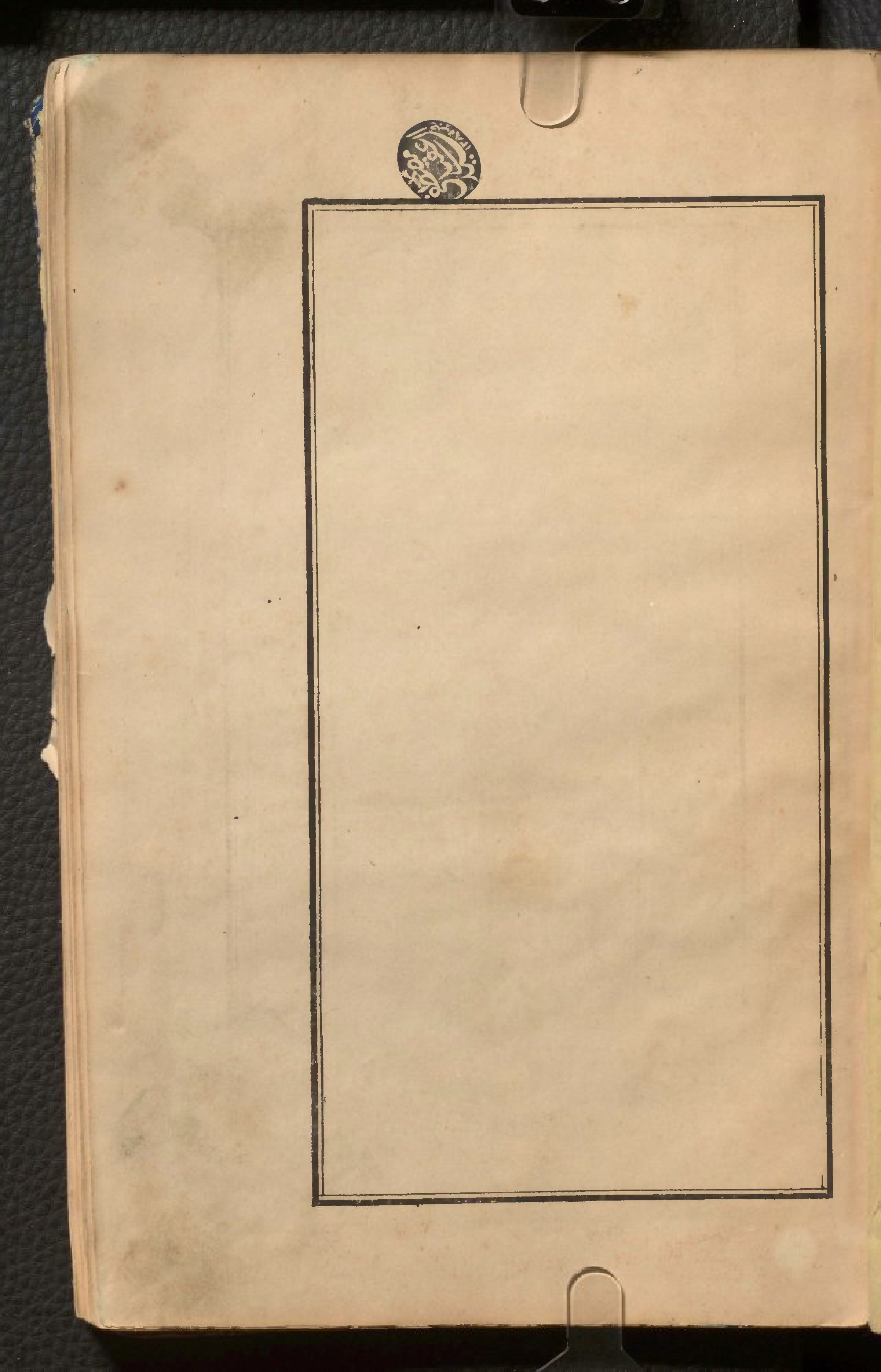






بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل على من اوتى جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر من اله واصحابه وازواجه واحبائه وعلى المقتفين بهم فى مصادرهم ومواردهم ربنا لا تواخذنا بالقرطاس الماضية وسدد امورنا فى الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال فى الاقوال والافعال وارزقنا صحيحات النيات فى ابواب الخيرات

قال المص رحمه الله عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرينين بل ذكر من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى الحر والبرد ولما وقع التصنيف فى علم الاسلامى اعنى عن كتابة الصلوة على النبى عليه الصلوة والسلام لان المقصود به التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمى اليه من الدين واما كون المص من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذى فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه فى بدأ امره فقال قال العبد المفتقر اى ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد فى كلام الله تعالى حيث قال والله الغنى وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخرى وقوله الى الله الودود اى المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضى حيث قال قال لضرورة تاخر الحكاية عن المحكى فى الواقع وان كانت متقدمة فى الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما لنفسه وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار المبنى على الاصل اظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسم ابيه لئلا يظن ان كتابه قيل انما شرفيه من بالمقدمات الا وباشر بمورد

قال قال اقول ان قيل لم اختار صيغة الماضى مع ان المناسب صيغة المضارع قلنا انه الف الكتاب اولا ثم الحق الخطبة فقال قال ونقول ايراد صيغة الماضى بالنظر الى قوله فى الدمر اولا ونقول الماضى يدل على التحقق بخلاف المضارع وبهذا اجاب بعض الشراح ونوقش فيه بان يقال ان الماضى اخبارى والخبر يحتمل الصدق والكذب فلا يوجد التحقق فيه ايضا اقول ان كون الخبر محتملا للصدق والكذب بالنظر الى مجرد مفهوم الخبر مع قطع النظر عن المخبر وخصوصيته ومراد من قال ان الماضى يدل على التحقق انه اذا عبر عن شى مستقبل بصيغة الماضى يدل على تحققه بمعنى انه محقق الوقوع فكانه وقع بالفعل وان لم يتحقق وهذا لا يوجد فى التعبير بصيغة المضارع ان قيل

الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان

فقال احمد بن على بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان

كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

اى الى احمد مقدما نفسه الا و مؤخرا ثانيا رعاية للتسجيع ثم حرض على العلم الذى

وقع التأليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على

التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لكونه اخف

وموافقا للنحو واصلا لانه ثلاثى وفى قوله ام العلوم اى اصلها تسمية للدال

باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا

العلم يلد الكلمات التى هى دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج فى صدر السامع

ما ذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث

الاعراب والبناء ابوها اى مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما

ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التى هى اوعية العلوم

قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى

على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق

لكونه بمعنى فلق فى الدرايات جمع دراية وهى التعقل مصدر بمعنى المفعول

كضرب الامير بمعنى مضروبه اى فى الدريات اى المعقولات دروها اى عاقلوا

الصرف وعالموها وتأنيث باعتبار الام ويطغى اى يضل فى الروايات جمع

رواية وهى النقل بمعنى المروى اى فى المرويات اى المنقولات عاروها اى العريانون

من ثيابها العرى كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال فى الدرايات يقوى

وفى الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان

متعسرا الا انه لا شك فى انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه

بدونها متعذر قال الزمخشرى لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها

وكلامها وعلمى تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع و

مكشوف لا يتقنع فاذن لا شك ان محصلها العارى منها يضل فى سلوكه

ولا يهتدى الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات واذا

كان الحال على هذا المنوال فجمعتها اى فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء

الشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد اذ ليس فى اللفظ فلا بد من التقدير

لم يقل قلت قلنا للتخصيص و

التنزل وليمكن الوصف بالافتقار

لان الضمير لا يوصف به عطف

البيان باحمد لان التكلم اعرف

فلا يحتاج الى البيان قال المفتقر

اقول اى ذو الاحتياج الكثير

ان قيل ما وجه ايثار هذا اللفظ

دون المسكين والمحتاج والفقير

وغير ذلك قلنا ايقاع الموافقة

بين كلامه وكلام الله تعالى و

كلام رسول الله عليه السلام

فان قيل لما اختار الفصيح على

الاصل اى المفتقر على الفقير

مع ان الموافقة مرعية فيه ايضا

قلنا اظهار الزيادة فقره و

احتياجه لان زيادة الحروف

تدل على زيادة المعنى قال

غفر الله اقول اى ليغفر الله

ان قيل لم يعبر عن معنى الامر

الغائب فى موقع الدعاء بلفظ

الماضى قلنا تفاؤلا كانه قبل

دعاؤهم قال واحسن اليهما

واليه اقول اى ليحسن ان قيل

لم قدم نفسه فى الغفران واخر فى

الاحسان قلنا اما الاول فللاتباع

ابراهيم عليه السلام واما الثانى

وهذا كثير فى كلامه وعليك بالتنبه له فى مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا
بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب
فيه فجمعت الى آخره فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اى فى
الصرف كتابا موسوما معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح اى محل راحة
الارواح وهى جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اى ذلك الكتاب مبتداء وقوله
للصبى خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظير حال من خبر المبتداء
وهو قوله جناح النجاح الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة اعنى المبتداء
والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافته
الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس فى الصبى استعارة مصرحة
اذ المراد به معناه الحقيقى بل مكنية شبهه بالطير فى طلب النجاح واثبات الجناح
له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقيه كما عرفت قرينه المكنية اذ
لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم
من كلام صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفى استعارة
الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب لبعض بالنجاح وقوله وراح اى كف
رحراح اى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة
وعدم فوت شئ منه مثل طول الذراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبى مثل
الكف الواسع اذا جعل وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شئ منها كما
ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو فى قوله وفى معيدة
اى فى ذهن الصبى استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن
محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور
متعلق براح فى قوله حين راح اى حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع
استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها فى التمكن والتقرر وفى هذه
الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعنى حين ما يدل عليه لفظ المثل فى
قوله مثل تفاح او راح عطفه باو تنبيها على استقلال كل واحد منهما فى كونه
مشبها به مثل قوله ولا تطع منهم آثما او كفورا يعنى ان ذلك الكتاب جناح النجاح
وراح رحراح ومثل تفاح او راح او شبههما فى المنفعة وقت حصوله فى ذهنه
وخاطره وقوله وبالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص

فلرعاية الادب ونقول ليكون مستجابا الدعوة فى حقه والديه لان دعاء المغفور اولى بالاجابة اونقول رعاية للسجع قال اعلم اقول هذا مقول القول ان قيل لم قال اعلم دون اعرف قلنا لان المعرفة تستعمل فى الجزئيات والعلم يستعمل فى الكليات وقصد بيان القواعد الكلية سروری

قال وراح رحراح اقول اعلم ان الراح بمعنى الطريق والكف والخمر والمراد هنا اما الاول او الثانى وعلى التقدير الاول وجه التشبيه بين الطريق والكتاب مشهور وعلى التقدير الثانى يكون وجه التشبيه هكذا ان هذا الكتاب لمن يقرأه كالكف الواسع فانه اذا جعل وسيلة لاخذ العلوم لا يبقى شئ منها كما ان الشئ لا يفوت عن الكف الواسع اذا قبض به صاحبه

قال حين راح مثل تفاح او راح اقول يعنى ان هذا الكتاب حين حصل فى معيدة الصبى اى فى ذهنه مثل تفاح او خمر فى النفع قال وبالله اعتصم اقول ان قيل حق ... فى اللغو التاخير عن متعلقه

كما اشرنا

كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اى بجيب متعلق باعتصم واستعين اليه فى جميع
المهمات وقوله هو اى الله تعالى مخصوص بالمدح الذى فى قوله نعم المولى اى
الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه فى ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ان يبين
الكتاب المجموع فى الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضار الذهن المخاطب
وترغيبا له فى استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفائل
بالاسعاد فى مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله
ان الصراف اى المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج ففى
الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه
المبالغة يحتاج على الاستمرار التجديدى فى معرفة الاوزان اى الموزونات الجزئية
التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اى انواع
من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا
لامتناع حصول الشئ بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا
اذ لا يقال فى متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان
محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع فى تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز
والمثال والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها
وستطلع عليها ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها وكما ان الصراف يحتاج فى معرفة
الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها معرفة اشتقاق اى اخراج تسعة
اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة
منه وهى الماضى والمستقبل والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان
والآلة واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة فكسرته اى الكتاب وجعلته
مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها فى بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب
لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها فى الاشتقاق لكن لما كان معرفة
هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى
قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه
حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه فى تلك الابواب
ولم يجعله بابا على حدة وذكره فى اول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا الباب
الاول من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب فى بيان البناء الصحيح ولما

ابدانا بكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على ما يستحق ان يخبره عنه اعلم ما بكونه عمدة فلم قدم قوله بالله على اعتصم وانه ظرف لغو متعلق باعتصم قلنا للتخصيص يعنى اعتصم الا بالله لا بالله وهذا التخصيص انما يستفاد من التقديم كما ان تقديم قوله وهو للضبى على قوله جناح النجاح مع كونه حالا عنه وتقديم قوله وفى معيدته على قوله مبين راح مع كونه متعلقا براح لرعاية السجع سروى قال الباب الاول فى الصحيح اقول ان قيل لم يقدم المعتل على الصحيح مع ان مفهومه وجودى ومفهوم الصحيح عدمى قلنا لما كان ابنية الصحيح سالمة عن التغيرات الكثيرة استحق التقديم لسهولة انضباطه ليكون التعليم متدرجا فان قيل انما يتم ما ذكرتم اذ لو كان المراد ذوات الصحيح والمراد هنا المفهوم قلنا المقصود الاصلى من مباحث الباب معرفة ابنية الصحيح لكن لما توقف البحث عنها على تصور الصحيح عرفه بقوله هو الذى الى اخره فان قيل لم سمى الصحيح صحيحا وسالما قلنا لصحته وسلامته عن الاعلال والتغيير قال الصحيح

٦

ولما كان المقصود الاصلى البحث عن الاحوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق
التقديم لسلامتها عن التغييرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم
باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر
موضع الضمير اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه
الصحيح وبالثانى مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهى عين الاول فليس
على الاطلاق اى الصحيح فى اصطلاح اهل الصرف هو البناء الذى ليس فيه فى مقابلة
الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هى الواو والياء والالف وليس فى تلك المقابلة
ايضا تضعيف اى حرفان من جنس واحد وليس فيها ايضا همزة فيدخل نحو ضرب اذ
ليس فيه فى مقابلة فاء فعل الا الضاد وفى مقابلة العين الا الراء وفى مقابلة لامه
الا الباء وليس شئ من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان
من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل
وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس واختص الفاء والعين واللام من بين
حروف المبانى للوزن والمعيار حتى يكون فيه اى فى الوزن من حروف الشفة والوسط
والحلق التى هى المخارج الكلية شئ اى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف فى غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه
اخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو
علم جعل الوجه الاخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال
وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن
واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو
ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد فى الرباعى
لام ثانية نحو فعلل فى نحو جعفر ولام ثالثة فى الخماسى نحو فعللل فى نحو جحمرش
وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالاخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الاخر
لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع فى بحث الاشتقاق وما يتعلق به
فقال اذا عرفت هذا فقولنا اى مقولنا وملفوظنا الذى هو الضرب مصدر فى
اصطلاح هذا الفن اى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعنى يتولد منه
الاشياء التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اى
المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه لمعروفه ومجهوله

هو الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين
٦. اقول اى الصحيح هو البناء الذى
خلت حروفه الاصلية عن حروف
العلة والهمزة والتضعيف ان قيل
لما اورد لفظ الصحيح ثانيا مع انه
لو قال وهو الذى الخ بعد قوله
الباب الاول فى الصحيح لتم فوقع
الصحيح تكرارا قلنا الثانى ليس عين
الاول اذ المراد بالاول ما صدق
عليه الصحيح لان معنى الكلام الباب
الاول فى بيان ابنية التى هى الصحيح
وبالثانى مفهومه واعلم ان المصر
لم يفرق الصحيح والسالم وبعضهم
فرق بينهما وعرف السالم بما ذكره
المصر وعرف الصحيح بانه ليس احد
اصوله حرف علة وان كان فيه
الهمزة والتضعيف فح يكون الصحيح
اعم من السالم وان الصحيح عند النحويين
ما لا يكون فى اخره حرف علة
قال واختص الفاء والعين الخ
اقول لما ذكر ان الصحيح هو الذى
ليس فى مقابلة الفاء والعين
واللام حرف علة فهم منه ان
المركب من الفاء والعين واللام
وزن يوزن به فكانه ماخوذ
فى تعريف الصحيح فذكر اختصاصه
به فاقول انه اختص اللفظ

لمجهوله

لمجهوله الآن صيغة بناء المعروف والمجهول من المصدر ومتحدة اكتفاء بصيغ
الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم فاذا قيل ضرب ضربا علم
ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن فى جنس الاشتقاق لا فى جنس
آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله عند
البصريين من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل فى الاشتقاق لان
مفهومه اى معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اى المعنى الذى يفهم
منه بحسب الوضع متعدد وكل واما تسمع بالمعيدى فليس بحسبه لدلالته
اى لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اى زمان فى تلك الحدث
من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولاشك ان ما يدل على الواحد
اعنى المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعنى الفعل وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا
واذا كان المصدر اصلا للافعال فى الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها
اى لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل الى المفعول وغيرهما من حيث تعلقها
بها وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها انقول المصدر اصل لانه اى المصدر
اسم لصدق تعريفه عليه والاسم مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه فى
الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل
محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا يشك
ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة فى الافادة عند التركيب
لا تستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه ونقول ايضا كالدليلين وليس
فى الاستدلال على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه يقال له اى يطلق على ما
صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب مصدرا اى هذا الاسم لان
هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اى عما صدق عليه المصدر
فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمى باسم المصدر لكونه
موضع صدور ضرب وغير من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب
المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور
ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز ان يكون بمعنى مصدور به كضرب
الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا

المركب من هذه الحروف للوزن
لبكم ناعم من ان يوجد فيه من
كل مخرج من المخارج الكلية التى
هى الشفة والوسط والحلق
قال فقولنا الضرب مصدر
اقول هذا شروع فى بيان الاشتقاق
ولما توقف تمام بحث الاشتقاق
الى معرفة الاصل اعنى المشتق منه
والفرع اعنى المشتق بين الاصل
على المذهب الاصح ثم شرع فيما
هو المقصود اعنى الاشتقاق
ثم ذكر المذهب المرجوح استطرادا
ثم قال وهو اصل فى
الاشتقاق عند البصريين
اقول اى المصدر اصل للفعل
فى الاشتقاق لا فى العمل عند
اهل البصرة معلومه لمعلومه
ومجهوله لمجهوله فان قيل على تقدير
ان يكون للمصدر معلوم و
مجهول فلم لم توضع لكل منهما صيغة
كالفعل قلنا اكتفاء بصيغة
فعله فانك اذا قلت ضرب ضربا
علم بالمصدر معلوم واذا قلت
ضرب ضربا المصدر مجهول
فان قيل قد يحذف الفعل و
يذكر المصدر منفردا فمن اى
شئ يعلم معلومه ومجهوله

كلّ فرع يصاغ من اصله ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من
الصّوغ كالباب من السّاج والخاتم من الفضّة وهكذا حال الفعل فيه معنى
المصدر مع زيادة اخذ الازمنة الثّلثة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه
كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضّرب الى زيد لكنّهم طلبوا بيان
زمان الفعل على وجه احصر فوضعوا الفعل الدّال بجوهر حروفه على المصدر
اى على الحدث وبوزنه على الزّمان ولمّا وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم
باصالة المصدر او الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى
هذا المقام وكان المراد منه فى محلّ النّزاع قسما منه عرّفه اوّلا وقسمه الى اقسام
ثانيا وبيّن ما هو المراد منه فى محلّ النّزاع ثالثا على ما هو مقتضى التّرتيب الا انه
اخّر عن ادلّة احد المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير
مقصود اصلى كما اشرنا اليه الا انه قدّمها على ذكر مذهب الاخر وادلّته
اشارة الى حقيقة مذهب الفريق الاوّل كما نبّه عليها بقوله واشتقاق تسعة
اشياء من كلّ مصدر وسينبّه عليه ايضًا بقوله الافعال التى تشتق من المصدر
فكانّه جعله حكما متّفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلّق به ثم لمّا فرغ
عنه استشعر خلافا فذكره الاشتقاق فى اللّغة اخذ شقّ الشئ فهو متعدّد
وفى الاصطلاح يحدّ تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من
حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب
العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل امّا تعريفه
باعتبار العمل به فهو ان يأخذ من اللّفظ ما يناسبه فى التّركيب فيجعله دالّا
على معنى يناسب معناه وامّا تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت اى
علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللّفظين مفعول ثان
لتجد ومفعول الاوّل قوله تناسبا وهو اعمّ من الموافقة فى اللّفظ اى فى تركيب
حروف الاصول فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال والاستباق لا عبرة
بها احترز به عن نحو قعود وجلس والمعنى احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدّق
وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه
الثّلثة وقدم التّناسب فى اللّفظ لان الاخذ المعتبرة فى الاشتقاق باعتبار
العمل الذى هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انّما يتحقق فى اللّفظ والتنبيه

على ذلك

قلنا من القرينة واعلم ان المصدر
اما ميمى يكون فى اوّله ميم زائدة
واما غير ميمى لا ميم فى اوّله وهو
الّذى يتنازعون فى اصالته
قال لان مفهومه آه اقول
يعنى لمّا كان مفهوم المصدر واحد
وهو الحدث اذ لا اعتبار بالدّلالة
الالتزامية ومفهوم الفعل
متعدّدا اذ يدلّ بحسب الوضع
على الحدث والزمان والواحد
قبل التعدد علم ان المصدر
متقدم على الفعل واصل له
اذ ما يدلّ على الواحد الذى
هو المتقدم متقدم واصل
لما يدلّ على المتعدد الذى هو
المتأخر ومنع هذا الدّليل بانه
لم لا يجوز ان يكون الشئ اى
المصدر متقدما باعتبار
مفهومه ومتأخرا بحسب
وضعه والنّزاع فى التقدم بحسب
الوضع قال ومفهوم الفعل
متعدد اقول قيل انّما قال متعدد
دون اثنان لدلالة الفعل
على الفاعل كما يدلّ على الحدث
والزمان اقول لو تأمّل المصر
هذا الوجه لترك قوله لدلالته
على الحدث والزمان على ان

على ذلك المقصود اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على
اقسام انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع انه
معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم ومن قدم التناسب
فى المعنى كالميدانى نظر الى ان هذا الاخذ انما هو المعنى فكل وجهة الا ان
نظر المصنف انسب للنص والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة
حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين
تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الاخر واخذه منه
فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب فى اللفظ والمعنى الى انه لابد بين المشتق
والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من
جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضى ذلك
فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما فى المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب
بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك يخرج نحو
ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما فى اللفظ ويخرج ايضا
ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب
وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين
وبين الاوسطين وبين الاخيرين مناسبة كما ستذكره ان شاء الله تعالى وانما
قلنا فى المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة
الاخر الفعل بنائية وحركة اخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها
وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل فى غيرها
حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق
استعمال الاسم ساكنا فى غير حال الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عينت بالحركة
الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة فى الاسم ولكن لم قلت
ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظير الاشتقاق ليس فى حركة معينة بل
فى مطلق الحركة وان عينت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ
من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال وهو اى الاشتقاق المعرف
على ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اى بين اللفظين
تناسب اى توافق فى الحروف والترتيب اى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى ايضا

العبرة بالمفهوم المطابقى والا
يلزم ان يكون مفهوم المصدر
متعددا فالفاعل اليسر منه بلا
اشتباه فالاولى ان يقال انما
قال متعددا لبطلانه بتعلقه و
الواحد قبل التعدد وانما
قال هيهنا التعدد لقصد التعميم
ان تقدم العامل عام قال
يكون اصلا لتعلقاتها اقول
يريد انه لما ثبت كون المصدر
اصلا للافعال ثبت انه اصل
لتعلقاتها لان الافعال اصل لها
واصل اصل الشئ اصل لذلك الشئ
ومن لم يطلع على معنى كلامه
اورد سؤالا وجوابا سرورا
قال وهو ثلثة انواع اقول
هذا شروع فى التقسيم قال وهو
ان يكون اقول اى الاشتقاق
الصغير علم ان يكون الخ وكذا
التقدير فى الكبير والاكبر
واعلم ان التناسب المعنوى معتبر
فى الاقسام الثلثة كاللفظى وان
لم يصرح به فمناسبة الضرب
بضرب ومناسبة الجذب بجبذ
لفظا ومعنى ظاهر واما مناسبة
النهق بنعق لفظا ومعنى فظاهر
ايضا اذ الهاء والعين من الحلق

نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدر وثانيها اشتقاق كبير وهو علم
ان يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة
فى المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان فى المعنى او مع المناسبة
فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال بالحائط والثانى الاخلال
بالعرض فهما متناسبان فى المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو ان يكون بينهما
تناسب فى المخرج والمعنى فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار
المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول لصوت الغراب والثانى صوت الحمار فهما متناسبان
فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها
وجه الحصر فيها لانه اذا اعتبر الموافقة فى الحروف مع الترتيب فهو صغير سمى به لكفاية تامل
قليل فى العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة فى الحروف بدون
الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير فى العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل
فيه واذا اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر فى العلم بالاشتقاق
بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه
وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين المراد منه فى محل النزاع فقال فالمراد بالاشتقاق
المذكور ههنا اى فى قوله وهو اصل فى الاشتقاق وفى قوله واشتقاق تسعة
اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق
وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو فى الاصالة فى هذا الاشتقاق ولما فرغ
من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق
شرع فى بيان مذهب الفريق الثانى فقال قال الكوفيون ينبغى ان يكون الفعل
اصلا والمصدر فرعا للمصدر لان اعلاله اى اعلال الفعل مدار وسبب
لاعلال المصدر وجودا اى من جهة الوجود اى ان وجد اعلال الفعل وجد
اعلال المصدر ومدار عدما اى ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر
والدوران ترتب الشئ على ماله صلوح العلية وسمى الشئ المترتب الدائر و
الشئ الثانى المترتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر
وجودا ففى مثل يعد اصله يوعد عدة هى مصدر يعد اصله وعد ولما
حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعد وان لم توجد فيها
تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل

وان النهق صوت الحمار والنعق
صوت الغراب فهما متناسبان
فاندفع السؤال بان الاشتقاق
الاكبر خارج عن تعريف الاشتقاق
اذ هو كون اللفظين متناسبين
فى المخرج لان المراد بالتناسب
الحروف فى المخرج وهو من
تناسب اللفظى واعلم ايضا ان
التناسب المعنوى اعم من الموافقة
فى المعنى بالتغاير من وجه والمناسبة
فيه بدون الموافقة فيدخل مثل
جبذ والجذب ومثل ثلم والثلب
والاول الاخلال بالحائط
والثانى الاخلال بالعرض قال
لان اعلاله مدارا اقول اعلم
ان الدوران فى اصطلاح المناظرين
هو ترتب الشئ على الشئ له
صلوح العلية اما وجودا
او اما عدما والشئ الاول
المترتب يسمى دائرا والشئ
الثانى المترتب عليه يسمى مدارا
ولما عرفت هذا ففى قول الشارح
المدار هو الشئ الذى يثبت
الاثر عند ثبوته وينتفى عند
انتفائه نظر لان ذلك انما هو معنى
فى الدوران وجودا وعدما
فتامل فانه والمؤكد بنة

الثانى وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدارا
لاعلال المصدر بعدما فى يوجل وجلا وقام قواما فلما يعل الفعلان لم يعل
المصدران تبعا لهما ومداريته اى مداريه الفعل من جهة الاعلال للمصدر
لاشك فى انهما تدل على اصالته اى على اصالة الفعل للمصدر وايضا اى
كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك تؤكد الفعل به اى بالمصدر
نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعنى ضربت وكيف لا يكون
مؤكدا له وهو اى هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى
التركيبين واحد فيكون ضربا موكدا لضربت تاكيدا لفظيا كما كان ضربت الثانى
مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصلا لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف
لانه تابع وايضا يقال له اى للمصدر اسم هو مصدر لكونه اى المصدر مصدورا
به ومخرجا عن الفعل وله نظائر فى كلامهم كما قالوا فى الماء مشرب عذب اى لذيذ
وفى الفرس مركب فاذو اى حاذق فى المشى لا يتعب راكبه اى مرادهم بمشرب
مشروب ومركوب قلنا معاشر البصريين فى جوابهم اى فى الجواب عن متمسك
الكوفيين الاول الذى هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو
للمشاكلة اى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب المناسبة بينهما فى اللفظ
والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الاخر نحو رمى رميا واعشوشب
اعشيشابا فلا تدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو
فى تعد اصله توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه لمشاكلة اكرم
فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق فهكذا الاعلال
للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا فى الجواب عن متمسكهم الثانى لا نسلم ان
ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزله احدثت ضربا ضربا لان المراد
بتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف وعدد وهو
فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك
ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت
ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين
تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت
ضربت وان المصدر وقع تاكيد للفعل فنقول المؤكد به بفتح الكاف لا يدل على

لا يدل اقول ونقول من الرأس
لا نسلم ان قولنا ضربت ضربا
بمنزلة ضربت ضربت ووقع
المصدر تاكيدا للفعل اذ هو
بمنزلة اوجدت ضربا ضربا
لان معنى قولنا ضربت اوجدت
الضرب وان فى الفعل دلالة
على المصدر فلما ذكرت ضربا
اخر كان معنى قولك ضربت
اوجدت ضربا ضربا فيقع
ضربا تاكيد للفعل مجازا
قال قولهم مشرب عذب آه
اقول يعنى ان قول العرب مشرب
ومركب ليس بحقيقة فى معنى
المشروب والمركوب بان وضع
لفظ المفعل فيكون لفظ المصدر
حقيقة فى معنى المصدور بل هو
من باب جرى النهر وسال
الميزاب يعنى ان كان من هذين
من المجاز اللغوى بان يذكر اسم
المحل الذى هو النهر والميزاب
ويراد الحال اعنى الماء او من
المجاز العقلى وهو ان يكون
النهر والميزاب على معناهما
الاصلى واسند اليهما الجريان
والسيلان مجازا للملابسة بينهما
لا هماله كما بين فى علم المعانى

الاصالة فى الاشتقاق بل تدل عليها فى الاعراب كما فى جاءنى زيد زيد فانّ الاوّل اصل للثانى فى الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشئ من نفسه و كلامنا فى الاصالة فى الاشتقاق ولا محذور فى ان يكون الشئ متقدما على شئ فى الاشتقاق واصلا له فيه ومتأخرا عنه فى الاعلال وفرعا عليه وفيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل فى الاعراب للفعل وفرع عليه فى العمل كما يجئ ان شاء الله تعالى وقلنا فى الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة فى معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادا فاللفظ المشروب ولفظ المركب مرادا فاللفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة فى معنى المصدور ومرادا فاللفظ المصدور به بل يكون ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوى بان اطلق اسم المحل الذى هو النهر والميزاب على الحال الذى هو الماء لان الجارى والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلى بان اريد بالنهر و الميزاب معناهما الحقيقى واسند اليهما الجريان والسيلان مجاز الملابستهما لما هما له اعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما من المفرد بان يطلق اسم المحل الذى هو المشرب والمركب على الحال الذى هو الماء والفرس واما فى النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجاز الملابستهما لما هما له اعنى الماء و الفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجازة فى النسبة فلان المشرب والمركب على معناهما الحقيقى الذى هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز فى المفرد فلانه لا يلزم من كون اللفظ مستعملا فى معنى مجازى على سبيل القطع كون لفظ اخر موازنا له مستعملا لا بدل فى مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله فيه فبمجرد احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا فى معنى المصدور به مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا فى معناه الحقيقى الذى هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز

كذلك قولهم مشرب ومركب من المجاز اما فى المفرد بان يذكر المحل ويراد الحال اعنى الماء والفرس واما فى النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لما عرفت فلا يلزم من استعمالهما مجازا استعمال المصدر بمعنى المصدور وعلى انه يحتمل ان يكون المشرب والمركب مصدرميميا بمعنى المشرب والركوب لا بمعنى المركوب نعم والمشروب فى المشروب فتبين لكن يحتمل القول الكوفيين لكن المحتمل لا يصلح حجة لاثبات المتنازع فيه ان قيل اذا كان المصدر اصلا على المذهب الاصح فلم يقدمون الفعل عليه فى بيان الامثلة نحو نصر ينصر نصرا قلت المقصود ثمه بيان الصيغ ولما لم يكن للمصدر صيغ لم يستحسن تقديمه فان قيل فلم لم يقدموا عليه اسم الفاعل وغيره قلت لما كان المصدر اصلا كان تأخيره عن جميع المشتقات قبيحا قال ومصدر الثلاثى

خلافه

خلافه لاحجة فيه للكوفيين على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به
بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ
الشرب والركوب متعد بان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب
والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم
فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر
على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا فى الاستدلال على اصالة
الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر اى الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا
اى قعودا والمصدر الذى هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل
كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل فى المصدر نحو قعدت
قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت
العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على
وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا ويزيد
ولم يضرب فانه لادليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين
اصالة المصدر وزيف ادلة المخالف جرى فى ذكر الاوزان على تقديم الاصل
فقال ومصدر الثلاثى كثير مختلف فيه وعند سيبويه اى ما ذكره سيبويه
منه ترتقى الى اثنين وثلثين بابا اى بناء وضبطه ان نقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ اولم يكن فان لم يكن بزيادة
شئ فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل
وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون وعلى التقادير
فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة فى الثلثة
تسعة وهى نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان
وحرمان وغفران وارد فى ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين
مزيدا فى آخره الف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة
مع ليان فى فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا
وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب
او مكسور وذلك حنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان

كتبر اقول لما بين اصالة المصدر
فى الاشتقاق وفرعية الفعل
فيه مع اجوبة ادلة الكوفيين
شرع فى ذكر اوزان الاصل
فنقول ان مصدر الثلاثى
كتبر اى لا ضبط له ومختلف
اى لا يوافق كل واحد منه بالآخر
لكن عند سيبويه يرتقى الى اثنين
وثلثين وزنا وعند ابن الحاجب
الى اربعة وثلثين بناء وسنذكر
ذلك سيبويه الاثنين ومعنى
الارتقاء عنده الى اثنين وثلثين
بابا انه كلما وجد فعل ثلاثى
يكون مصدره على احد هذه
الاوزان لان المصادر الواقعة
فى كلامهم منحصرة فى هذه وذكر
الجاربردى وجه ضبط كونه
اثنين وثلثين وزنا انه لا يخ
اما ان يكون عينه ساكنا
فاما ان يكون بزيادة شئ او
لم يكن فان لم يكن بزيادة شئ
فالفاء اما مفتوح او مكسور
او مضموم نحو قتل من الباب الاول
وفسق منه ايضا وشغل من
الثالث وان كان بزيادة شئ
فتلك الزيادة اما تاء او الف
او الف ونون وعلى التقادير

مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين ولكراهة الانتقال من
الكسرة الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة
توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان الاول
فالزيادة فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء
وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم
العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما مدة او ميم زائدة بالاستقراء اولا فان كان
فيه مدة فهي اما الف او واو او ياء فان كان الالف فاما معها زيادة اخرى اولا
فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما
تاء فقط او التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو
ذهادة او مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ودعابة ولم يذكره
سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو
كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو
فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول
او مفتوح وذلك نحو قبول واخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له منه ثان
ولم يجئ مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها
زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم العين
كهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء
من غير زيادة شئ آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسبة ذكره
مع دخول لانه هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان
معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة
على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح وجيفا بالكثرة
بالنسبة الى صهوبة وقد وان كان فيه ميم زائدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم
الاستقراء فاما مع زيادة شئ اخر اولا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور
نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر
ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على حد تمرة وتمر

استبعاد

فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي رحمة من الباب الرابع ونشدة من الاول اي من نشد الضالة بمعنى طلبت الضالة وكدرة بمعنى افسدته وكدرة وجدتها وبمعنى من الاول وذكري من الرابع ودعوى من الاول وذكري منه ايضا وبشرى منه ايضا وليان من الثاني اي من لوى بلوى بفلان لوى الحبل اي فتله وحرمان من الثاني ايضا اي من حرمه اذا منعه وبحرمه وغفران من الثاني كذلك واردف ذلك بقوله نزوان من الاول اي من نزى الفحل على الانثى بنزو ولان المصدر المتحرك مزيدا في اخره الف ونون لم يجئ الا هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الياء وزيادة الالف وهذا اذا كان العين ساكنا اما اذا كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب ... الاول او مكسور نحو خنق منه ايضا ... العين من المفتوح ... وان كان الفاء مكسورا لم يجئ

استبعاد المجئ المصدر على هذا الوزن وعلى الاوّل فتلك الزّيادة هو التّاء لاغير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانّما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع انّ الاوّل قياسىّ والثّانى سماعىّ نظرًا الى انّ الميمىّ ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا فى نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثّلاثى المجرّد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به ويجئ المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول الّا انّ مجيئه على وزن اسم الفاعل اقلّ من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاوّل نحو قمت قائما اى قياما وقوله ولا خارجا من فىّ زور كلام اى خروجا وقوله كفى بالنّائى من اسماء كافيا اى كفاية ومنه افضل فاضلة اى افضالا وعافاه الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدّالة اى الدّلال بمعنى الغنج والثانى نحو قوله تعالى بايّكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسورة والى معسورة اى الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرّفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمخلوق اى الكراهة والصّدق والخلق واعلم انّ الاستعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجئ على وزن الخ والّا فالواجب ان يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السّماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السّماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز وتجئ المصدر ايضا للمبالغة فى الفعل والتّكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثّلاثى المجرّد وعند الزّمخشرى قياسا مطردا فى الثّلاثى وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرّميا وقال هى الرّامى الكثير وهو على ضربين احدهما التّفعال بفتح التّاء وسكون الفاء نحو التّهذار بمعنى الهذر الكثير والتّلعاب بمعنى اللعب الكثير والتّرداد والتّجوال والتّقتال و

منه الّا مفتوح العين نحو صغو من الخامس او من الرابع لانّ توالى الكسرتين والانتقال من الكسرة الى الضمة كريه عندهم وان كان الفاء مضموما فلم يجئ منه الّا مفتوح العين نحو هدى من الثانى لانّ توالى الضمتين والانتقال من الضمة الى الكسرة كريه وان كان الاوّل اى ان كان بزيادة شئ فالزائد فيه اما ان يكون تاء التانيث ولا فعلى الاوّل فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الّا مفتوح الفاء بالاستقراء فلا يخ اما ان يكون عينه مفتوحا نحو غلبة من الثانى او مكسورا نحو سرقة منه ايضا ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثانى اى على ان لا يكون فيه تاء التانيث فلا يخ اما ان يكون فيه مدة وميم زائدة بالاستقراء ومى اما فان كانت فيه مدة وهى اما الالف او الواو او الياء فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم

والتسيار للمبالغة للرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمى يجئ على سنن اى طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على اساميها فى غير الرباعى المجرد واما فيه فطرد اللباب الا فى كلم يجئ المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا والا قاتل يجئ قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة من قال فى كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه فى قتال كانهم حذفوا الياء التى جاء به اولئك فى قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكى حيث جعل الياء اتباع كسرة الفاء والا يجئ فى تحمل تحملا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والا فى زلزل يجئ زلزالا بفتح الاول فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الاول وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصل لما فرغ من بيان ابنية الاصل الذى هو المصدر شرع فى بيان ابنية الفرع الذى هو الفعل فقال الافعال التى تشتق على صيغة المبنى للمفعول اى تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبنى للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المص وايضا لما كان المبنى للمفعول فرعا للمبنى للفاعل لان الاول معلول للثانى معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال خمسة وثلثون

بابا ستة

نحو ذهاب من الثالث وصراف من الثانى اى صرف يصرف صروفا وصرافا وقيل صرفت الكلبة تصرف اذا اشتهت الفحل وسؤال من الثالث وان كانت مع الالف زيادة اخرى فتلك الزيادة تاء فلا يخ اما ان يكون الفاء مفتوحا او مكسورا او مضموما نحو ذهادة من الثالث ودراية من الثانى بمعنى العلم والفهم وبغاية من الرابع اى من بغى الشئ اذا طلبه ولم يذكره سيبويه لقلته واحدهما لم يذكره سيبويه كراهية من الرابع ولم يذكره ايضا لما ذكر وان كان المدة واوا فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مضموم او مفتوح نحو دخول من الاول وقبول من الرابع ولم يجئ بما يزاد الواو مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة فان قيل لم لم يقدم القبول مع ان مفتوح الفاء انسب بالتقديم لخفته قلنا تنبيها لقلته وان كانت مع الواو زيادة فتلك الزيادة هى التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء نحو صهوبة من الخامس او السادس

بابا ستة منها كائنة للثلاثى المجرد والاخر سبعة قدم الثلاثى على الرباعى لتقدم الطبعى ووجه ضبطه ان الماضية ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولا لتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخ عن دور وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخ من ان يكسر عين مضارعه او بضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او بكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بحسب الوقوع فى ستة وهى نحو ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر وقتل يقتل بفتح العين فى الماضى وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحه فى المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما ويسمى الثلثة الاول دعايم الابواب جمع دعامة وهى عمود البيت اى اصولها لاختلاف حركاتهن فى عين الماضى والمستقبل فكما ان معنى الماضى مخالف بمعنى المستقبل كذلك ينبغى ان يكون لفظه مخالفا ليطابق اللفظ والمعنى فى الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اى وكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف فى الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثانى على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثانى على الاول نظرا الى ان الضم علوى وانه اقوى او قصد التدريج فى النزول من العلوى الى السفلى الذى هو الاصل بخفته فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول فى الماضى والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثانى واما تقديم الثانى فللنظر الى ان الضم فوقى وقوى والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين فى الماضى مضموم العين فى المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالانتقال بعد التثقيل ولم يجئ من مضموم العين فى الماضى مفتوح العين فى المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج فى الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر

اى من صهب النعم بعضها ان احمر حمرة صافية وانما اخرها فالتزم منها حينئذ مع ان التابع ذكرها مع دخوله على غيرهما ذكرنا اذا المدة واو وفيه ايضا لعلته بالنسبة اليه ونظرا الى ان معه زيادة اخرى وهو التاء وان كانت المدة ياء فلم يجئ مما تقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شىء نحو جيف من الثانى اخر نحو وجف البعير يجف اى من وجف وجيفا وهو ضرب من سير الابل وان كان فيه ميم زائدة ولا يكون الا مفتوحة بالاستقراء فاما فعل معها زيادة شىء اولا فعلى الثانى فالعين اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو مدخل من الاول ومرجع من الثانى ومكرم هذا نادر فلهذا لم يذكره سيبويه وغيره وعلى الاول اى على ان يكون مع الميم شىء زائد وهو التاء لا غير بحكم الاستقراء سواء كان العين مفتوحا او مكسورا نحو مسعاة من الثالث اى من

لالضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول فى الدعايم امرين
اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا فى عدم
الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين
معا فى نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء
الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة فى اولهما وقال وفتح يفتح لايدخل
فى الدعايم لانعدام اختلاف الحركات فى عين الماضى والمستقبل ولعدم مجيئه
اى مجئ باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا اولاما والتزموا فيه فتح العين فى
الماضى والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقلة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا
الفاء فى الترديد ولم يقولوا اوفاء لزوال ثقل الفاء بسكونه فى المضارع ولايرد
مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة
الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يأبى بفتح العين فى الماضى والمضارع فيهما
من غير حرف الحلق هذا الف وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره على ترتيبه
يعنى ان ركن يركن بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وركن يركن بكسرها فى
الماضى وفتحها فى الغابر لغتان فاخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانية
فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشرى
ركن يركن من الشواذ وابى يأبى من الشواذ الثانية عن الواضع فهى فى حكم
المستثناة فكانه قال القياس كذا الا فى هذه الصورة فلا نقض واما بقى
يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضى والمضارع فى الكل من غير حرف
الحلق فلغات قبيلة طى وقد فروا اى فاربن من الكسرة الى الفتحة يعنى ان
الاصل فيها كسر العين فى الماضى فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم
ان يقلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب
كرم يكرم لايدخل فى الدعايم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة
الاستعمال لانه لايجئ الا من الطبايع اى الافعال الطبيعة اى الغريزية التى
جبل اى خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والا من
النعوت اى الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير
للماضى والمضارع منه حركة لاتحصل الا بلزوم احد الشفتين للاخرى
وانضمامها بها اعنى الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب

حسب

سعى يسعى ومجهدة من الرابع اى
من جهد يجهد جهدا ومجهدة سروره
قال وفتح يفتح لايدخل فى الدعائم
اقول ان قيل لا طائل تحت قوله
وفتح يفتح لايدخل فى الدعائم
لان عدم الدخول علم من قوله
وتسمى الثلثة الاول دعائم
الابواب قلنا انه لم يكتف بما
علم التزاما بل حاول زيادة التوضيح
اونقول لما كان سبب دخول
الابواب الثلثة الاول فى الدعائم
امرين اختلاف الحركات وكثرة
الاستعمال فهم ان انتفاء احدهما
فقط كاف فى عدم الدخول فى الدعائم
فصحح فان قيل لم لم يزد اكثر
من ثلثة احرف قلنا لانه يلزم
زيادة الزائد على الاصل ويلتبس
بالمركب من الكلمتين او يلزم الثقل
الاشد فان قيل ان الزائد على
الثلاثى عند صاحب المقصود
اربعة عشر بابا وعند المص
اثنى عشر فما التوفيق بين كلاميهما
قلنا ان المص نظر الى ان بابى
افعنسس واسلنقى من بابان
على الثلاثى وملحقان باخريهم
فعدهما من ملحقه وهو نظر
الى انهما مزيدان على الثلاثى

حسب بحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال
فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط
من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على
لغة من قال كدت تكاد اصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع و
هي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفضل يفضل
بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع ودمت بكسر الدال تدوم بضمها
يعني كما ان فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل
من نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشري
ثلثها من المتداخلة فكان المص لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل
يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي
والفتح في المضارع فحكم بشذودها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد
على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى
مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص قدم منشعبة الثلاثي
المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال
واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعه عليه اما بزياد حرفا وحرفين او
ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزائدة على
الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد
فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه
حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم يكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة
في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس
لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدم لان الزيادة في الاول
ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هو الاولى لان الحكم بزيادة
الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه اجاز
الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدم لان الزيادة في الاصول
ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة
وما زيد فيه حرفان خمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء
اوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزيادتين

مع قطع النظر عن كونها ملحقة
باخريهم والاولى ما ذهب اليه
المص كما ينكشف بعد بيان الفرق
بين الملحق والمزيد وسنذكره عن
قريب ان شاء الله تعالى ثم اعلم
القسم الاول هو الذي زيد فيه
حرف واحد ثلثة ابواب الافعال
والتفعيل والمفاعلة سروري
قال احمارر واحمرر افولا اعلم
ان اصل احمار احمارر واحمد
احمرر فادغمنا اي الراء بعد
سلب حركة اوليها للجنس اي
لاجتماع الحرفين المتجانسين
ادغمنا احمار
وبدل عليه اي على ادغام احمار
احمارر واحمد احمرر لانه لو كان
اصلهما احمار واحمر بالادغام
لوجب ان يقال ارعو لانه من باب
احمر فلما قيل ارعوى بلا ادغام
لمانع منه علم ان اصلهما احمارر
واحمرر وبهذا الدليل مخصوص
باحمر واما احمار فيعلم بالمقايسة
اليه ولكن سنذكر دليلا له
ايضا فان قيل ما المانع من الادغام
في ارعو قلنا اعلال الواو
فان قيل قد اجتمع فيه مقتضى
الاعلال ومقتضى الادغام
فلم اختير تقديم الاول قلنا

من جنس الاصول وتضارب تضاربا بزيادة التاء فى اوله والالف بين الفاء و
العين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول فى زيادة التاء فى الاول ونحو
انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون فى اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان
الزيادتين فى الاول ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة فى الاول والتاء بين
الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه قديمه على باب الافعال ان
شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة
الهمزة والسين والتاء فى الاول وهذا باب الاستفعال قدم لان الزوايد فيه
فى الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة فى الاول والواو بين العين
واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول
وهو باب الافيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول ونحو اجلوذ
اجلواذا بزيادة الهمزة فى الاول والواوين بين اللام والعين وهذا باب الافعوال
قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الاخر وليلزم تأخر احمار اذ له بحث ونحو
احمار احميرارا بزيادة الهمزة فى اوله والالف بين العين واللام وحرف
من جنس اللام فى اخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف
سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالى الحركات الاربع من اول الامر
وهذا باب الافعيلال قدمه لانه فى قسمه لكونه ابلغ من احمر فى المعنى ونحو احمر
احمرارا بزيادة الهمزة فى اوله وحرف من جنس اللام فى الاخر ايضا وهذا باب
الافعلال وانما ذكره فى القسم الذى زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد فيه
حرفان لمناسبة احمار فى البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه و
لهذا قال اصلهما اى اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغمتا اى الحرفان
المتجانسان اعنى الرائين بعد سلب حركة اوليهما فى تينك الصيغتين للجنسية
ويدل عليه اى على ان اصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح
به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص
من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار واحمر من الاصل بالادغام لوجب
ان يقال ارعو لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان
اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون اصلهما بالفك تظهر فى تقطيع الشعر
اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة

عليه لانه

لان الاعلال يجب بتجرد النظر الى
حرف واحد من حروف العلة
بخلاف الادغام والواحد قبل
المتعدد سروری اونقول
رجح سبب الاعلال على سبب
الادغام لان الخفة الحاصلة
من الاعلال ازيد من الخفة الحاصلة
من الادغام اونقول لو ادغم
يلزم ان يقال فى المضارع يرعو
سروری فان قيل لم قدم تمللك
على حوقل وهكذا قلنا فان
الزائد فيه من جنس الاصول
وانما قدم حوقل على بيطر لتقدم
الواو من الباء وقدم بيطر
على جهور لتقدم الزائد و
قدم جهور على قلنس لاشتراكه
مع حوقل فى نفس الزائد ومع
بيطر فى كونه حرف علة وقدم
قلنس على قلسى لتقدم الزائد
فان قيل لم لم تدغم اللام فى تمللك
قلنا لئلا يبطل الالحاق فان قيل
فلم قلبت الياء الفا فى قلسى
قلنا الاخر محل التغيير فلا يبطل
الالحاق بتغييره واعلم ان
الموازن اعم من الملحق لان اتحاد
المصدر ليس بشرط فيه ولذا
يقال افعل موازن بفعلل

عليه لانه منقوص احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير وهي افعول وافعوعل
وافعلل يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام بتر المناسبة بينه
وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال
اى على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا على الاخوات بدليل
فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى وبحال معرفة حال ما قبل الاخر
في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله لا يدغم
لانعدام الجنسية بيانا للواقع اى لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو
قدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا
الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب
الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد
سبب الادغام وجد الادغام بل مجوز المجوز ويدل عليه امتناع الصحيح في شئ
من باب رضى اى لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضى ويقال رضوا وقووا او
طروا وعبر مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيى ولان الاعلال فيه تخفيف
بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام
فانه ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة وثلثين للرباعي
المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروف التزموا فيه الفتحات طلبا
للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما
لم يكن في كلامهم اربع حركات موالية سكنوا الباب اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى
نحو دخرج دخرجة ودخراجا وابواب ثلثة منها المنشعبة الرباعي المجرد ولم
يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون
اكثر لئلا تخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما غالبان
نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى
وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة
الهمزة في الاول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه
حرف واحد نحو تدخرج تدخرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل
وستة منها الملحق بدخرج اى مزيد على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو
شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب الفعللة قدم لان

فان قلت ان مصدر افعل وهو افعال متحد بمصدر فعلل وهو فعلال فيلزم ان يكون باب الافعال ملحق اذ مصداق الالحاق اتحاد المصدرين كما سيجئ قلنا المعتبر المصدر الاول او في فعلل هو المصدر الاول او نقول المراد من الاتحاد توافق المصادر اجمع فان قيل ان مثل شملل على وزن فعلل فمن اين يعلم انه رباعي مجرد ام ملحق به قلت ان استعمل ثلاثيه علم انه ملحق والا فمجرد على انه لا يتكرر اللام في الرباعي لان مضاعفه ما يكون فاؤه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية من جنس واحد بخلاف شملل وكذا الحال في جلبب سروري قال فصل اقول هذا خبر مبتداء محذوف تقديره هذا فصل والفائدة في قراءة الفصل هي انه لا يخ اما ان يكون فيما بعده لفظ فى اولا فان كان الاول فانه ينون وان كان الثاني فانه يسكن ولذا قيل الفصل ينون فيهما وصل ويسكن فيهما فصل وهو مصدر في اصل الوضع وفي اللغة القطع والحجز تقول فصلت بين الشيئين

الزائد فيه من جنس حروفه الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين
الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدّمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة
الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدّمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة
بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب فعولة قدّمه لاشتراكه مع حوقل في
نفس الزائد مع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور
فلتقدم الزائد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا
باب الفعنلة قدّم لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة في الاخر ثم القلب
الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وخمسة منها
مزيدة على الثلاثي المجرد وهو الملحق تدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في
الاول وحرف من جنس اللام في الاخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب بزيادة التاء
والواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا
باب التفيعل وجوه تقديمات هذه الثلثة كوجوه تقديمات الثلث الاول ملحقات
دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعولى قدمه
لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما
تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في
الاول وهذا باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق احرنجم
نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
وحرف من جنس اللام في الاخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد و
نحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام و
الياء في الاخر ثم القلب الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج و
قدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق
بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق
اسم الة اي الة صدق الحكم بالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم
اتحاد المصدرين اي مصدري ذينك الفعلين فكانه الة بين القوة العاقلة
وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد
مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا لان الاعتبار في

اذا فرق بينهما وفي الاصطلاح
علامة تفرق بين الاثنين و
لذا قلنا ههنا بمعنى اسم الفاعل
اعم الفاصل بين الكلامين كاسم
الباب اول كل جملة من الكلام
لان الدخول فيها منه واعلم
ان الفصل باعتبار معناه
اللغوي الذي هو القطع
والحجز بين الشيئين ينبغي ان
يوصل بين فيقال بين كذا وكذا
الا ان المصنفين يحذفونه مجازا
الباب فيقولون فصل
في كذا كما يقولون باب في كذا
ادري اقول انما
بني الماضي لكونه مقتضى الاعراب
مفقودا فيه وهو الفاعلية
والمفعولية والاضافة التي
هو موجب الاعراب في الاسم
وذهب بعض الشراح الى توجيه
الاعراب ههنا المشابهة
التامة وذهابه اليه بناء
تكلفات وكلا المصرع كونه
خلاف الواقع قال
وعلى الحركة اقول بنى مع ان
الاصل في البناء السكون
لوجهين احدها ان البناء
ضد الاعراب والاصل فيه

دحرج بالفعللة لعمومها واطرادهما فى جميع صورة فعلل دون الفعلال لعدم
مجيئه فى بعض الصور منه فانهم لم يقولوا فى قحطب وعربد قحطابا وعربادا بل
قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق
جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اى جعل موازنا له فى عدد
الحروف فى الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا فى الملحق ولا
الاعلال فى غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزايد فى المزيد فيه مقابلا للاصل
فى الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق فى احكامه من التصغير والتكسير
وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع
الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الاصل الملحق به وان كان ثم حرف
زائد فلا بد من مماثلة فى الملحق لا مجرد التوافق فى الحركات والسكنات ولذلك
حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم باستخرج لان استخرج بالنسبة
الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا فى الاصلية والزيادة جميعا اما فى الاصلية
فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة فى الاصل واما فى الزيادة
فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى
موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد
للالحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل زيادة الواو بين الفاء و
العين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون
باب احرنجم وتدحرج ودخرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب
كلها موكولة على السماع وان المصنف لما لم يتعرض لبيان معان الابواب اقتفينا
اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعان الامثلة لم نذكرها
فصل اى هذا فصل فى بيان امثلة الماضى هو فعل دل وضعا على معنى وجد
قبل زمان اخبارك وهو يجئ على اربعة عشر وجها لما يجئ وان كان القياس يقتضى
ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضى والمستقبل لشهرة امر
هما لكونهما اصلا المشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين عنه
وانما قدم الماضى على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضى مزيد
عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا

الحركة وهو ضد السكون فاعطى
السكون للبناء تخفيفا للتضاد
بينهما والثانى ان الحركة محتاج
اليها فى المعرب ولا حاجة فى
المبنى اليها فكان الانه اخ السكون
اقول يعنى ان الالف مركب من
الفتحتين والسكنة لازم للالف
فكان الفتح جزء لما هو ملازم
السكون وهو الالف فكان
بين الفتح والسكون مناسبة
سرورى قال
الامر على السكون اقول
بنى الامر الحاضر على السكون
لعدم مشابهته الاسم بوجه
ما بحذف حرف المضارعة
كما يجئ فى فصل الامر والحاصل
ان المضارع لما شابه الاسم
مشابهة تامة اعرب والماضى
لما لم يشابه مشابهة تامة
لم يعرب لكن لما شابه من
وجه لم يبق على اصل البناء
والامر الحاضر لما لم يشابه اصلا
بقى على اصل البناء وهو السكون
فان قيل لم لم يقيد قوله مبنى
على الفتح بقيد ما لم يعارض
مانع عنه اقول لان المراد
من البناء فى قوله مبنى اصلم

وانما بداء في اطراد الامثلة بالغايب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بداء بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ لم يعرف ان الاصل في اخره ماذا لم يتصوّر بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض ايضا الاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضي والا فليس شئ منها من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه اى الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطى السكون لبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهة بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشئ لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب فدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اى الفتح اخ السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخ السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون حير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اى من الماضي العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقة له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا

له في المعنى

من ان يكون في اللفظ نحو ضرب او في التقدير نحو رمى وما المانع الذي هو الواو في ضربوا والنون في ضربن فيذكرهما الآن فلاحاجة الى زيادة القيد قال زيدت الالف اقول اى زيدت الالف والواو والنون في اخر ضربا وضربنا وضربتما وضربوا وضربن حتى يدل الالف على هما والواو على هموا والنون على هن سرورى قال كتبت الالف في ضربوا اقول فان قيل لم لم يقيد بقيد اذا لم يتصل به الضمير قلنا اعتمادا على مثاله وهو ضربوا او اقول لعل المصنف قصد فائدة بترك هذا القيد وهي انهم كتبوا بعد واو الجمع الفا نحو ضربوا هم بالالف اذا كان هم تاكيدا للواو فلو ذكر هذا القيد لخرج مثله لانه متصل بالضمير صورة فان قيل لم لم تكتب الالف عند اتصال الضمير قلنا لان الضمير كالجزء مما قبله فلا تقع

له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما
لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان
موجب الاعراب فانيا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان بمعناه
فاعطى اسم الفاعل الاعراب له اى للمستقبل واللام فى له زائدة عوضا اى
لاجل العوض عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او تقول بنى الماضى
واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم
من ظاهر كلامه ان المقصود الاصلى بيان سبب اعراب المضارع وان بيان
سبب بناء الماضى استطراد مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه
مندرجا فى التنزل فى شان المشابهة فقال يعنى يعرب المضارع وان كان موجب
الاعراب فانيا له لكثرة مشابهة اسم الفاعل حيث يشابهه فى الحركات والسكنات
ووقوعه صفة نكرة وخبر المبتداء ودخول لام الابتدا كما يجئ ان شاء الله تعالى
وقوله بنى الماضى على الحركة لقلة مشابهته اى الماضى له اى اسم الفاعل
مع فوات موجب الاعراب فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهة الكثيرة باسم
الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله
مشابهة لا من حيث انه مضاف اليه لقلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر
وبنى الامر بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق على السكون لعدم بقاء
مشابهته له بوجه ما بحذف حرف المضارعة زيدت الالف فى اخر الماضى
للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما وزيدت الواو فى اخره لجمع
المذكر الغائب وزيدت النون فى اخره لجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى
يدل للتراى الحروف المذكورة عليها وهموا وهن اى يدل الالف عليهما و
الواو على هموا والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد
لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف
قبل الواو ولانها من اول المخارج اعنى الحلق والواو من اخره اعنى الشفة كما ان
المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا
من الجمع فاختير له ما هو اخف اعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة
الياء له صونا للفعل عن اخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق من حروف المد
شئ يمكن زيادته زاد والجمع المؤنث النون التى هو شبيهة لحروف المد فى

الواو متطرفة فلا يلزم الالتباس فان قيل ان وقوع الالتباس قليل اذ الالتباس فى اكثر الماضى باتصال الواو الى الجمع والالتباس فيها لا يحصل به الواحد صورة وهذا قليل فلم لزم كتب الالف فى جميع الماضى قلنا نعم لكن جعل الباب كلمة واحدة اجراء له على وتيرة الاطلاق على ان منهم من يحذف الالف فى الجمع وان لزم الالتباس لندرته وزاله بالقرائن كما هو مذكور فى علم الخط واعلم ان واو الجمع قد يحذف مع الالف فى الندرة كقول الشاعر فلو ان الاطباء كان حولى وكان مع الاطباء الشفاء فان كان الاول فى الاصل كانوا فحذف الضمير وبقى النون مضموما اكتفاء بالضمة سرور افول قال فضربن وضربت اى اسكن اللام اذا اتصل بالفعل الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربن وضربت بالحركات الثلث فى التاء لدفع توالى

اللّين والمد والخفاء ولذلك اى ولان فى حروف المد خفاء يمكن فى مدها اذا القيت
بعدها همزة مخافة ان لا يظهر فى جنب لشدّة الهمزة الّا انهم لما قالوا انّ الفاعل
فى زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما سيجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم
قالوا انّ الفاعل فى زيدان ضربا هو هما وفى زيدون ضربوا هو هموا وفى هندات
ضربت هو هنّ فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الالف فى ضربا ليدلّ على انّ
تحته هما وزيدت الواو فى ضربوا ليدلّ على انّ تحته هموا وزيدت النّون فى ضربن
ليدل على ان تحته هنّ ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سيأتى وخصّت الميم فى
ضربتما لانّ تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضمّ الباء
فى مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو ولان الضمة
جنس الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اى لم يضم ما قبل الواو لانّ
الميم ليست ما قبلها حقيقه وان كانت ما قبلها صورة لانّ اصله رميوا
فما قبله مضموم تقديرا وضمّ ما قبل الواو فى رضوا وان لم يكن الضاد ما
قبلها حقيقة كالميم فى رموا حتّى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى
الضمة التقديرية اعنى الواو وهو صعب لانه صعود اى يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير عدم ضمّ الضاد لانّ اصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل
الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد
لئلّا يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلّا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو
حقيقة واختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف
رموا فلانّ الفتحة فيه اصليّة وكتب الالف بعد واو الجمع فى مثل ضربوا اى
فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتّصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس
للفرق بين واو الجمع وواو العطف فى مثل خضر وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة
الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه خضر وتكلم زيد بضمّ الرّاء وسكون الواو
ومدّه والواو للجمع او خضر وتكلم زيد بفتح الرّاء وفتح الواو والواو للعطف
وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم
من يحذف الالف ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن وقيل كتبت
الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين الواحد فى مثل لم يدعو ولم يدعوا
على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلّة وكتبت فى غيره طرداً للباب

اربع حركات فان قيل لم
لم يسكن ذلك الضمير لدفعه
قلنا لانه لو اسكن يلتبس
ضربت بالمفرد المؤنث واما
فى ضربن فتبعا لضربت قال
حتى لا يجتمع اربع حركات
متواليات اقول وذلك
الاجتماع مستكره للثقل على
اللسان فان قيل انّ العلة انما
تقوم على اسكان اللام فى الثلاثى
دون غيره قلنا نعم الّا انهم
اسكنوا اللام فى غير الثلاثى
ايضا اجراء للباب على وتيرة
الاطراد وقيل المحذور باق
فى مثل غزون ورمين لانّ
حرف العلة بمنزلة الحركتين
ويمكن ان يجاب عنه بانه
بانه السكون حرف العلة
لا تكون الثقلة وتحصل
الخفة فلا يلزم ثقل اجتماع
اربع حركات فاحسنا
سروري
قال حذفت التاء فى
ضربن اقول اصل ضربن
ضربتن قلنا حذفت التاء
لاجتماع علامتى التأنيث
اى التاء والنون لان النون

وجاء على هذا قول هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
حيث اثبت الواو فى لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم
رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اى كانك لم تهج جئت اعتذرت منه
ولم تدع اى لم تترك الهجو اذ قد هجوته فى الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث
فى ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له فى ضاربة الا انهم خص
المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى
كما عرفت لان التاء من المخرج الثانى من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث
ايضا كالتاء ثان فى التخليق مصدر من المبنى للمفعول اى المخلوقية لان الله
تعالى خلق آدم اولا ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام
من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل
الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه
التاء التى فى ضربت ليست بضمير لما يجئ فى اخر بحث المضمرات واسكنت الياء
اى اللام فى مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اذا اتصل بالفعل
ضمير مرفوع متحرك فى الثلاثى المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة
ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجئ ان شاء الله تعالى وقد
يكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة فى تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون
النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع
قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة
فى مثل ما ذكر ولم يتحرك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متواليات فانه
مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه
ضمير فاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا
متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقى على الحركة
لزم ذلك الاجتماع واسكن اللام فى الرباعى ايضا نحو دخرجت وان لم يلزم
ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمه اى ومن اجل
ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اى على ضمير مثل
ضربن اى على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير تاكيد ذلك الضمير بمضمر

وان كان ضمير الفاعل
لانه علامة تانيث اسكنت
الباء لما مر قال بخلاف
جليات اقول فان قيل لم
وجب قلب الفه فى جلى ياء فى
الجمع قلنا لانه لو لم تقلب يلزم
اجتماع الساكنين وهما الف
حبلى والف الجمع ولا يجوز حذف
كل واحد منهما اما الاول
فلانها بمعنى الكلمة ولزوم
تانيثها وليست بمعنى زايد على
كونها اجزاء من الكلمة ولا
مثل تاء مسلمة فان الكلمة
لم توضع عليها والثانى
فالجمع فان قيل لم لم تقلب
واوا قلنا لكون الياء اخف
او نقول الياء تكون علامة
للتانيث كما فى هذى قال
وسوى بين تثنية المخاطب
والمخاطبة اقول اى فى اللفظ
اذ فى التقدير متغايران لان
ضربتما باعتبار كونه تثنية
للمذكر صيغة وباعتبار كونه
تثنية للمؤنث صيغة اخرى
فلا يكون منافيا لقوله فيما
سبق يجئ على اربعة عشر
وجها واما نحن وهو تثنية

منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد
بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما
اشترك التاكيد والفصل بغيره فى ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة
اكتفى المص بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل
لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل فى جواز العطف اذ
بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل بتاكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان
يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك
ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل
لان طول الكلام يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر
القاضى امراءة والحافظوا عورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشرى
فى جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اى لم يلزم فيه بعد اسكان الياء
وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحذور لان التاء فيه فى حكم الساكن
لان حركته فى حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركة الالف التثنية فحركتها
عارضة والعارض كالمعدوم فيكون فى حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور
ومن ثمه اى ومن اجل ان حركة التاء فى ضربتا فى حكم السكون تسقط الالف
فى كل اللغات فى مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذف لسكونها
وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار
للعارض الا فى الضرورة وكذلك اعتبر حركة التاء فى رمتا اذ لا يجوز حذف
احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة
التثنية فاعتبر صورة الحركة صورة الا فى لغة ردية اصله رديئة قلبت
الهمزة ياء وادغمت مثل خطيئة من ردوء بالضم ضد جاد من الجيد فان
الالف لا تسقط فيها اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة
الصورية وبخلاف مثل ضربك اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء
وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اى مثل ضربك ليس كالكلمة
الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع فيما انما هو كالكلمة الواحدة وانما
قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اى كاف الخطاب فى ضربك

ليس ضمير

انا وجمعه من غير لفظه مذكرا كان او مؤنثا فلا فرق فى التعبير وسوى بين الاخبار ات قال اى فى نفس المتكلم اقول وانما سمى اخبارا لان المتكلم يخبر به عن نفسه يعنى ان صيغة المذكر والمؤنث واحدة فى المتكلم وحده وصيغة المذكر والمؤنث واحدة فى المتكلم وحده وصيغة المذكر والمؤنث و التثنية والجمع واحدة فى المتكلم مع غيره قال لقلة الاستعمال فى التثنية اقول اى بالنسبة الى المفرد فان قيل الجمع قليل الاستعمال ايضا بالنسبة ليه قلنا لا اذ فيه اتساع لان الجمع اذا كان قلة تستعمل فى الثلثة والاربعة والخمسة الى العشرة فاذا كان كثرة تستعمل فيما فوق العشرة الى ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل جمع بخلاف التثنية فان فى صولها احتياجا الى ضم احد المثلين الى الاخر اذ تستعمل حقيقة الا فى مثلين ففيه كلفة فلما كان

ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه
مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف
اهديد وهو اللبن الغليظ وغليط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان
احد حروفهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدايد و
غلايظ بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني
ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتصف في التقدير فكانه لم يكن
ثابتا والمقصر نظير كما في محيط اصله محياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة
والمقصور القصيرة من الابرة وخلافه خلافها وحذفت التاء في ضربن اصله
ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامة التانيث احديهما
التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذف
التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث
من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية زيادة معنى
وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان
لم يكونا اي العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون و
لم يوجد ثقلة التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان
فيه ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما
فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اي لم يحذف احدى العلامتين
الالف والياء المنقلبة من الالف التانيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما
من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان
ولم يجز حذف احدهما لان التانيث الجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم
تانيثها ليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست لمعنى زايد على
كونهما اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع
معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه الف التانيث بل
وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء لتانيث
في هذى وكانت خفيفة بخلاف الواو وقلبت ياء وسوى بين تثنيتي المخاطب
والمخاطبة لانك تقول ضربتما وضربتما ولا ينافي هذا قوله في
صدر الفصل يجيء على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية

استعمال التثنية قليلا لـه
يحترز عن الالتباس الواقع
فيها سروري
قال زيدت الميم فضربتما
اقول اي زيدت الميم في
تثنية المخاطب والمخاطبة نحو
ضربتما مع ان القياس ان يقال
ضربتا لان علم التثنية الالف
وعلم الجمع الواو الا انهم
زادوا ميما حتى لا يلتبس الف
ضربتا بالف الاشباع فيمن
يقول انتا في الوقف والاشباع
واقع في كلامهم كما وقع في
قول الشاعر اخوك اخو
مكاشرة وضحك وحياك
الا له فكيف انتا اي اخوك
كان اخا المكاشرة و
الضحك اي الملازم بالتبسم
واللعب وابقاك الله على
اي حال انت تمنعك تلك
الحال عن المكاشرة و
الاستشهاد فيه ان الالف
في انتا من الف الاشباع
تولدت من اشباع فتح تاء
انت فلو لم يزد الميم يلزم
الالتباس لانه لا يعلم
انه ضمير التثنية او الف

ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى
تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك
يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم
هي هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا
نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اي نفس المتكلم وحده مذكرا كان
او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ
يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمها
احتياجها في حصولها الى ضم احد المثلين الى الاخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى
الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف
الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي
السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تميز
فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان
في صياغة التثنية نوع حرج في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة
بينة بخلاف فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس
فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع الضماير للايجاز فان هما مثلا اخصر من
زيدان فالتسوية بين التثنيتين وان لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة يناسب
غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الالتباس في الاخبارات لان
المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحدا وجمع كما
يجئ ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي
المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحثها واما تثنيتا
المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لها بحث استوفى احكامها ههنا من التسوية
وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع
صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة
واحدة بين معنيين كصيغة ضربتما بين المذكر وتأنيثه او اكثر واستغنى عنه فيما
لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتراض فيه في التسوية بقلة الاستعمال و
الايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضماير للايجاز الى التسوية بين التثنيتين
كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان

الالتباس لم

الاشباع اقول وفيه نظر لانه
يلزم منه ان يكون في مثل نصرا
ثنى حتى يدل على ان الفه الف
التثنية لا الف الاشباع فالاولى
ان يقال زيدت الميم في ضربتما
لئلا يلتبس تثنية المؤنث في
الصورة وخصت الميم لان الميم
قريب من التاء في المخرج
سروري

قوله وضمت في ضربتما
لانها ضمير الفاعل اقول
يعني ان علامة الفاعل الرفع
في العرب ولما كان الفعل الماضي
مبنيا وكان التاء فيه ضمير
الفاعل حركت حركة تشبه
الحركة التي هي علامة الفاعل
في العرب في اللفظ والخط وهي
الضم وان كان القياس يقتضي
ان تبقى فتحة المفرد في المذكر
وكسرته في المؤنث فان قيل
لما اشتركا المذكر والمؤنث
في التثنية ولم يشتركا في الجمع
قلنا اجريا على منوال المظهر
فان قيل ههنا اعتراض من
وجهين الاول ان الالف
في التثنية مطلقا والواو
في جمع المذكر والنون في

الالتباس لما لم يقع فى الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والّا فالواجب ان تقدما وتؤخر وزيدت الميم فى ضربتما اى فى تثنيتى المخاطب والمخاطبة مع انّ قياسهما على سائر التثانى يقتضى ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولّد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية و الالف للتثنية فيحصل الالتباس فى الوقف ولا شك انّ الالتباس واقع فى كلامهم كما فى قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة اى ملازمة تبسم واخو ضحك وحيّاك الاله فكيف لنا انتا اشبعت فتحة التاء فى الوقف فتولّد منها الالف اى على اىّ حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تغير زوجها باخيه فكان زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصّت الميم فى ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انّه مندفع بزيادة غيرها الان تحته انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا التسامح فقوله انتما مبتداء وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدّم للاهتمام وادخلت الميم فى انتما دفعا لذلك الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلّة لانها مستثقلة قبل الالف وخصّت الميم بالزّيادة لقرب الميم الى التاء فى المخرج فالتاء مما بين الثّنايا وطرف اللّسان والميم مما بين الشّفتين ولا شك فى قرب الثانى من الاوّل مع انها اقرب الحروف الصّحيحة الى حروف العلّة لانّها غنة فى الخيشوم كما انها مدّة فى الحلق وانّها من مخرج الواو ولذلك ضمّ ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصّت الميم بالزّيادة فى انتما تبعا لهما اى للفظ هما يعنى انّهم لما كانوا ابدلوا من الواو فى هو ميما لما يجئ فى بحثه التزموا الميم فى جميع الباب طردا له وضمت التاء فى ضربتما لانها اى التاء ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع فى المعرب ولما لم يكن الرّفع فى المبنى حركوه بحركة تشبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهو الضّم فانّه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا فى ضمير الفاعل فى مثل ضربتما وضربتموا و ضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنّون فعلامات للتثنية وجمع المذكّر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال انّ التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجئ بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التّاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارة اليه

جمع المؤنث ضمير فلو كان التاء ايضا ضميرا على ما صرح به ههنا يلزم اجتماع ضميرى الفاعل فى ضربتما والثانى انه سيصرح ان ضمير الجمع فى ضربتم محذوف اى ضمير الفاعل فيه محذوف وهو الواو وقال ههنا ضمير الفاعل التاء فبين كلاميه تدافع
سرورى

قال لقرب الميم من النون اقول لان الميم من الشفة والنون من الثنايا ومما بين طرف اللسان ومن قال لانهما شفويان فقد سهى

قال ومن ثمه اقول يعنى ومن اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون كما ابدلت النون من الميم فى ضربتن فى مثل عنبر اى كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء كما فى شمباء و عمبر والى هذا التعميم اشارة فى قوله مثل

اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد لم يضم فيه مع انه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا الالتباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوفا للَّبس بتاء التانيث وضموا للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاءها المخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها زيدت في ضربتم حتى يطرد بتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو لان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضماير مما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوايد على الثلثة ولا يوجد في اخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الا في اخر اسم هو من غير المتمكنة فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمه اي ومن اجل انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها بعد ضمة ثم كسرة اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو

ابتداء بقي

وسنذكر وجه ابدال الميم من النون في بحث الابدال ان شاء الله تعالى قيل ان عنبر يقرا بلفظ الميم ويكتب بالنون تنبيها على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في القران وكتابتها بالميم في المتن لتصوير اللفظ

قال قيل اصله ضربتن

اقول قيل هذا ملايم لان العلة التي ذكرت في زيادة الميم في التثنية لم توجد هنا اقول والاصل عدم الحمل فلا بد لهذا القائل من منع زيادة الميم في ضربتم للاطراد بتثنيته والحمل عليه

سروري

قال وهي ترتقي اقول اي المضمرات جميعها ترتقي الى ستين نوعا من جهة اللفظ وتسعين نوعا من جهة المعنى

ووجه الحصر لانها في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع والثاني مضمر منصوب والثالث مضمر مجرور لانها كناية عن الظاهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور

ابتداء بقى بضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف
ضربوا اى لم يحذف الواو منه لان بائه مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء
لم يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اى لم يحذف واو
وان كان واو بعد ميم لان الواو قد خرج من كونه فى الطرف بسبب اتصال الضمير
به فلم يوجد شرط حذفه الذى هو وقوعه فى الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من
الطرف بسبب اتصال التاء به فى العظاية بفتح العين بالغير المعجمة والظاء المعجمة
ولذلك لم يجب قبلها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا
قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظى وهو الشدة وشدد
نون ضربتن اى جمع المؤنث المخاطبة دون نون ضربن اى جمع المؤنث الغائبة لان
اصله اى اصل ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم فادغم
الميم بعد قلبه نونا فى النون لقرب الميم من النون فى المخرج لان الميم من الشفة و
النون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولاشك انهما متقاربان ومن ثمه
اى ومن اجل الميم قريب من النون يبدل الميم من النون فى مثل عمبر اى فى كل نون
وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصول و
كتابتها بالميم فى الكتابة لتصوير التلفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم
لو تركوها والحال ان الحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت
النون اى تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت يعرف بالوجدان وان
اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت
فى الباء مع قلبها باء لثقل بهما فى المخرج ذهب ما فى النون من الغنة فوجب قلبها ميما
ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء فى المخرج وقيل اصله اى ضربتن بالتشديد
ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التى فى التثنية لزيادة الميم لم يوجد ههنا
والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء
فى سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات يضربن وتضربن
حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف وللجزم ولا يمكن
اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اى لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء
والاخر التاء ولا يمكن حذفها اى التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة الخطاب
والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا لشئ واحد فيحذف احديهما للاستغناء عنها

ثم بعد ... كل واحد من
تلك الثلثة نظرا الى اتصاله
كل واحد منها و
انفصاله فاضرب الاثنين
اى المتصل والمنفصل فى
الثلثة اى اجعل كل واحد
من المضروب فيه حتى يصير
ما حصل من الضرب ستة
ثم اخرج المجرور المنفصل
حتى لا يلزم جواز تقديم المجرور
على الجار بمعنى لما اقتصر
الى التقديم والتاخير فى
الضماير بحسب اقتضاء المقام
كما جاز تقديم المرفوع
فى المنصوب والمظهر نحو زيد
قام وعمرو اكرمت وضعوا
لهما المنفصل من المضمر جريا
بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز
تقديم المجرور على الجار
فى المظهر لم يضعوا المنفصل
للمجرور اذ لو وضعوه له
لزم جواز تقديمه على الجار
وانه غير جائز فبقى بعد
الاخراج خمسة ثم انظر الى
المرفوع المتصل وهو محتمل
عند العقل ثمانية عشرة
صورة لكن اكتفى بخمسة

بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم احدى النونين في الاخرى للجنسية او وقع الادغام بازادرج اوليها في الثانية وقيل انما زيد حرف في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم لان تحته اى ضربت انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا الا انه لا يمكن الزيادة من حروف انا للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة الف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعنى الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اى التاء في اخواته اى اخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة والتوسعة الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقى ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكورين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة الذكورة او الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اى لجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون لان تحته اننا مضمر وفيه نون ثم زيد الالف دفعا للالتباس واختص الالف لوجوده في اننا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اى تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن منزلة المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوى في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اى جميع المضمرات ترتقى الى ستين نوعا وانما انحصر فيها لانها اى المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها

مضمر مجرور

في الغائب والغائبة باشتراك التثنية وكذلك في المخاطب والمخاطبة سرورى

قال اثنى عشر للمرفوع المتصل اقول فان قيل لم قدم المرفوع على المنصوب والمنصوب على المجرور ولم قدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصلهما قلنا لان المرفوع مقدم لكونه حق الفاعل التقديم وان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور بواسطة وان المتصل مقدم لكونه اخصر ولذا قالوا الاصل في الضمائر الاتصال لزيادة اختصاصه وشدة امتزاجه لمتعلقه وانما ينفصل لموجب نحو هو زيد لكونه عامله معنويا وان المرفوع والمنصوب اذا اجتمعا قدم المرفوع لشدة الاتصال نحو علمته وكذا تقدم ما هو في حكم الفاعل من المفاعيل نحو اعطيتكه ويجوز اعطيتك اياه واعطيته

مضمر مجرور وانّما انحصرت فى الثلثة لانّها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور ثمّ يصير كل واحد منها اى من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا
الى اتّصاله اى اتّصال كلّ واحد منها وانفصاله لانّه اذا استقل فى التلفظ فمنفصل
والّا فمتّصل فاضرب الاثنين اى المتّصل والمنفصل فى الثّلثة اى المرفوع والمنصوب
والمجرور اى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا منصوبا ومجرورا وهذا
اى جعل كلّ واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضّرب فليكن على ذكر
منك حتّى يصير المجموع الحاصل من الضّرب ستّة ثمّ اخرج انت من السّتّة المجرور
المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقديمه على الجار فلا يقال زيد به بل يقال
بزيد يعنى لما احتيج الى التّقديم والتأخير فى الضّماير بحسب المقام وضعوا الضّمير المنفصل
لهذا اذ هو الصّالح له دون المتّصل ولما اجاز تقديم المرفوع والمنصوب فى المظهر
نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضّمير جريا بالمضمر مجرى المظهر
ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار فى المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز
الفصل بينهما فى السّعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه
على الجار على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضرورى
البطلان فبقى لك من تلك السّتّة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اى خمسة انواع
احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها منصوب
منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر
وجها اى صورة لثمانية عشر معنا فى العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها
فى حقّ الغائب مع الغائبة فى مفرد كلّ منهما وفى تثنية كلّ منهما وفى جمع كل منهما وستة منها
فى حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستّة فى حق الحكاية اى المتكلم والمتكلمة ثلثة له و
ثلثة لها فمجموع السّتات ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه السّتة فى الغائب و
الغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء فى التثنية الغائبة
لانّها ثابتة قبل التثنية بل الضّمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء فى اختلاف الضّمير
بخلاف ضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدّ الثّلثة الاول
الفاظ متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير فى الكل التاء فقط ولذا
اعدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كانت الضمير فى كلها ان فقط لان
اقتران الامور الخارجية المتميز من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو

اباك فى الانفصال
سرورى
قال نحو ضرب الى
ضربنا آه اقول هذا
مثال دخول المرفوع
على الفعل ومثال دخوله
الاسم المشتق نحو زيد
ضارب اى ضارب هو
قال لاتحاد مخرجيهما
واجتماع الواوين اقول
قوله اجتماع الواوين
علة لمطلق القلب المتضمن
له قوله لكن جعل الواو
ميما وقوله لاتحاد
مخرجيهما علة للقلب
الخاص اعنى قلب الواو
ميما وانما قدم هذه
العلة مع ان الاولى
تأخيرها نظرا الى الظاهر
قوله لكن جعل
الواو ميما قال
وقيل حتى يقع الفتحة
على الميم القوى اقول
اى قيل انما لم نبق التثنية
على حالها لئلا يقع الفتحة
التى هى ثقيل فى حد نفسها
من حيث انها حركة على الواو

بعد وضع الضميرين اعنى التاء والذ فيكون لها دخل فى اختلاف الضمائر لقلة استعمالها
اى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفى بخمسة فى المخاطب و
المخاطبة باشتراك التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى فى الحكاية بلفظين اى بلفظ
المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع للجماعة المتكلم والمتكلمة
مع غيرهما وللاثنين منهما نحو ضربنا فى جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اى يبصر
فى اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث واشتباه
الاصوات فى غاية القلة فلا اعتداد به فالغى اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه واما
الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق اسمين والاسماء فى اللفظ لانك
اذا قيل فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا فى انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت
يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا و زيد او انا وهو وكذا اذا اردت
المجموع فقيل فصل قلت انا و زيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه
على ما اجرى عليه سائر التثنايا والمجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مقدما وشركوا معه
الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرين فبقى لك بعد الاكتفاء آت الثلثة واسقاط الستة من
ثمانية عشر وجها فى المرفوع المتصل اثناعشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل
من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا فيصير اى
فلا شك انه يصير كل واحد منها اى من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة
وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد
اعنى المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين
فى الثلثة فى اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من
ضرب ثمانية عشر فى خمسة فمنها اثناعشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر فى
اول الفصل وقدم ايضا محله لكون اخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره
لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة
والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلى المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل
مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب
تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما
انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك
نون نحن انما هو للساكن وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما الدلالته على المجموع الذى

الضعيفة وكون الفتحة خفيفة
بالنسبة الى الضمة والكسرة
اذ قبل فيلزم قلب واوهو
سيما الهذه العلة قلت
ان واوه تحذف فى المعانقة
فلا يعتبر فيه نقلة الحركة
سروری

وتفصيل الكلام فى
هذا المقام ان واوهو
تقلب ياء اذا ولى الياء او
الكسرة لان الهاء حرف خفى
فلا يكون حاجزا فلو لم تقلب
ياؤه الفا لالتبس المؤنث
بالمذكر فى بهى وعليهى يعنى
لم يعلم ان هذه الصورة
التى هى صورة هى للمؤنث
او اصله هو قلبت واو
ياء لكن هذا الالتباس
فى اللفظ دون الخط
لان الواو المنقلبة ياء تحذف
اذا كان ما قبل الهاء ياء
ساكنة فى مثل عليهى للالتقاء
الساكنين لان الهاء خفى
فى حكم الساكن وتحذف
فى غيرها حملا عليها
فان قيل لم قلبت ياء هى
فى مثل ضربها مع ان

حقه الواو والاصل فى اطراد امثلة لفظة هوان يقال هو هواهو واعلى ماهو مذهب
البصريتين لان الواو فى هو والياء فى هى من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين
فللاشباع تقوية للاسم والضمير فى هوالها وحدها بدليل سقوطهما فى التثنية
والجمع والاول هو الوجه لان حروف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع
لا يثبت فى اخر الكلمة الاضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة
مثقلة حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن
الكوفيين ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحوانهو وبهى
ولكن جعل الواو ميما فى الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص
قدمه على تعليل مطلق القلب اعنى قوله واجتماع الواوين فان الواو اثقل حروف العلة
فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المجانسين مطلقا ثقيل وخاصة فى الضمير لانه
ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فاللائق تاخيره
فصار الجمع بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت الواو كما اى كحذفها الذى مر فى
ضربتموا فى انه انما وقع لعدم وجود اسم اخره واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية
عليه اى على الجمع فى الجعل المذكور وان لم يكن علة الجمع موجودة فيها طردا ومشاكلة
وقيل انما لم يبق الواو على حالها فى التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهى
وان كانت خفيفة بالنسبة الى جنسيها الا انها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل
ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوى فالاولى ان
يقع الفتحة على الميم القوى المتحد المخرج بالواو وادخل الميم فى انتما اذ الاصل ان يقال انت
انتا انتوانت انتا انتن بتخفيف النون كما اى كالادخال الذى مر فى ضربتما فى انه انما
وقع حتى لا يلتبس الفه بالف الاشباع فى الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا
وانتن عليه اى على انتما فى ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقى
العمل فيهما كما فى ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان فى اخر الاسم واو ما
قبلها ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اى من المقدار الذى يصلح ان يكون ذلك
المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف
للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو جوازا اذا تعانق هو شئ اخر اى اتصل
باوله شئ اخر اتصال تعانق حتى تكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه
ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له او فعل ضربه وانما قال اذا تعانق

الالتباس انما يلزم ان لو كان
ما قبل الهاء مكسورا او ياء
ساكنة قلنا اذا دا
للباب فان قيل حذفت الواو
فى هو اذا تعانق بشئ وقلب
الياء فى هى عنده فلو لم
يكن الاسم مع ان حروف
العلة وقعت فى الطرف
فيهما قلنا ان فى هو مع
وقوع الواو على الطرف
ما قبلها مضموم الضم
سرورى
انتفل
واعلم انك قد عرفت
ان الاسم فى انت واخوانه هو
ان وباقى الحروف الحقت
لتدل على من معه وكذلك
الاسم فى هو واخوانه
هو الهاء على الاصح واما
فى اياك واياى واياه فقد
اختلفوا فيه فقال
بعضهم ان ايا اسم ظاهر
فقال ابو اسحق انه اسم
ظاهر لكنه لازم
للاضافة وقال ابن
درستويه انه متوسط بين
الظاهر والمضمر كاسم
الاشارة وقال المبرد

ولم يقل اذا اتّصل لئلا يردّ عليه نحولهو البلاء ولهى الحيوان فان اللام فيهما ليست
بمعانقة معهما على ما فسرنا التّعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع
الواو فى الطّرف وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هى وان تعانق بشئ اخر بل تقلب
الفا كما يجئ وح بقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو وان لم يمنع منه مانع
نحوله وجاءنى غلامه وضربه واعلم انه لما ارادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير
المنصوب اختصروا بفرد به من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل
فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى ثم اذا اتصل بشئ فلا يخلو من ان يكون ما
قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان السّاكن
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفى فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت
الواو والياء المنقلبة منه نحو عليهى ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان
متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهى ولهو وضربهو لان الواو فى حكم
المعدوم بسبب سكانه لان الحرف الذى اسكن كالميّت فصار كانه لم يوجد فى اخر
الاسم واو ولا يرد واو ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتهما فى الخط
ح فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوّزون حذف الواو والياء
حال الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا له على السّاكن
فقوله ويحذف اذا تعانق الخ اما اشارة الى مذهب الجمهور فى السّاكن والى لغة
بنى عقيل وكلاب فى المتحرك او المراد به الحذف من اللفظ فى الكل والواو والثابت فى
المتحرك ح يكون من اشباع الحركة لتحسين اللّفظ بعد حذف الواو المذكورة واما
ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من
هو اذا كان ما قبله اى الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة
التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو عند غلامٓ
فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباهها
واما ضم الهاء وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم فى رواية حفص فعلته
على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء او
كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فعلته على مذهب الجمهور ونقول
لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هى الفا فيصيرها مع ان الاصل على ما
هو مذهب البصريين ان يقال هى هيا هين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذ تعانق

هو اسم مبهم استعمال ما بعده كما ضافة كل وقال الكوفيون ايا عماد لما يأتى بعدها من الكاف والهاء والياء فالضمائر عندهم هى الحروف التى بعدها وايا حرف وقال بعضهم ان اياك بكماله هو الاسم والمختار ان ايا اسم مضمر وما يقع بعدها حروف دالة على ما هى له واليه ذهب سيبويه والاخفش وابو على والمتاخرون كلهم ولا محل لهذا الحروف من الاعراب وانما هى علامات كالتنوين وتاء التانيث وياء النسبة ولكل من الطوائف حجج ومناقضات فلا نطول بذكرها الكتاب سرورى

قال جعل الواو اقول لان من القاعدة المقررة ان الواو والياء اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون تقلب الواو ياء لان مخرجهما واحد كانا

بشئ اخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولى الياء او الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفى فهو اذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرة الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء هى الفا لالتبس المؤنث بالمذكر فى مثل بهى وجعل فى غيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف فى يا غلامى ويقال يا غلاما وفى نحو يا بادية يا باداة وغير الاسلوب فى بادية حيث ذكر لفظه نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل ياء هى ميما فى التثنية اى فى تثنية هى ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا لليم كما مر فى ضربتما يعنى لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اى مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبى وخصت الميم اتباعا المذكره وشدد نون هن لان اصله همن كما مر من ان الاصل فى ضربتن ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربنى منتهيا الى ضربنا الى اخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر فى ضربك فلا يجوز فيه اى فى الضمير المتصل اجتماع ضمير الفاعل والمفعول اى اجتماع ضميرين متصلين متحدين فى المعنى فى مثل ضربتك بفتح التاء وفى مثل ضربتنى بضم التاء اى لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتنى حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به فى حالة الواحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسى فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغائرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اى لكن يجوز ذلك الاجتماع فى افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتنى بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول فى الحقيقة لان المفعول الذى تعلق به العلم فى الواقع هو المفعول الثانى فذكر الاول انما هو ليترتب الثانى عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا فى نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اى ولاجل ان الاول ليس بمفعول فى الحقيقة قيل فى تقديره اى تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك و من علمتنى فاضلا علمت فضلى فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة

منبا عد بن لكن بمنزلة المثلين لما فيهما من الشدة فكرهوا اجتماعهما وانما انه لا يخ ان يكون الاخيرة هى الواو والياء فان كان الاول يلزم الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة وهو اثقل كما ان الخروج من الكسرة الى الضمة ثقيل وان كان الثانى يلزم الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة وهو انقل كما ان الخروج من الضم الى الكسرة ثقيل فان قيل لم قلبت الواو ياء عند اجتماعهما ولم يعكس الامر قلنا لان الياء اخف ويمكن لهذا القلب شرائط بعضها عدمية وبعضها وجودية احدها ان يكون الواو والياء فى غير صيغة افعل لانها نقلب فى انه من فى قولهم يوم ايوم اى شديد الغم والثانى ان لا يجتمع فيه الواو

واثناعشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياى ضربت منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثناعشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربى منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك بحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفى مثل ضاربوى اى فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجى الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها فى الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هى الاخيرة او هى الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام فى حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهى قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة فى ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اى كالجعل والادغام الذين وقعا فى مهدى اذ اصله مهدوى جعل الواو ياء ثم ادغم وكسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع المتصل يستتر فى خمسة مواقع جوازا فى بعضها ووجوبا فى بعضها وقوله فى الغائب بدل من قوله فى خمسة لا غير وكذا المعطوفات اى يستتر الضمير المتصل جوازا فى الغائب المفرد من الماضى نحو زيد ضرب وفى المضارع نحو زيد يضرب وفى الامر نحو زيد ليضرب وفى النهى نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا فى الغائبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا فى المخاطب المفرد الذى فى غير الماضى مضارعا نحو انت تضرب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله فى غير الماضى لانه لا يستتر فى خطاب الماضى مطلقا كما يجئ وانما

نحو حبونه اسم رجل وحبنت لان الاعلام لا تنغير والثالث ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام ويحصل التخفيف والرابع ان لا يكون الياء بدلا عن شئ كما فى ديوان اصله دوان لان البدل متاخر عن المبدل منه والحكم بتوجه على البدل منه دون البدل والخامس ان لا تكون الياء للتصغير كما اسيود تصغير اسود فان ابدال الواو فيه ليس بواجب قال

والمرفوع المتصل اقول اعلم ان المضمر المرفوع المتصل دون المضمر المنصوب والمجرور كما سيجئ دون المرفوع المنفصل كما يكون بارزا نحو ضربت بالحركات وضربا وضربوا يكون مستترا ايضا فى خمسة مواضع جوازا فى بعضها ووجوبا فى بعضها سرورى

قال فى الغائب اقول هذا وما يعطف عليه يحتمل ان يكون خبر المبتداء محذوف تقديره احدها فى الغائب

فى المخاطبة المفردة من غير الماضى ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة
بقوله وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر فيه عند ابى الحسن الاخفش اجراء
لمفردات المضارع مجرى واحد فى ابراز ضميره او استنكارا لكون ضمير المفرد اعنى الياء
اثقل من ضمير المثنى اعنى الالف مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف ويرد على قول
الاخفش اجتماع علامتى الخطاب اللهم الا ان التاء تجردت للتانيث كاللام فى بالله
فانها مجردة للتعويض وعند العامة اى الجمهور هو اى ياء تضربين ضمير بارز للفاعل
ولا مستتر فيه كواو يضربون فان ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث و
الخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل فى تضربين عندهم مع ان القياس
ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب فى اوله اعنى التاء منعت من زيادة تاء اخرى
لمجيئه فى هذى امة الله للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت
الياء بدلا عن الهاء فى هذه ولم يزد فى تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت
بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لان المضمر تحته للالتباس بالتثنية
فى زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل فى زيادة النون منها وتكرار
التائين فى زيادة منها وابراز الياء فى تضربين ولم يستتر للفرق بينه اى تضربين
وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن فى المفردة المخاطبة التبس
بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين جمعه بحركة ما قبل النون فى تضربين
على تقدير الاستتار وسكونه فى الجمع حتى لا يلتبس نونه الذى هو للاعراب
بالنون الثقيلة او هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة فى الصورة وان لم يلتبس حقيقة
اذ احد النونين مخفف والاخر مشددا واحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة
والاخرى بالمثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس بالمذكر
المخاطب خصه بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث
المخاطبة بالمذكر المخاطب فى الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة فى التانيث وان
كانت حاصلة الا ان البحث لما كان فى الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر المخاطب ويستتر
الضمير المتصل وجوبا فى المضارع المتكلم مطلقا نحو انا اضرب فى المتكلم وحده ونحن
نضرب فى المتكلم مع غيره ويستتر جوازا فى الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب
ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اى انا او انت او هى
ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات واستتر اى وقع

وان يكون بدلا من قوله نحن
والثانى اولى اى يستتر الضمير
المرفوع المتصل جوازا فى الغائب
المفرد من الماضى والمضارع
وامر الغائب ونهيه نحو زيد
ضرب وزيد يضرب وليضرب
ولا يضرب سرورى
قال واستتر فى المرفوع
اقول يعنى ان الاستتار لم يقع
فى جنس الضمير المنصوب والمجرور
بل وقع فى جنس المرفوع لان
المرفوع بمنزلة جزء الفعل
لشدة احتياج الفعل الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل فان قيل
الفعل لو دل على الفاعل يلزم
ان يكون فعلا واسما
لدلالته على الحدث والزمان
وعلى ذات الفاعل الذى هو
غير مقترن بالزمان قلنا ليس
المراد ان الفعل يدل على الفاعل
بل المراد ان الدال على الفاعل
هو الضمير وذلك الضمير استتر
ولم يتلفظ اكتفاء عنه فى
اللفظ بلفظ الفعل ان قيل
يجب ان يكون ضمير المفرد اقل
من ضمير التثنية فلم قلتم
ان المستتر فى ضرب هو هو

الاستتار في الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اى المرفوع بمنزلة جزء الفعل
لانه فاعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما
يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما ابقي دليل على ما القي كما في الترخيم وليس
المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه
ح كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان
فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك
الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في التلفظ بلفظ الفعل وليس المراد
ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه
لابد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في ضربا
وايضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع
ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم
ذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل المقدر واستتر في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما
لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر في المفردين ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا
من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان
الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال
اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب الذين في الماضي لان الاستتار
حالة قرينة اى مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المقارنين يلزم للدلالة
على وجود الاخر ولذلك سمي الدلالة قرينة وهي من عداد الاسماء وكذلك دخلتها
التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا
والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دالة قوية لانه قريب من الظاهر
من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة
اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبتداء
الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه الغائب الضعيف
الذي لا دخل له في تحصيل الكلام قوله في الغائب حامله المعنيين الافراد والغيبة
وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر

وهو اكثر من الف ضربا قلنا ان قولنا المستتر هو مع مجاز لضيق العبارة اذ لم يكن ان يوضع للضمير المستتر لفظ اقل فعبر عنه بلفظ الضمير المنفصل لكونه مرفوعا مثله سدوري

قال واستتر في المخاطب المستقبل ومتكلمه للفرق اقول ان قيل هذا مستدرك اذ قوله دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي يدل على استتار الضمير في مخاطب المستقبل ومتكلمه قلنا انما ذكره للتصريح بما علم التزاما ولبيان علته وهي الفرق فان قيل الفرق يحصل بالعكس قلنا انما لم يعكس لضعف المستقبل لكونه فرعا سدوري

قال ويستتر فيه اقول وهذه المواضع اى في بعض من الصرفين ان الضمير المرفوع يستتر في هذه المواضع الخمسة

الى الثانى وبدل لمزدون التثنية والجمع وقيل انما استتر فى الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين فى الماضى لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما فى الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر من ضميريهما بالحذف فى اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف واستتر فى مخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهى قوله للفرق بينهما فى الماضى وبينهما فى المستقبل و لم يعكس لان الماضى اصل والابراز قوى فاخذه ولما ذكر عدم الاستتار فى المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار فى بعض ما هو غريق اى اصل فى اقتضاء الفاعل اعنى الفعل وبين ان سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الاولى انه يقع الاستتار فى الصفة التى هى اضعف من الفعل وانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره وقيل يستتر فى هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها وهو اى ذلك الدليل عدم الابراز فى مثل زيد ضرب اى عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فضمير بارز فان لم يكن فضمير مستتر فلما لم يكن الفاعل فى مثل ضرب فى زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر فلما عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء فى مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء فى زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمع والتاء فى مثل هند اوانت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين نحو يضربون ويضربن والهمزة فى مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون فى مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره وهى اى حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا تكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء فى ضربت بحركات التاء والنون فى ضربن والالف فى ضربا والواو فى ضربوا والياء تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء رفع ذلك التوهم والصفة نفسها فى مثل زيد ضارب

دون غيرها لوجود الدليل فى تلك المواضع المذكورة دون غيرها وهو اى ذلك الدليل عدم الابراز فى مثل زيد ضرب اى عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فضمير بارز واذا لم يوجد الاول والثانى حكمنا انه مستتر لئلا يبقى الفعل بلا فاعل فلما لم يكن الفاعل فى مثل ضرب فى زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا اعلم انه مستتر واذا تحقق على هذا الوجه المقام لا يزاد على قول الكلام
سروري

قال والصفة
اقول عطف على قوله والتاء او عدم الابراز اى الدليل هو الصيغة نفسها فى مثل ضارب وضاربان وغيرها لان ضاربا موضوع للمفرد المذكر وعلى هذا القياس
سروري

وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب
المفرد المذكر ضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان
وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء
لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعله لزم حذفها
عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون الفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل
ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة النصب نحو رايت
ضاربين وضاربين وفي حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير
بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون
في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب
في مثل اضرب امر للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل
نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اي على
الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا
حكم تفعل مخاطبا لانهما مأخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان
فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى
العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كانت الاستتار واجبا
في هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد
وتفعل زيدا ولا تفعل الا انت وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيدون ولا نفعل
الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربعة
فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه
فصل في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على انك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك
او ان الزمان تستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر
الباء وهو ايضا اي كالماضي يجئ على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى اخره اي
الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان
تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه
المستقبل من نحو يضرب مستقبل الوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين
المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهتين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا

فلما ضارع

قال لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر اقول اي لو كانت التاء ضمير للفاعل وجب حذفها عند وجود الفاعل الظاهر لانه لا يجوز ان يكون اثنان للفعل الواحد فاعلان اما لان معنى ضربت صدور الضرب عني وعن حسد فجريد يدخل على المفرد وما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا بالضرورة واما لان الفاعل ما اسند اليه الفعل فلا يمكن نسبته على وجه الاسناد مرتين فان قيل انا نجد اسناد الفعل الى اكثر من واحد في نحو ضرب الرجال وجاء القوم وقام زيد وعمرو وقلنا مرادنا انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير بدل وعطف سرور دي

قال فصل في المستقبل اقول المشهور ان المستقبل بفتح الباء هو اسم مفعول بناء على انك

فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه مضارع بالاسم لانه مشابه
بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب على
عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة ومشابه
به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب
ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا القائم
وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه
التشبيه العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غريبين بينه بقوله
يعني ان اسم الجنس مختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك اذا قلت
جاء في رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني ادم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل فاذا
قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف
والسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين
وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل
ليضرب يختص للحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجئ لمعان
اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس
والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب باخره بان يدخل
اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد في هذا
التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة
التشبيه في المشبه ما ضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه
الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في
وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد
بشيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز
عكسه واما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين
بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا
اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه
يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية
القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم المشبه به ليعرف حاله
اولا ثم يقال حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للابتداء المذكور

مستقبل الفعل الآني بعد
زمانك وان الزمان يستقبله
الآن الصحيح ومقتضى القياس
بالمقايسة على تسمية الماضي
بالماضي بكسر الباء اسم
فاعل واعلم ان المستقبل هو
المضارع وهو فعل دال وضعا
على الحدث المقترن بزمان الحال
والاستقبال على البدلية و
يتعاقب على اوله احدى حروف
اتين بشرط كونها زائدة على
ثلثة احرف وقصد بزيادتها
المضارعة ووجه ترك تعريف
وجه ترك تعريف الماضي فان
قيل لم قدمه على الامر والنهي
وغيرهما قلنا لانها فرع عليه
واعلم انه مشتق من الماضي
بالذات ومن المصدر بواسطة
واحدة وطريق اشتقاقه
من الماضي انك تزيد في اوله
احدى الزوائد الاربع و
سيجيء التفصيل
سرورتي

قال — وعينت الالف
اقول — لما وجب المخالفة
بين الماضي والمضارع لاختلاف
معنييهما وتلك المخالفة

قدّمه لكونه مشتبها لا لكونه مشتبها به ولانه مشابه بالعين فى مطلق الاشتراك فكما ان
لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما تشترك يضرب بين الحال والاستقبال
فانّ المستقبل تشترك بين الحال والاستقبال على الاصحّ زيدت على الماضى حروف اتين حتى يصير
الماضى مستقبلا وانّما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لانّ الماضى بتقدير النّقصان منه
يصير اقلّ من قدر الصّالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا فى الثّلاثى واما فى غير الثلاثى
فحمل على الثلاثى فى الزيادة وزيدت تلك الحروف فى الاوّل من الماضى دون الاخر منه مع انّ
الاخر اولى بالزّيادة لانّ المستقبل اذا كان زيادته فى الاخر يلتبس بالماضى اى تثنية فى زيادة
الالف وبغايبته فى زيادة التّاء دون مخاطبته اذلا وجه لاسكان اللّام وتحريك التّاء
لانها ليست بضمير اللّهمّ الّا فى الضرورة وبجمع مؤنّثه صورة بزيادة النّون ولم يزد
الياء فى الاخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اى اخذ المستقبل من الماضى
اذ زيد عليه ولم يشتق الماضى من المستقبل بان ينقص منه لانّ الماضى يدلّ على الثبات
والوقوع دون المستقبل ومايدلّ على الثّبات اولى بالاصالة وزيد تاى وقعت الزيادة
فى المستقبل دون الماضى يعنى لم لم يوضع المزيد للماضى وللمستقبل بل عكس لانّ البناء
المزيد عليه والظّاهر ان يقول المزيد فيه الّا انه لمّا اتّفقت نسخ الكتاب عليه ووقع
ايضا فى عبارة غيره من الثّقاة وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادة بعد
البناء المجرّد والزّمان المستقبل وكذا الزّمان الحاضر بعد زمان الماضى فاعطى السابق
وهو البناء المجرّد للسّابق وهو الزّمان الماضى واعطى اللّاحق وهو البناء المزيد
عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزّمان الحاضر ثمّ لمّا وجب للمخالفة بين صيغتى
الماضى والمضارع وكان الفعل صادرا امّا عن المتكلّم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب
او عن الغائب طلبوا حروفا تدلّ على المضارعة او على هذه المعانى جريا على سننهم فى طلب
الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزّيادة حروف المد واللين لجريانها مجرى النّفس و
استيناس المسامع بها لكثرة دورها فى الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها او عن
بعضها اعنى الحركات فقسموا تلك حروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة
فشرع ان يبيّن ان اىّ حرف لاىّ فعل عيّن وبيّن المناسبة بينهما وقال وعينت الالف
منها للمتكلّم وحده اى للشّخص الواحد الّذى يتكلّم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها
لتأتى الابتداء بها لانّ الالف خارج من اقصى الحلق وهو اى اقصى الحلق مبداء
المخارج كلها والمتكلّم هو الّذى يبداء الكلام فناسبه وقيل انما عيّنت الالف للمتكلّم

اما ان نكون بنقص الحرف او بالزيادة
لا وجه للاول كما بين فى المتن
فتعينت الزيادة وتلك الزيادة
انّما كانت فى الاوّل دون الاخر
لما ذكر فى الكتاب ولم تكن
فى الماضى اى لم تكن المزيد عليه
ماضيا والمجرد مستقبلا
لما عرفت فى المتن ايضا ولم
تكن الزيادة غير الحدف
لئلا يلزم الزيادات وكانت
حروف المدّ واللين لكثرة
دورها على السنتهم فى الكلام
اذ المتكلم لا يخ عنها او عن
بعضها اعنى الحركات فكانت
باعتبار جريانها مجرى النفس
واستيناس المسامع بها
مستلزمة للخفة الجابرة للثقل
الناشى عن الزيادة والحدث اما
صادر عن المتكلم وحده او عنه
مع غيره او عن الغائب والغائبة
او عن المخاطب والمخاطبة طلبوا
لان يزيدوا فى الاول حروفا
تدل على المضارعة وعلى هذه
المعانى جريا على طريقهم فى طلب
الايجاز فاختصوا حروف العلة
لتلك الدالّة لما ذكرنا فعينت الالف
للمتكلم وحده لان الالف الى اخره

وحده للموافقة بينه اى الالف وبين اول حروف انا الذى هو ضمير المتكلم وعينت الواو
للمخاطب اصالة اى الجنس المشخص الذى يخاطب مذكرا كان او مونثا واحدا كان او اثنين
او جماعة لكونه اى الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام
به فناسبه ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كان فى كلمتين وهو مستكره لا
يشبه نباح الكلب واما نحو أو و نصروا فليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان
قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمع فيه ولان
الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل فى نحو و و رجل برفع
اللام اى فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب
فى العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف
ومن ثمه اى ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل الاول كل من كلمة لا يصلح
لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى
يجتمع الواوات لا محالة وطرد فى غيره وعطف على قوله قيل قول وحكى ان واوورتل
اصل وهو الداهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا
يلتبس بالغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء
بالمخاطب الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل وانما اتبعوها اياه دون غيره
لاستوائهما فى الماضى كما يجئ ان شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء
كما هو مناسب الغائبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو
فى احدهما والنون فى الاخر يضربون ويضربن وعينت الياء للغائب اى لجنس الشخص
المذكر الغائب اى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل فى الغائبة و
الغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام
الجارى بين المتكلم والمخاطب فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا
لعينها اى النون لذلك اى للمتكلم مع غيره فى الماضى نحو نصرنا فاتبعوا المضارع الماضى
فى ذلك وقيل زيدت النون فى المتكلم مع غيره لانه اى الشان لم يبق من حروف العلة
التى هى اولى بالزيادة شئ وهو اى النون قريب من حروف العلة فى خروجها اى
النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت النون له للموافقة بينه و

بين نحو على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره و فتحت هذه الحروف
اى حروف المضارعة في جميع الابواب للخفة الّا في ابواب الرباعى اى رباعى كان وهو اى
الرباعى فعلل و ملحقاته و افعل و فعّل بتشديد العين و فاعل فانها مضمومة فيهن لان
من جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقى عليه وفي الفتح التباس لما سنذكره
ان شاء الله تعالى فتعيّن الضم ولانّ هذه الاربعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى
في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم الرباعى من حيث الفرعية
فاعطى له يدل على ما قدّرناه من قولنا فانّها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه
الحروف في الرباعى لقلّة استعمالهن اى الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثى
فاختصّ الضم بالاقلّ استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا ليتعادلا بينهما واعلم انّ هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى
الاصل اعنى الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثى ثمّ
حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف و لم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس
ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا و تفتح حروف المضارعة
فيما وراءهنّ مما قل استعمالهنّ لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل و
لم تكسر للثقل ولما ذكرنا من انّ من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يهريق فاصله
يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعى في الاصل فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف
القياس فصار خماسيا بسبب الزايد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة
في غير الرباعى و يكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما
في بعض الثلاثى المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في السداسى وبعض الخماسى حتى يدل
كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضى او همزة نحو يعلم و تعلم واعلم و نعلم في مكسور
العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل و يستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور
الهمزة فان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهو لغة بنى اسد لا تكسر الياء
فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانّما لا يكسر الياء لثقل
الكسرة على الياء الّا اذا كان بعدها ياء اخرى فح يكسر اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوى
احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس و ييجل فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل واما
في ييجل فعلى استثنائهم بالاخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم
لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قبلوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء و يزول ذلك

قال اما يهريق اصله يريق افول
يعنى انتم قلتم ان حروف المضارعة
تفتح فيما وراء الابواب الاربعة
وقولهم يهريق ليس من تلك الابواب
المذكورة بل من وراءها مع ان
حروف المضارعة مضمومة فيه
والجواب ان يهريق من تلك
الاربعة اى من باب الافعال
لانه في الاصل راق يريق من
الاراقة بمعنى الصب فزيدت
الهاء على خلاف القياس فصار
اهراق يهريق اهراقا الامر
اهرق والنهى لا تهرق وفيه
لغة اخرى هراق بقلب الهمزة
هاء لاتحادهما في المخرج يهريق
بفتح الهاء لان اصله يأريق
فلما قلبت الهمزة بياء يلزم اجتماع
الهمزتين في المتكلم هراقة فهو
مهريق وذاك مهراق بفتح الهاء
فيها والامر هرق والنهى لا تهرق
وفيه لغة اخرى اهرق يهرق اهراقا
مزادا ق بقلب الهمزة هاء اولا
ثم حذفت الالف للزوم الهاء
فصارت كانها من نفس الكلمة
ثم اتى بالهمزة للافعال او
قيل انما كلمة فيها معنى الشرط
فالفاء الجزائية لازمة لجوابها

التثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كثر والياء لان كسر الياء مطلقا من
لغتهم وعينت حروف المضارعة فى المضارع دون ساير حروفه للدلالة على كسرة العين
او الهمزة فى الماضى اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص
كون العين اصلا فى الاصل لانها اى حروف المضارعة زايدة والتصرف فى الزايد اولى
وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفاء توالى
الحركات الاربع فى غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح
العين ويفعل بكسر العين نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر
ثابت ح على تواردالعوامل فلا يظهر اثر ويحذف التاء الثانية جوازا فى مثل تتقلد
وتتباعد وتتبختر اى فيما اجتمع فيه تاآن فى اول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل
وذلك حال كونه فعل المخاطب والمخاطبة مفردا او مثنى او مجموعا والغائبة المفردة
والمثناة دون المجموع احديهما حروف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف فى
المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل
على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها
مخل ولانها زايدة وحذفها اهون واختار المص مذهب البصريين لانه رعاية كونه مضارعا
اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الصيغ واما
المطاوعة وسائر معانى الابواب فانما هى بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند
الثانية واما اثبات التائين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفى قوله
تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبنى للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز فى المبنى
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا فى الاقوى وهو المبنى
للفاعل ولان المبنى للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف
به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للمفعول فى الحذف واما
وجه عدم شمولها الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبنى للمفعول
لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت
التاء الثانية لالتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر
وانما يحذف التاء الثانية فى مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس
واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك الثقل لزم لزوم الابتداء
بالساكن والحذف للتخفيف اولى من بقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة

فلم لم يقل فاصله بريق قلت
ان ترك الفاء انما وقع من الناسخ
ولنا وجدت فى النسخ القديمة
على ان المراد باللزوم الثبوت
الاكثرى لا الوجوب
سروری

قال للدلالة على كسرة عين الماضى
اقول وعينت حروف المضارعة
دون غيرها للدلالة على كسرة
العين فى الماضى لانها زائدة
والتصرف فى الزائد اولى فان
قيل لم خص على كسرة العين
ولم يقل على كسرة العين والهمزة
او على كسرة الماضى مع ان كسرة
حروف المضارعة فى السداسى
وبعض الخماسى للدلالة على كسرة
الهمزة فى الماضى قلنا ترك ذكر
الهمزة اكتفاء بذكر العين
ووجه الاكتفاء به كون العين
اصلا فى الاصل على ان ذو
بعض النسخ وقع كما ذكرت
سروری

قال سوى المخاطب و
الغايبة اقول اى سوى جمع
مفرديهما وتثنيتهما فيجب
وجود التاء كما مر
فان قيل المناسب ذكرها

مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا يدخل
عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضى فانه لما قل مشابهته باسم
الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك
الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارع والعلامة
لا تحذف واسكنت الفاء فى يضرب فرارا عن توالى الحركات وعينت الفاء للسكون
لان توالى الحركات لزم من زيادة الياء واذا لم يكن اسكانه لرفضهم الابتدا بالساكن
فاسكان الحرف الذى هو قريب منه اى بقرب الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب
القريبين فى القسامة ومن ثمه اى ومن اجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف
الذى لزم منه محذور اولى وعينت الياء فى ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اى الياء قريب اى بقرب من النون الذى
لزم منه اى من زيادته توالى الحركات الاربع وسوى بين صيغتى المخاطب والغايبة المفردين
والمثنيين والغايبة المفردين والمثنيين فى المستقبل بخوانتا وهى تضرب والمناسب ذكره
فى تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى
اخوانه لاستوائهما اى المخاطب والغايبة فى الماضى فى مجرد التاء لا فى حركاتها او سكناتها
بخوانت نصرت بفتح التاء وهى نصرت بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان
عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا فى الدعائم اشارة الى ان باب نصر بغيه جهة
التقديم فى الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة لما سبق وانه ليس
ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب ولذا لم يقدم شيئا منها احد
ولكن لا يسكن ما به التسوية اعنى التاء فى غايبة المستقبل كما اسكن فى الماضى لضرورة
الابتداء ولهذا قيل ان تاء غائبة المستقبل ليست بمبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هى تاء
التانيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن
ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا وان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب
والغائبة ولا يضم ما به الاستواء فى الغائبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها
بالمجهول منها فى مثل تمدح اى فى باب تفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم
فيها بكسر عين ماضيه وبفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغائبة
ايضا بالفتحة اى كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا ان فى الفتحة
موافقة بينها اى بين الغايبة وبين اخواتها فى اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغائب

فانحروف

البحث فى تعيين التاء للمخاطب قلنا لما كان له كلام طويل اخره او نقول ان التاء فى الغائبة تاء التانيث الساكنة على ما قال بعضهم كما مر لان التاء المبدلة من الواو ولذا اخر بحث التسوية ولا حاجة لا براده ثمه
سروری

قال لاستوائهما فى الماضى اقول اى لاستواء المخاطب والغائبة فى ماضيهما فى مجرد كون التاء علامة لهما لا فى حركتها وسكونها ولكن لا يسكن التاء فى غائبة المستقبل كما اسكن فى غائبة الماضى لضرورة امتناع الابتداء بالساكن ولا يضم ليزول الاستواء حتى لا يلتبس آه
سروری

قال موافقة بينهما وبين اخواتها اقول اى بين الغايبة وبين المتكلم وبين المخاطب والغايب او بين ما به الاستواء اعنى التاء والهمزة والنون والياء حاصل الجواب انه فهم ان لزم الالتباس لكن فيه فائدة
سروری

فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين مابه الاستواء اعنى التاء وبين اخواتها من التاء
والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف اخنيها اذ لاموافقة
فيهما بين الاخوات ولاخفة ايضا وادخل فى آخر المستقبل يعنى بعد الالف والواو و
الياء ويجوز احلاق الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل
نون فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة فى يفعل
ليكون ذلك النون فى كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل
ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التى هى عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل
النصب على الجر فى بعض الاسماء لانه فى الفعل بمنزلة الجر فى الاسم كما سيجيء ان شاء
الله تعالى لان آخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة و
الاعراب لا يكون فى وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها
فى الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيدت
حروف شبيه بها وهو النون بخميع النونات الداخلة على المستقبل علامة للرفع الا
نون يضربن وهو علامة للتأنيث لا علامة الرفع ولهذا لا يسقط فى حالة الجزم و
النصب كما اى كالنون التى فى الماضى نحو فعلن فان نونه علامة للتأنيث لا علامة للرفع
ولا ينافيه كونه علامة للجمع ايضا ومن ثمة اى ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال
يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع علامتا التانيث وهى التاء والنون ونون
تضربن تمحضت ضميرا وعلامة التأنيث تاؤه والياء فى تضربين ضمير الفاعل عند
الجمهور كما مر لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم
اجتماع علامتى الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين
مطلقا اذ لا دخل فى امتناع اجتماعهما لما اضيفنا اليه اعنى التانيث ولما فرغ عن البحث
الذى تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل
لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضى وينفيه نحو لم يضرب اى لم يقع الضرب
فى الزمان الماضى لانه اى لفظ لم مشابه بكلمة الشرط اعنى ان من حيث اختصاصهما
بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة فصل فى الامر والنهى والامر صيغة
يطلب بها الفعل اى بفتح الفاعل عن الفاعل الغائب والمخاطب اخص المبنى للفاعل
بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب فى تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال

قال الا نون يضربن وهى علامة التأنيث اقول
اى ان جميع النونات الداخلة
على المضارع اعواض عن
الحركة فى يفعل ليكون
علامة للرفع الا نون
يضربن اى نون جمع المؤنث
من المضارع وهى علامة للتانيث
ولذا لا تسقط حالة الجزم
والنصب كما فى فعلن اى كالنون
التى فى جمع المؤنث من
الماضى فان نونه علامة
للتانيث لا علامة للرفع
ولا ينافيه كونه علامة
الجمعية وضمير الفاعل ايضا
سروري

قال فالياء فى تضربين آه اقول
هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان قلت ان نون
يضربن علامة للتانيث لا
للرفع ومن ثمة يقال بالياء
دون التاء حتى لا يجتمع علامتا
التانيث فما تقول فى تضربين
فانه اجتمع فيه علامتا الخطاب
لان التاء علامة الخطاب

صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الخ تقول زيد ليضرب
زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب
انت اضربا انتما اضربوا انتم اضربى انت اضربا انتما اضربن انتن وهو مشتق من
المضارع بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا
ينافى قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور
هناك اعم من ان يكون بالذات وبالواسطة كما اشرنا هناك وانما كان هو مشتق
من المضارع دون الماضى لمناسبة بينهما اى بين الامر والمضارع فى الاستقبالية اى
فى انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظ فى المضارع واما فى الامر فلان الطلب
انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة
الماضى واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكون اقرب الى الضبط ولهذا
ذهب السيرافى الى ان اسمى الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل زيدت اللام فى امر
الغايب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب
فى الكلام فناسبه اللام والحال ان اللام ايضا اى كما انها فى وسط المخارج من حروف
الزوايد والاضافة بيانية اى من حروف هى الزوايد فتكون خالصة للزيادة وهى
اى حروف الزوايد الحروف التى يشتملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال
اليوم تنساه او سألتمونيها او اتاه سليمون او انست موليها او امان
وتسهيل او قول الشاعر ابى عثمان المازنى هويت من باب علم اى احببت واما يكون
من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة يعنى النساء السمان
فشيبننى اى جعلتنى تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل
الاحزان والمصايب فى مواصلتهن او استمر محبتى اياهن الى ان اشيب ويؤيده قوله و
قد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت السمان وعين
حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اى حروف هويت السمان اى هذه الحروف
العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة
دون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمن يشتملها واللام والسين والميم والالف والنون
وحكى ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد
البيت فقال له الجواب يرحمك الله قال المازنى قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان
وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف

لانها

والياء ايضا عند الاخفش
فاجاب عنه المص بان با واو
ضمير الفاعل لا علامة الخطاب
ذهابا الى مذهب الجمهور والجواب
على قول الاخفش مذكور فيما
سبق
سرورى

قال هويت السمان اه اقول
الهوى ان كان من الباب الرابع
يكون بمعنى الحب وان كان من
الباب الثانى يكون بمعنى الصعود
والسقوط والمراد هنا هو الاول
والسمان جمع سمينة والموصوف
محذوف اى النساء السمان
فشيبننى اى جعلتنى تلك النساء
اشيب قبل وقته اى بما الكثرة
مصاحبتى بهن او لقلة مساعدتهن
وقوله قدما بكسر القاف
وسكون الدال بمعنى الزمان
القديم وبفتح الدال مصدر
قدم بضم الدال والمقصود
هو الاول والمصراع الثانى
حال من ضمير المفعول فشيبننى
سرورى

قال واسكنت بالفاء و
الواو اقول اى كثيرا ما
تسكن لام الامر بالواو والفاء

فانما تزاد منها الام من غيرها اذ قد يكون اصولا الا يرى ان حروف هوا منها مع انها اصول
كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصلى بالفاء والعين واللام
وتخرج الزائد بلفظه لا تقابل فاء وعينا ولا لاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب
وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل
واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا يزد في
امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احديهما
للامر والثانية للمضارع وكسرت اللام اى لام الامر مع ان من حق حروف المعانى التى جاءت
على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التى هى اخت السكون لانها مشابهة باللام الجارة فى
الصورة وانما شبهت بها لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء اى بمقابلة الجر فيها
لان فى الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب فى الاسماء وفى الاسم جر وليس
فى الفعل ما عرف فى موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم فى الفعل بمقابلة الجر فى الاسم و
بمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة
الجار فى الاسم واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعنى تسكين اللام بعد الواو والفاء
اكثر لكون اتصالهما مما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده
وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين
واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلها لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما
لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب فليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين فى فخذ
للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه بسكون العين مع فتح الفاء
للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز
كسر العين والفاء لكون حرف الحلق قوته فيتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز فى فخذ
فى كل ثلاثى عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اى نظير لام الامر
فى الاسكان فى الواو وهو بسكون الهاء وفى الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم
عينه من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حرف
الاستقبال فى امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل اضرب
لتضرب باتفاق الفريقين كما سيجئ ان شاء الله تعالى وكان القياس فى الامر للفاعل
المخاطب ان يكون باللام كالامر الغائب لان الطلب فى الامر انما هو بمعنى اللام لان
اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب

العاطفتين لكون اتصالهما
لما بعدهما اشد لكونهما على
حرف واحد فصار الواو و
اللام وحرف المضارعة وكذا
الفاء معهما كلمة واحدة
على وزن فخذ وكبد ونحوها
مما عينه مكسور وفاؤه
مفتوح فتخفف باسكان
العين واما ثم فمحمول عليها
لكونها حرف عطف مثلها
لكن لا يكثر السكون بعده
لكون حروفها اكثر من
واحد وكذا كان اكثر
القراء على التحريك فى قوله تعالى
ثم يوم القيمة من المحضرين
سروري

قال كما اسكن فى فخذ
اقول اى كما تسكن العين
كثيرا فى فخذ بسلب حركتها
او بنقل حركتها الى الفاء
فالفاء مفتوح فى الاول
مكسور فى الثانى وفيه لغة
اخرى وهى كسر الفاء و
العين لان حرف الحلق لكونها
قوية تتبع ما قبلها وهذه
الوجوه جائزة فى كل
ثلاثى عينه حرف حلق

ابضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين المخاطب المستقبل لا بينه وبين امر الغائب بدليل قوله فيما سيأتى للفرق بينه وبين المضارع وقوله وعين الحذف اى حذف اللام وحذف الاستقبال فى امر المخاطب دون امر الغائب للكثرة اى لكثرة استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثمة اى ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة فى امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام فى مجهوله اى امر المخاطب عن لتضرب باللام والتاء لقلة الاستعمال اى المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر واما اذا ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسر اصل فى تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل فى تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله فى قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حركت بما هو اقل وجودا فى الاعراب واكثر شبها بالسكون الذى وجد فى بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض فى الفعل من الكسرة فى الاسم تعوض الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح المعلى وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المشددة الاواخر وما ينجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر فى الافعال فافادة الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظ وكون الكسرة طارية بحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل فى تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سميها الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة فى مثل اكتب اى فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والثانى قوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير فى عبارات المصنفين بتقدير الكسر

اى كسرها

مكسور من اسم او فعل كافى تهد
سرورى

قال وكسرة الهمزة اقول اى زيدت الهمزة ساكنة لتقليل الزيادة ثم كسرت للاحتياج الى التحريك او لان حروف الهجاء ساكنة لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء وما للمناسبة بينهما فالانسب ما هو ابعد الحركات من المعربات وهو الكسرة لعدم دخوله على قبيلتين من المعربات وهما غير المنصرف والمضارع بخلاف اخويها فانهما يدخلان عليهما ولان السكون فى الجزم عوض فى الفعل من الكسرة فى الاسم فعوض الكسرة من السكون و انما سميت همزة الوصل همزة وصل لانها انما ادخلت للتوصل بها الى النطق بالساكن وسميت همزة القطع همزة قطع لقطع ما بعدها عما قبلها
سرورى

قال وفتح الف التعريف اقول ان حرف التعريف عند المبرد

اى كسرها يلزم الخروج من الكسرة اى من كسرتها الى الضمة اى الى ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن فى المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا اى مانعا حصينا اى قويا عند هم اى عند اهل هذا الفن ومن ثمة اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قنو ياء ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسورة الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو وهو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم تكسر الهمزة فى مثل اكتب بل تضم للاتباع اى للاتباعها للعين فى الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل و فتح الف ايمن اى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها فى بعض المواضع كما سيجئ ان شاء الله تعالى ولكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونها للوصل بدليل سقوطه فى الدرج والاصل فى الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والفه للقطع لانه الف افعل والفه مفتوحة ثم جعل الموصل اى عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت فى الدرج لكثرته اى لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضى التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة فى اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج لكثرته استعمالا ايضا اى كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هى اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المص الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة الف الوصل بان اسقط فى الدرج لكثرة هذه الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط فى الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح الف الملابسة للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر

وعند الخليل مجموع الهمزة واللام فيكون ح معنى كلامه ان الف التعريف اما وحده او مع اللام لبيان للفصل بلهمة الف قطع وانما اعطى له حكم همزة الوصل كهمزة ايمن لكثرة الاستعمال او المجموع وعند سيبويه هى اللام وحده والهمزة للوصل واضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة فيكون معنى الكلام وفتح الالف الملابس للتعريف مع كونه للوصل والاصل فيه الكسر لكثرة الاستعمال وخفة الفتحة

سروری

قال وفتح الفاكم اقول قيل هذا اشارة الى الجواب سؤال مقدر تقديره ان فعلكم فى كيفية اخذ الامر منقوص بامر باب الافعال نحو اكرموا فان ما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه ليس بمضموم بل مكسور ولم يزد فى اوله

لكثرته اى لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده للتعريف
او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط فى الدرج كما ان الف ايمن عومل به معاملة الوصل
فاسقط فى الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف
المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضمومة لانه ليس من الف الامر اى
جنس الالف الذى زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع من تأكرم طردا للباب يعنى ليس
ما بعد حرف المضارعة من تأكرم ساكنا بل متحركا فى التقدير اذ اصله تأكرم بالهمزة
لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا لذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثى المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس من الثلاثى
المجرد اولان علة حذف الهمزة وهى اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين
لما زالت بحذف حرف المضارعة من تأكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها
على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة
من تكرم لاجتماع الهمزتين فى اءكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل فى الخط مع
ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر من باب علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم بفتح
العين وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهى الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات
والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهى الالتباس والاشتباه قلنا
الاعجام تترك تركا او حينا كثيرا فح يحصل الالتباس ومن ثمه اى ومن اجل ان الاعجام
يتركوا كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو باذ
كتبوه فى الثانى حالة الرفع والجر دون النصب لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لانه
منصرف بخلاف الاول ولم يعكس بان يكتبوه فى الاول لان الثانى خفيف وذلك ظاهر
والزيادة فى الخفيف اولى وحذفت الالف فى الخط فى بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها
الف الوصل لكثرة الاستعمال وهى مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف فى اقرأ باسم ربك
مع انها فى لفظ الاسم كما فى بسم الله لقلة استعماله وان كانت فى لفظ الاسم ويجزم اخره
اى اخر الامر فى الغائب باللام اجماعا اى جميع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه
اجماعا او حكموا بانجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعنى ان لانها اصل
الباب فى النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضى اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت
ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما

مشابهت

همزة وصل مكسورة بل همزة مفتوحة مقطوعة والجواب ان همزته ليس من همزة الامر حتى تكسر بل الف قطع زيدت للتعدية محذوف من تأكرم اطرادا للباب فما بعد حرف المضارعة متحرك لان اصل تكرم تأكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم لان حذوف المضارعة حذوف المضارع سوى حرف المضارعة هى حروف الماضى فجاؤا بالامر على الاصل المرفوض احترازا بذلك عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد وبين الامر من المزيد فيه مثلا لو قيل من تكرم اكرم بكسر الهمزة لم يعلم انه عن الرباعى والثلاثى سرورى

قال ولا يحذف الف الوصل والخط افوق يعنى ان همزة الوصل تحذف فى اللفظ فى حالة الدرج لعدم الاحتياج اليها ولا تحذف فى الخط فى تلك الحالة مع ان الخط تابع للفظ لان الاصل فى كل كلمة

شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اى مثل امر الغائب امر المخاطب فى
كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان الدال
على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهما اى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين
ومن ثمه اى ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا
بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا وقيل ان النبى عليه السلام لما كان مبعوثا الى
الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر فحذف اللام من لتضرب امر المخاطب
لكثرة الاستعمال اى اكثر استعمال جنس الامر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغائب ثم حذف
علامة الاستقبال وهى التاء للفرق بينه اى بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف
اللام من لتضرب فى تضرب فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء و
وضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعنى التاء فاعطى له اى للموضوع موضع
علامة الاستقبال اعنى الهمزة اثر اى حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه
بالجزم فباللام المقدر اعطاء كما اى مثل ان اعطى لفاء رب عمل رب فى مثل قول الشاعر
فمثلك اى فرب مثلك فحذف رب واعطى للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل قد
طرقت اى طرقتها اى اتيتها ليلا قوله ومرضع اى ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اى
اشتغلتها عن صبى لها ذى تمائم جمع تميمة وهى التعويذ الذى يعلق فى عنق الصبى حفظ
من اصابة العين قوله محول اى اتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يعل محول لئلا يلتبس
بما اشتق من الحوالة اعنى المحيل وفى وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفى وصف الصبى
بكونه ذى تمائم وذى حول وفى جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما فى الوصف
بالحبل والارضاع فظاهر واما فى وصف الصبى بذى تمائم فلان التميمة انما يجعل فى عنق
صبى اذا كان فى غاية الحسن فيخاف عليه من اصابة العين واما فى جمع التميمة فلان اهله
لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين لفرط محبتهم واما فى الوصف بالاحول
فلانه فى تلك الحال يظهر منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهيدة ما لم
يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محسوبا فى القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما
عند البصريين فهو اى امر المخاطب بغير اللام مبنى على السكون لان الاصل فى الافعال
البناء لان المعانى الموجبة للاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية منها
فوجب ان يبتنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق
الجزم على سكونه وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه وانما

ان تكتب فى بصورنا لفظها
حتى لا يلتبس الامر من الباب
الرابع بالامر من باب التفعيل
فانه لو حذفت الهمزة بقى العين
واللام والميم فى الكتابة
فالتبس احدهما الآخر
سروردى

وعند
قال
البصريين افقول
ان الامر الحاضر معرب عند
الكوفيين كما عرفت واما
عند البصريين فهو موقوف
اى مبنى على السكون لان
الاصل فى الافعال البناء
كما مر فى اول فصل الماضى
واما اعراب فعل المضارع
فلمشابهته الاسم مشابهة
تامة او اعطى الاعراب له
عوضا عما اعطى العمل الاسم
الفاعل كما عرفت واما بناء
الماضى على الحركة فلمشابهته
الاسم فى الجملة كما سبق ايضا
ولما لم تبق المشابهة بين الامر
المخاطب والاسم بوجه من
الوجوه بحذف حرف المضارعة
كان البناء انسب واعلم
ان ثمرة الخلاف بينهما انما

اعرب المضارع مع كونه من الفعل لمشابهة تامّة بينه وبين الاسم كما مرّ فلا ينتقض بالماضى
وانّما بنى الماضى على الحركة لمشابهته بينه وبين الاسم فى الجملة اعنى وقوعه صفة للنكرة كما
مرّ ولمّا لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اى بين الاسم وبين الامر المخاطب بحذف
حرف المضارعة لا فى الحركات ولا فى السكنات وهو ظ ولا فى وقوعه صفة للنكرة لانه
صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الآبتأ و بل بنى على السكون الذى هو اصل فى
البناء ومن ثمّة اى ومن اجل انّ البناء للامر المخاطب انّما هو بعدم بقاء المشابهة
بحذف حرف المضارعة حكم بانّه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتّى قيل
فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهى حرف المضارعة وزيدت
فى اخر الامر مطلقا غائبا كان ومخاطبا معروفا كان ومجهولا نونان للتأكيد احديهما ثقيلة
والاخرى خفيفة لتأكيد معنى الطّلب نحو ليضربنّ آه للغائب وكذلك ليضربنّ آه على صيغة
المجهول وكذلك زيدت فى اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ للمخاطب وكذلك
لتضربنّ آه للمجهول وفتح الباء اى حرّك بالفتح فى ليضربنّ مع انّ اصله السكون فرارا من
اجتماع الساكنين هذا علّة التّحريك وامّا تخصيص الفتح فللخفّة والصّيانة للفعل عن اخى
الجرّ فى الكسر وللاحتراز عن الثّقل والالتباس فى الضمّ وفتح النّون الثّقيلة اذ لا مجال
للسكون الّذى هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا للضمّ والكسر لمكان الثّقلة فتعيّن
الفتح للخفّة والمناسبة للتّشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به فقيل
ليضربنّ اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد واذ كان اجتماع الساكنين على حدّه
وحذف ياء اضربى عنده فقيل اضربنّ اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية
اكتفاء بالفتحة فى ليضربانّ حتّى لا يلتبس المثنّى بالواحد فى الوقف ولا التباس فى ليضربوا
واضربى للفرق بالضمّ والكسر وكسر النون الثّقيلة بعد الف التّثنية مع انّ اصلها الفتح
للخفّة مشابهة اى لاجل المشابهة بنون التّثنية فى وقوعها بعد الالف وهذه العلّة موجودة
فى الالف الفاصلة فيعلم انّ حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك فى العلّة يوجب الاشتراك
فى الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التى هى تدلّ على الرّفع فى مثل هل
يضربانّ اى فى الامثلة الخمسة التى هى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
اذا دخل عليها نون التاكيد وانّما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير محلّا لدخول
نون التاكيد لانّ ما قبل النون الثّقيلة يصير مبنيّا لانه انّما اعرب لمشابهة بالاسم ولمّا
اتّصل به النون التى لا تتّصل الّا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من

الكلمة كما

فيظهر فى الخلاف الجنه على سكون
الامر الغائب الوقف على سكون
الامر الحاضر سرورى

قال وفتح الباء افول
معناه حرك بحركة الفتحة
والالابنية التقريب ولم يحرك
بغير الفتحة بل اختيرت هى
للخفة اولانه لو ضم يلتبس
بالجمع وان الضمة ثقيلة
ولو كسر يلتبس بالمفرد المؤنث
ويلزم دخول الكسر على الفعل
ولانه اذا ركبوا كلمة مع كلمة
فتحوا اخر الكلمة للاولى نحو
خمسة عشر
سرورى

قال وحذف واو وليضربوا
اى عند اتصال
افول الكلام
النونين وكذا
وحذف الياء وانّما حذفت
لانه لو لم تحذفا يلزم اجتماع
الساكنين على غير حدّه فى
الخفيفة وحذفت فى الثقيلة
ايضا وان كان اجتماع الساكنين
على حدّه للاطراد على ان الكلمة
صارت طويلة بنون
التاكيد وان الواو والياء

الكلمة كما بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحروف وبالحركة اذ لا اعراب فى وسط
الكلمة رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين
الاعراب والبناء ولم يحذف النون التاكيد لئلا يبطل الغرض وهو التاكيد وادخل
الالف الفاصلة فى ليضربنان اصله ليضربنن فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن
حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم بطلان الغرض فتعين
الفصل بشئ واختص الالف للخفة وحكم نون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف
الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اى الشان اى لكنه
لا يدخل بعد الالفين الف التثنية والف التى وجب فرض دخولها قبل الخفيفة فى
الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها فى فعل الجماعة ادخل
الالف وقال اضربنان د و ناضربنن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين
مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم
يقتضى اصالة الخفيفة لان التاكيد فى الثقيلة اكثر فالمناسبة ان يعدى من الخفيفة
اليها ليس بشئ لان اصالة الثقيلة انما هى فيما وضعتا له اعنى التأكيد وهى كذلك اذ الثقيلة
افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك انها يفيد معنى اصل فى افادة ذلك المعنى بالنسبة
الى ما بعده دون ذلك واصالتها بذلك المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هى
بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان
الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه
مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم
مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسبة ان يعدى من الخفيفة اليها مدفوع لما
ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين فى غير حده شامل لفعل الاثنين
وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف والحركات فان فقدت فى اثنين
منها لا يمكن ربط احديها بالاخر ولا يجوز حذف احدهما اذ فى حذف الالف من المثنى
يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفى حذف
النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده اى مرتبته فى الجواز
التى لا يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها هو ان يكون الاول حرف لين والثانى
مدغما وهذا ولا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة.

نقيلتان اقول فيلزم من حذف الواو والياء جواز حذف الضمير مع انه غير جائز
سروري

قال حتى لا يلتبس بالواحد اقول ان قيل ان نون التاكيد الثقيلة مفتوحة فى المفرد ومكسورة فى التثنية وكيف يلتبس التثنية بالمفرد وقلنا فى حالة الوقف ولا التباس فى جمع المذكر والمفرد المؤنث للفرق بالضم والكسر وقيل انما لم يحذف الالف لانه لا يلزم اجتماع الساكنين لان الخفيفة لا تدخل التثنية ويدفع ثقلة استطالة الكلمة خفة الالف
سروري

قال لاجتماع الساكنين على غير حده اقول اى على غير مرتبته وانه غير جائز ولا يمكن حذف احدهما اما الالف فى التثنية فلانه تلتبس بالواحد واما فى الجمع فيلزم اجتماع النونين و اما حذف النون فيهما فاتمام غرضه وتحريكها خلاف وضعها ... وانما قال على غير حده لانه ان كان على حده جائز وهو ان يكون الاول حرف مد وهو الواو

والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص
سكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين
قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس اعتبارا المد الالف حركة كقراءة نافع
محياى بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله
تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اى كلا
نونى التاكيد تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها فى الجملة ففى بعضها بحسب
نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقية وهى خمس الاول او التزام وهو السادس فان
القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزمه
الطلب اى طلب جوابه واما نحو قوله والله لا عافين فمحمول على الغالب وفى بعضها لا بحسب
نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب فى نفس الامر وهو السابع ثم ان الغالب انما
يطلب فى العادة وغالب الامر ما هو مراد فكان ذلك مقتضيا للتأكيد لان غرضه فى تحصيله
والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لا يكون الا فى المستقبل وقيل الحاصل
فى الزمان الماضى لا يحتمل التأكيد واما الحاصل فى الزمان الحاضر فهو وان كان محتملا للتأكيد
بان يخبر المتكلم بان الحاصل فى الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن
للمخاطب فى الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود والا ليق
بالتأكيد اعنى المستقبل احدها الامر مطلقا كما مر ليضربن واضربن وليضربن واضربن
وثانيها النهى كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل يضربن
ورابعها التمنى نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن
فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة
الحال عرض على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اى جوابه نحو والله لاضربن والجملة
القسمية اعنى اقسم والله انشاء وجواب القسم اعنى لاضربن خبر وسابعها النفى ويدخله
نونا التاكيد دخولا قليلا مشابهة اى لاجل المشابهة بالنهى فى الصورة وفى انهما غير
موجبين وفى كون حرفيهما لا نحو لا تضربن والنهى وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل
مثل الامر فى جميع الوجوه التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نونى التاكيد
الا انه اى لكن النهى مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ويجئ
المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله من الماضى

الياء والالف سواكن والثانى مدغما فى حرف آخر نحو دابة لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين وكلا ساكن فلا يتحقق اجتماع الساكنين الخالص سكونهما هذا ما هو المشهود لكن جوز قوم اجتماع الساكنين كما فى الوقف على الثلاثى الساكن الاوسط كزيد وعمرو بل جوزوا فى غير لغة العرب جمع ساكنين قبلها حرف مدة فيجتمع ثلثة سواكن كما يقال فى الفارسية كاردو كوشت ومن منعه جعل فيما ذكرناه من الضرورحركة مختلسة خفيفة جدا فلا يحس على ما ينبغى فيظن انه اجتمع ساكنان او اكثر واما اجتماع الساكنين فى حرف مدة او حرف ساكن بعده حرف مدة فلا نزاع فى امتناعه شرورى

قال وكلاهما تدخلان فى سبع مواضع اقول اى النون الثقيلة والخفيفة تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فى جميعها فى الجملة احدها الامر كما مر والثانى النهى نحو لا تضربن

وماعطف عليه بيان الاشياء المذكورة نحوضرب زيد فى ضربت زيدا الى ه ومر بزيد فى
مررت بزيد ومن المستقبل نحويضرب زيد فى يضرب خالد زيدا الى آخره ومن الامر
نحوليضرب ومن النهى نحولا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لانّ
صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك فى الصورة
ان مجهولهما مثل مجهوله والغرض من وضعه اى من وضع المجهول واقامة المفعول
مقام الفاعل امّا يتبيّن لخسا به الفاعل واظهار لها فانّ نفس خساسة الفاعل
لا يصحّ ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامت المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها
اما هو تبيين لخساسة واظهار لها نحو شتم الامير اذا كان الشّاتم شخصا خسيسا غير
كفو الامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للّسان عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللّص
فيجعل تركه تطهيرا له عن اللّسان او تبيين لشهرته خوفا وعليه او جهالة لذلك
الفعل بحيث لا يتصوّر صدوره الّا عنه نحو خلق الانسان واختصّ المجهول بصيغة
فعل بضمّ الفاء وكسر العين فى الماضى لانّ معناه اى معنى المجهول غير معقول وهو
اسناد الفعل الى المفعول والمعقول اسناد الفعل لمن صدر عنه اعنى الفاعل فجعل
صيغته ايضا اى كمعناه غير معقول وهو فعل لتناسب اللّفظ المعنى وقيل انّما غير صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيام مقام الفاعل بالفاعل
وانما اختير للمفعول هذا الوزن الثّقيل دون المبنىّ للفاعل لكونه اقلّ استعمالا منه وانّما غير
الثلاثى فى المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا فى الافعال اذ الفعل
من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق فى اوّل وهلة النّظر بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء . ولو كسر الاوّل وضمّ الثّانى يحصل هذا الغرض الّا انّ الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لانّ الاوّل طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثّانى ومن ثمه
اى ومن اجل انّ صيغة فعل غير معقول لا يجئ على هذه الصّيغة كلمة اصلا فى كلام العرب الّا
وعل بضمّ الواو وكسر العين وهو معز الجبل ودئل بالضمّ والكسر ايضا وهو دويبة تشبه
ابن العرس ولو كانت هذه الصّيغة معقولة لشاعت فى كلامهم ويجئ المجهول فى المستقبل
على يفعل بضمّ حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لانّ هذه الصّيغة اعنى يفعل مثل فعلل بضم
الفاء وسكون العين وفتح اللّام الاولى فى الحركات والسّكنات ولا يجئ عليه اى على فعلل
كلمة فى كلامهم ايضا اى كما لا يجئ على فعل فيكون هذه . الصّيغة غير معقول ايضا فيتناسب
اللّفظ المعنى ويجئ المجهول فى الابواب الزّوايد من الثّلاثى كلّها اى ممّا زاد حروفه على ثلثة احرف

والثالث الاستفهام نحو هل
تضربن والرابع التمنى نحو ليتك
تضربن والخامس العرض نحو
الا تضربن وفى هذه الخمسة
معنى الطلب اما فى الامر والنهى
والاستفهام فظاهر واما
فى التمنى والعرض فلانهما بمنزلة
الامر والسادس القسم اى جوابه
نحو والله لاضربن هذا يدل على
الطلب بالالتزام وان لم يكن
فيه معنى الطلب فى الحقيقة لان
الغالب يكون قسم المتكلم على ما
هو مطلوبه فيلزم الطلب اى
طلب جوابه والسابع النفى
والدخول فيه قليل لعدم معنى
الطلب فيه فى نفس الامر اما
جواز الدخول فيه نحو لا تضربن
فلتشبهه بالنهى فى الصورة فى
كونهما غير مثبتين وكون حرفيهما
لا فكان فيه معنى الطلب
سرودى
قال ومن ثمه اقول اى يعنى اجل
كون هذه الصيغة اعنى فعل
غير معقول لا يجئ فى كلام
العرب كلمة على هذا الوزن
الا وعل وهو معز الجبل و
دئل وهو دويبة تشبه ابن

سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج واكرم وبضم الحرف الاول اي بضمته اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضية كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اي فتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضية كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر ما قبل الآخر وهي تفعل وتفوعل وعلى حكمه تفعلل منهما وافتعل وانفعل و افعل واستفعل وافوعل وحكم افعول وافعلل وافعنلل وملحقيه علم منها وضم الفاء في الاولين اي تفعل وتفوعل ولم تقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى بمضارعي فعل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر الواو ههنا مثله في وافتعل لا لعطف افتعل على فتعل يعني اذا قلت وافتعل و افتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف فيكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالته فقس الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل

فصل في اسم الفاعل قال ابن حاجب وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لانه لبس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل يراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء اذ لم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة اي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنة اياه في الحركات

والسكنات

العرب ولو كانت هذه الصيغة مقبولة لكثرت في كلامهم
سروري

قال فصل في اسم الفاعل اقول لما فرغ عن بيان قسم الافعال شرع في بيان قسم الاسماء وابتداء باسم الفاعل فان قيل لم قدم اسم الفاعل على المفعول قلنا لان الفاعل عمدة في الجملة الفعلية والمفعول فضلة وكذا اسمهما ولان الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم والمفعول بمنزلة الفعل المجهول ولان الفاعل بمنزلة العلة اولانه اكثر تصرفا وهو مشتق من المضارع بالذات عند المصنف كما سيجيء وقال بعضهم مشتق من الماضي وطريق اشتقاقه سيأتي وهو مشتق من المصدر بواسطتين وبواسطة فان قيل لم يسمى اسم الفاعل بلفظ الفاعل دون المفعل والمستفعل قلنا لان معنى اسم الفاعل اسم ما فعل والفاعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف المفعل والمستفعل بمعنى انما سمي نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وقد اطلقوا اسم

والشكات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضى فكانه نظرا الى ان الماضى اصل
بالنسبة الى المضارع وان التصرف فى الاشتقاق من الماضى اقل وقوله لمن قام به الفعل
فى الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرا وانا متقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما متعينا دون الاخر الا
ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا
فكانه قام باحدهما معينا مخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل
التفضيل خبر لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى
ان يقول لما قام وذلك لان المجهول امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار
كونه عاقلا بل وضع بمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد
تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن
وكافر وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج الصيغة
المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الان او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل
لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت
له الكرم وزيادته لا انهما حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اى من المضارع لمناسبتهما
اى لمناسبة كل واحد من اسم الفاعل والمضارع الاخر فى الوقوع صفة النكرة وغيره من
المشابهات التى مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغته اى صيغة
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجئ على وزن
فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف
علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق
بينه وبين الماضى وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين
لان الادخال فى اول الامر يصير به اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذى
هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر
فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة فى مثل يضرب
وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر فى مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
فى مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادخال فى الاخر يصير به مشابها
بتثنية الماضى بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا

الفاعل على من لم يفعل الفعل
كالنكسر والجاهل بناء على
سروری
الاغلب
قال وحذفت علامة آه اقول
هذا بيان طريق اشتقاق اسم
الفاعل من المضارع اى حذفت
علامة الاستقبال وادخل
الالف للفرق بينه وبين الماضى
واختص الالف من بين حروف
العلة بالزيادة لخفتها وخص
ادخالها بين الفاء والعين لانه
لو زيدت فى الاول يلزم الابتداء
بالساكن ولو حركت مع انه
خروج عن اصله وضعها يلتبس
بالمتكلم المعلوم من يعلم او
بماضى الافعال صورة ان فتحت
ويلتبس بالامر فى الوقف و
بالمتكلم المجهول من يعلم ويلزم
النزول من الضم الى الكسر من
يضرب ان ضمت مع كونه ثقيلا
ويلتبس بالامر من يضرب
ويلزم الخروج من الكسرة الى
الضمة من ينصر ان كسرت
ولو زيدت فى الاخر يلتبس
بتثنية الماضى الغائب بعد
تحريك الفاء للضرورة ولم
تزد بعد العين لان الاولى ان تزاد

وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير
النصب اى الفتح اطلق حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة
الصورية اى بتقدير نصب عين المضارع لاستقامة منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا
لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير مشابها بماضى المفاعلة وكان التزام
الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضى وان كان من غير هذا
الباب فلو اختار وهذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما
اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع
ايضا اى كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع
ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة
عن كل بشاعة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضى
لان الامر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل
ايضا على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما فى الصيغة ويجئ الصفة المشبهة
باسم الفاعل مع انها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم
الفاعل كذلك وهى اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا
فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا و
باقى القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف
اسم الفاعل حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما فى المشتقات
من المصدر واوردهما فى فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من
غير الثلاثى لانهما مختصان بالثلاثى على هذه الابنية اى ليست صيغ الصفة المشبهة
قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما فى اسم
الفاعل والمفعول بل اتوبهما مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يأت
منها ولم يأت شئ منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت بها على
افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر
العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء و
سكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما و
خشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل
مضموم العين ولذلك ذكر خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور

العين واحول

وقيل من حروف المضارعة
والثلاثى بالنسبة بفعال نحو نزال
سرورى

قال ويجئ الصفة المشبهة
اقول هى اسم مشتق من فعل
لازم لمن قام به الفعل فقط
ثبوتا فقولنا اسم يتناول
المحدود وغيره وقولنا مشتق
يخرج الاسماء الغير المشتقة
وقولنا من فعل لازم يخرج
اسم الفاعل المتعدى وقولنا
لمن قام به الفعل يخرج ظاهرا
اسم المفعول وغيره واسم المفعول
المتعدى بحرف التعدية وقولنا
فقط يخرج اسم التفضيل اذ فيه
الزيادة كما ان فيه اصل الفعل
وقولنا ثبوتا يخرج اسم الفاعل
اللازم وليس المراد بالثبوت
انها ليست موضوعة للحدوث
وكذلك ليست موضوعة
للاستمرار فى جميع الازمنة
بل هى موضوعة للقدر
المشترك اى لاتصافه
بالمصدر فمعنى نحو حسن
فى اصل الوضع ليس الا ذو
حسن سواء كان فى بعض
الازمنة او كلها لكنها لم يكن

العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهواى وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها يجئ من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وادم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعى على هذه الستة الاعجم وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة فى حمق بضم العين وكذلك اى كما ان حمق يجئ بالضم يجئ خرق وسمر وعجف اعنى فعل بضم العين لغة فيهن اى فى هذه الثلثة يعنى ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجئ افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج عنه ايضا نحو طائل اى زائد فى الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشرر خففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لحليلها انى اتماوت فاذا دفنونى فأتنى ليلا فاخرجنى واذهب بى الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المرأة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان اخر ثم تحولت الى الحى بعد برهة فبينا هى ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امى والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها وتملقت وخرجت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجئ افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثى احترز به عن الرباعى المجرد والمزيد فيه فانه لا يجئ منهما حال كونه غير مزيد فيه اى فى الثلاثى وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجئ من المزيد فيه ولا مما كان فى حكمه من الرباعى المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها فى افعل اذا لم تحذف منه شيئا وان حذفت الزوائد فقلت هو اخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثى اى لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجئ ايضا من لون ولا عيب اى لا يجئ من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير قياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عد الزمخشرى وصاحب اللباب والمص وغيرهما احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اى فى اللون والعيب يجئ افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل

بعض الازمنة اولى من البعض كان الظاهر ثبوتا فى الجميع الا ان بقوم دليل للتخصيص ببعضها سراجى

قال لان فيها افعل يجئ للصفة اقول هنا بناء على تقدم بناء الصفة على بناء التفضيل والامر كذلك لان ذا ما يدل على مطلق الثبوت متقدم على ما يدل على زيادته بسروري

قال ولا يجئ لتفضيل المفعول قال فى اسم التفضيل افعل ثلثة مراتب شرائط قال لان افعل الفاعل مقصود اه فان قيل المراد بالفاعل ههنا اسم الفاعل والمقصود فى الكلام فاعل الفعل والفضلة فى الكلام المفعول والمقصود ههنا اسم المفعول قلنا الفاعل فى الصيغة اعنى اسم الفاعل دال على الفاعل فى الكلام وكذا المفعول فان الضارب فى قولنا يضرب زيد عمرا زيد والمضروب عمرو سروري

يضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زائد فى السواد وان قصد
تفضيل الزائد على الثلثة وتفضيل اللون والعيب توصل اليه باشد ونحوه مثل
هو اشد منه استخراجا واحسن منه بياضا واكثر حرجة واقبح عمى ويجئ افعل
لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب
لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان
يجئ افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله
للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لم يتم الكلام بدونه والمفعول
فضلة فى الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن تعميم
فى الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل فى الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه
حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة
لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ويبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول
لا يجئ من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اى اكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين
اى الزوقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وهو اى فلان اعطاهم اى اكثرهم
اعطاء الدنيا واولاهم اى اكثرهم ايلاء اى اعطاء للمعروف من الزوايد لانهما من
المعطى والمولى بضم الميم وكسر العين واحمق اى اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل و
قصته معروفة من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجئ اسم الفاعل على وزن فعيل
نحو نصير بمعنى ناصر فيستوى فيه اى فى فعيل المذكر والمؤنث فى المفرد والتثنية
والجمع فى جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى المفعول وذكر الموصوف نحو رجل
قتيل وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح
ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف
اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفى فى الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ
الالتباس بالاقرب اشكل فرقا اى يستويان فيه ح للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل
وبينه بمعنى المفعول مع ان للتمية حاصله بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا
اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف
او لا نقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرة هنا هو
الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطى
للفاعل الذى هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعنى فعيلا من عداد الاسماء وقبلها

قال ونحو اعطاهم اقول
اى ورد لسؤال على قوله لا يجئ
من المزيد فيه بقولهم هو
اى فلان اعطاهم فى تفضيل
انعطى اى اكثر للدينار والدراهم
واولاهم فى تفضيل المعطى من
الايلاء بمعنى الاعطاء فان قيل
لم حكمتم بانهما من المزيد قلنا
لعدم بناء الثلاثى منهما
نحو عصى وولى واكرم
من زيد اى اشد اكراما و
هذا المكان اقفر اى اشد
قفارا وهذا الكلام
اخصر اى اشد اختصارا وهو
اكثر من ابن المذلق اى اكثر
افلاسا وهو رجل
من بنى عبد شمس ما كان
يحصل فى بيته مدة عمره قوت
ليلة وكان هو اباؤه
واجداده كذلك فان كلها
من الثلاثى اشد
سرورى

قال واحمق من هبنقة اقول
اى ورد السؤال على قوله
ولا من لون ولا عيب بقوله
هو اى فلان احمق من هبنقة
اى اشد اكثر حماقة سرورى

دون الصفاة وح لا يستوى فى فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما
بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكورا
نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبى لقيط وصبيّة لقيطة فذبيح اسم الحيوان مذبوح
وعلى هذا و نظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص آن له ذو حمرة ويجوز
اطلاقه على شخص اخر له حمرة فيكون ح صفة وتسمية شخص له حمرة بالاحمر وارادة
ذلك الشخص الاحمر ح لا يجوز اطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما
وقد يشبه به اى بالفعيل الذى بمعنى المفعول ما اى الفعيل الذى هو بمعنى الفاعل
فيستوى فيه المذكر والمؤنث لموافقته له فى اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل
الساعة قريب نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس
ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة
مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر فى معناه فالرحمة بمعنى
الترحم او بمعنى ان رحم اولان فى الكلام حذفا اى ان رحمة الله شئ قريب واثر
رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل ويجئ
على وزن فعول للمبالغة اى لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع
ويستوى فيه اى فى فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى الفاعل وذكر
الموصوف نحو امرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء فى
الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل و
المفعول على قياس ما ذكر فى الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستوى فيه
لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال فى فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة
وحلوبة بالتاء فى المؤنث وذكر الموصوف ولا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق
بين الفاعل والمفعول فمركون الى القرائن كما فى فعول بمعنى اذا ذكر الموصوف ولما
كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء فى المؤنث اكتفى فى صور عدم
الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم فيه بقاء
المذكر على حاله واعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث فى فعيل اذا ذكر الموصوف
للمفعول متعلق باعطى واعطى فى فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل
بينهما اى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للاخر فيهما ولم
يعكس لان فى المفعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال

قال واعطى الاستواء فى فعيل للمفعول اقول انما اعطى الاستواء للمذكر والمؤنث فى فعيل عند ذكر الموصوف للمفعول وفى فعول عنده ايضا للفاعل طلبا للعدل بين الفعيل والفعول اى لئلا يكون الاستواء للفعول وعدم الاستواء للفاعل فيهما فانه كما يجوز فان قيل لم لم يعكس الامر بان يكون الاستواء فى الفعيل للفاعل وفى الفعول للمفعول قلنا لانه فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة و الفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك فى الاستواء خفة فاعطيناها مع كثير الاستعمال

سروری

قال ويجئ للمبالغة نحو صبار اقول فاعل يجئ اما نحو وقوله نحو صبار واما ضمير مستتر فيه راجع الى الاسم الفاعل اى يجئ لمبالغة الفعل من الفاعل نحو صبار وان اسم الفاعل يجئ للمبالغة سماعا مثاله نحو صبار بفتح الصاد وتشديد

لجريانه في الافعال كلها في الخفة ففيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى
لما هو كثير الاستعمال ويجئ للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجئ بفتح
الصاد وتشديد العين وسيف مجزم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم
والخاء المعجمة والحاء الغير المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع
وهو اى وزن مجزم مشترك بين الالة كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتعين كونه
مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجزم وفسيق بكسر الفاء وتشديد العين و
كبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك
بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما
اكتفاء بارشاده اليه في المجزم مع اشتهار امره في الجمع وعلامة ونابة بفتح الفاء
وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى
اخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهر كثرة امره في كثرة استعمال لم يحتج الى الاشارة
اليها وراوية بكسر العين ونزوقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء و
فتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى تأخيره
عن اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه
ومحذامة ومقسام ومعطر بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوى المذكر و
المؤنث في التسعة الاخيرة وهو من علامة الى معيطر الا انه في السبعة الاولى بالتاء
في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال فانها يقتضى
ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على
الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة بالتاء في
المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حملا
النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هى عدوة
الله بالتاء واذا لم يدخل الهاء اى التاء اطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في
الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه
فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اى صديق
نقيضه اى عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من
باب غير الثلاثي المجرد اى مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا على صيغة
المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضع حرف المضارعة

العين وقد يؤخذ هذا الوزن من الاسم لا لمعنى الا الاسم نحو جار ويقال جمال وسكان من الجماد والبغل والسكين ونحو سيف مجذم بمعنى وزن مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين لمبالغة الجازم بمعنى القاطع من الباب الرابع
شروري

قال واما قولهم مسكينة اقول السكين مفعيل من السكون وهو الذي اسكنه الفقر قال لم يدخل الهاء اقول انما اطلق الهاء على التاء لانها تصيرها في الوقف على ان في بعض النسخ وقع التاء قال لانه نقيضه اقول وللتغير مناسبة وهي ان النقيضة غالبا يتلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان فانه متى خطر بالبال الحركة يلزمها السكون وكذا الراحة مع الالم والصحة مع السقم
شروري

قال وصيغته من غير الثلاثي اقول لما فرغ عن بيان اسم الفاعل من الثلاثي وما يتعلق

بعد حدف

بعد حذفه وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا لمستقبله
فيما اذا كان والمستقبل مكسور العين وتبعا المكسور فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور
العين كمتدخرج ومتضارب ومنكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة
التى هى الاولى بالزيادة اما الواو فلانه لا تزاد فى الاول كما مر واما الياء فلعدم الفائدة
فى زيادته اذ لا معنى بحذف الحرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس واما الالف
فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو فى كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان
الحرف الذى اقيم هو مقامه اعنى حرف المضارعة اما مضموم كما فى الرباعيات او مفتوح كما
فى الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم او بفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق
بينه اى بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى المجرد
المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب بكسر
ما قبل الاخر لانه من اسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر
ما قبل الاخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبنى ما قبل تاء التأنيث على الحركة
فى نحو ضاربة اى اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التأنيث كضاربة ومكرمة
مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اى ما قبل تاء التأنيث صار بمنزلة وسط
الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجرى فى الوسط فبنى تعليل للبناء لا للبناء
على الحركة كما كان اخر الكلمة فى اتصال نون التأكيد به نحو اضربن واتصال ياء النسبة
نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة فبنى وانما بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون
لعروض البناء وبنى على الفتح للخفة فصل فى اسم المفعول سمى اسم المفعول مع ان اسم
المفعول فى الحقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب
اى وقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار و
المجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق
فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل اى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج
باسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان
والالة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل للمواخات بينهما وقوله
لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت
عدم خروجك فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم لان اشتقاقه
من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة

باسم الفاعل منه شرع فى بيانه
من غير الثلاثى مطلقا وصيغته
من باب غير الثلاثى على مستقبل
ذلك الباب كائنة بميم مضموم
اى بحذف حرف المضارع و
وضع الميم المضمومة فى موضعها
وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو
مكرم او تقديرا نحو مختار
ومحمر
سروری

قال وبنى ما قبل تاء التانيث
على الحركة اقول يعنى بنى
اخر اسم الفاعل عند اتصال
تاء التانيث به مع انه معرب
لان ما قبل التاء اى اخر اسم
الفاعل صار باتصاله بمنزلة
وسط الكلمة والاعراب
لا يجرى فى الوسط وما هو
بمنزلة هذا تعليل لمطلق البناء
واما بناؤه على الحركة والاصل
فى البناء السكون فللفرق
بين البناء الاصلى والعارضى
سروری

قال كما فى نون التاكيد اقول
اى بنى اخر اسم الفاعل باتصال
التاء كما بنى ما قبل نون التاكيد
اى اخر الكلمة عند اتصال
النون للعلة المذكورة

على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقق الماهية لا للاحتراز وصيغته
من الثلاثى المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان
فعيلا وفعولا يجئ بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا
فى اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما
فى الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزايد للمضارعة
بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا
فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى فصار مضرب
بضم الميم وفتح الراء ثم فتح حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس
باسم الآلة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل
ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على
تقدير كسرها فصار مضرب ثم اشبع الضم لانعدام مفعل فى كلامهم بغير
التاء واما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو فصار
هذا مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الافعال اى باقى الافعال
فى الالتباس على تقدير ضم الميم اعنى مفعول باب الافعال فتدبر ودون الموضع
اى لم يغير الموضع اذ التبس به على تقدير فتح الراء وكسره مع ان يتغير احدهما
يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثى مشابها فى التغيير باسم الفاعل من الثلاثى
اعنى غير الفاعل من الثلاثى من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل والقياس
فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين يعنى ان اسم
الفاعل فى الثلاثى وان كان مثل يفعل فى مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة
فى موضع الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد
ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون الزيادة فى موضع
الزيادة وفى حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثى ايضا كالفاعل للمواخاة
بينهما اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما فى الفاعل
واما من جهة الوقوع كما فى المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما فى غيره
الغير الاخر على ما هو مقتضى المواخات وصيغته اى صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى
المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا الا انه بفتح ما قبل الاخر لفظا او
تقديرا اتباعا لفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر

وكما بنى ما قبل ياء النسبة
فى نحو نصرى الا انه على الكسرة
لليا. سرورى
قال فصل فى اسم الزمان والمكان
اقول لما فرغ عن بيان المفعول
شرع فى بيان اسم الزمان والمكان
والغرض من وضعهما الاختصار
لانك تفيد بهما مكان الفعل
وزمانه ولولاهما لذلك ان تاتى
بلفظ المكان والزمان ولما كان
الغرض الاصلى من فن الصرف
بيان الابنية وتفاصيل ما يعرض
عليها من الاحوال والاحكام
وكيفية اخذ بعضها عن بعض
والاحوال والاحكام انما
توجدان فى اسمى الزمان والمكان
من الثلاثى ذكرهما منه واكتفى
بذكر مفعول غير الثلاثى لان
الزمان والمكان والمصدر
الميمى على صيغة المفعول منه
فان قيل لم لا يجئ لكل واحد
منها صيغة على حدة قلنا
لكثرة الحروف فان
قيل ما المناسبة بين من
الثلثة والمفعول حتى جعلوهم
على وزنه قلنا لان الزمان
والمكان والمفعول شتة

الميمى واسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان
والمكان بالمفعول فى كونهما محلا للفعل فجعلا اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمى
باسمهما فى بعض الثلاثى فجعل صيغته كصيغتهما فصل فى اسمى الزمان والمكان
من الثلاثى المجرد ولم يذكر اسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى المجرد لان الغرض بيان
الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن
لاسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما
منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حملا اسميهما على اسم المفعول واغنت
عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمى فى بعض الثلاثى منهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثى
بسبب استدعاء حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبنى للفاعل
من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع و
الاختلاف فى عين المضارع انما يكون فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه
مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المضارع
دون غيرها المكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر
وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل و
معرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه
الصيغة حقيقة فى المكان ومجاز فى الزمان المناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان على
تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت فى المفعول المناسبة بينهما اى المكان والمفعول
فى كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل ولم يزد الواو فى اسم المكان كما زيدت فى المفعول
حتى لا يلتبس اسم المكان به اى باسم المفعول وصيغته اى صيغة اسم المكان من باب يفعل
بفتح العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام
حرف المضارعة التى هى مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب الا من المثال الواوى كما يدل
عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواوى بالذكر علم ان حكم المثال اليائى
كحكم الصحيح فان كان من يفعل بفتح العين فمفعل بالفتح نحو ميئس وميقظ صرح به صاحب
المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من الميسر وهو لعب
القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو

فى كونهما محلا للفعل واما المصدر
الميمى فمحمول على الزمان والمكان
لاتحاده بهما فى بعض الثلاثى
فان قيل لم قدم اسم الزمان والمكان
على الآلة قلنا لكونهما شبيهين
بالمفعول
سروري
قال اسم المكان افعل ان قيل
لم قدم اسم المكان قلنا لان لفظ
المكان مفعل اذ اصله مكون
او لكثرة استعماله ولذا خص
بيان احواله وتعريفه واحالها
على المكان فى الزمان وتقديم الزمان
فى العنوان لدفع توهم من يتوهم
ان الصيغة حقيقة فى المكان و
مجاز فى الزمان ان قيل لم اشتقا
من المضارع المعلوم مع ان
المناسبة ان يشتقا من المجهول
لمناسبة بينهما وبين المفعول
قلنا لان اختلاف الصيغة
انما يكون باعتبار اختلاف
حركة عين المضارع المعلوم
وقوله اسم يتناول المحدود
وغيره وقوله مشتق يخرج
الاسماء الغير المشتقة وقوله
من يفعل بفتح الياء يخرج اسم
المفعول وقوله لمكان

قياس تقسيم موضعه كما يجئ ان شاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوى المضاعف
فحكمه حكم المضاعف نحو مود من ود يود صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا على ان
حكم وفى مثل حكم رمى كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفى كلام صاحب المفتاح
ايضا ايمائه الى ذلك حيث قال اسم الزمان فى الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح
الباقى فى المنقوص البتة وبكسر العين منه فى المثال وفى غيره ايضا ان كان من باب يضرب
والا فتحة تم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقى قوله و
الا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام
فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفى كلام بعضهم تصريح بان حكم وفى مثل حكم
وعد فى هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم وان حكم طوى مثل
حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه ويرشدك اليه ايضا
مجئ مصدره الميمى على مفعل بالفتح كما صرح به فى الصحاح فانه اى اسم المكان بكسر العين
منه فيه اى فى المثال الواوى الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد فى مكسور العين
ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط فى مضموم العين ولم يتعرض لمثاله
لقلته والموجل فى مفتوح العين وانما كسر فى الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل
بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن فى الكسر ان وزنه
فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد فى كلامهم وقيل انما كسر فى الجميع ولم يفتح لان
الكسر مع الواو اخف من الفتحة معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان
وسره ان المسافة بين الفتح والواو متفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة
بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير فى كلامهم لان مفعلا لا يوجد فى كلامهم
كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموافقة
الا من الناقص اليائى اذ لا واوى من يفعل بالكسر فانه اى اسم المكان بفتح العين منه
فيه اى فى الناقص اليائى من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة
نحو المرمى فرارا عن توالى الكسرات لان الياء كسرتان وفى الميم كسرة كما يجئ فى باب الناقص
ان شاء الله تعالى احديهما تحقيقية وهى كسرة العين والاخيران تقديريان اعنى
الياء كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو
الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو
المغزى وفى انفتح اطراد وخفة وللفرار عن توالى الكسرات فيهما ايضا ان لو كسر العين

في المفتوح

وقع فيه العمل بخروج ما عدا المعرف سروري

قال حتى لا يظن ان وزنه افعول اى لئلا يظن ان وزنه فوعل مثل جورب وهو ليس باسم الزمان والمكان فيه بحث وهو ان المكان من الصحيح كالمذهب قد يظن ان وزنه جعفر مع انه لم يكسر فالاولى ما قال بعضهم انما كسر العين فى المثال الواوى لان الكسر مع الواوى اخف من الفتح معه وذلك لما قيل من ان المسافة بين الفتحة والواو بعيدة بخلاف الواو والكسرة لان الواو من الشفة والفتحة جزء الالف وهو من اقصى الحلق والواو من الشفة والكسرة جزء الياء وهو من الحنك سروري

قال ومن باب يفعل اى صيغة اسم المكان من مكسور العين مفعل بالكسر ... وفيه ... لنا موعد

فى المفتوح العين والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء ح لتطرفها وانكسار ما
قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو
مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر
على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض بيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم
لانه لما بين ان العدول عن الاصل فى يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه
باق على الاصل فان الاصل فى يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لانه لما
انتفى فى كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى
التعرض له ولا يبنى من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل للموافقة لثقل
الضمة ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لمسبوق الذكر ويجوز ان يكون هذا
بسبب رفضهم مفعلا فقسم موضعه اى موضع يفعل بالضم بين مفعل بالكسر قدمه
لان ما اعطى له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور و
هذا كما يقدم الاعراب التقديرى على اللفظى لذلك ومفعل بالفتح واعطى المفعل بالكسر
احد عشر اسما هى نحو المنسك وانما فخم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هى المنسك او
المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطى للمفعل هو المنسك فقط
او يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق و
المسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى الباقى من
احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة واسم الزمان
مثل اسم المكان فى جميع الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين رضى الله عنه
لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعنى كربلاء

فصل فى اسم الآلة وهو اى اسم الآلة اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا
للفاعل خرج اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر فى اسم المفعول
وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا فى اسم الفاعل وانما قلنا
مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما
الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح
انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول فى الفاعل والغاية فلا جرم بكونه مشتقا
من المبنى للفاعل وقوله للآلة وهى ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه يخرج

نبينا مكة اذا اردنا تدل
الزمان او ربيع الاول اذا اردنا
العام او عام الفيل بنصب
الصدر للظرفية اذا اردنا
الميلاد لك المشهود فيه
سروري

قال فصل فى اسم الآلة اقول
لما فرغ عن بيان اسم الزمان
والمكان شرع فى بيان اسم
الآلة وهو مشتق من المضارع
بالذات وطريق اشتقاقه اما
ما كان على وزن مفعل فبزيادة
الميم موضع حرف المضارعة
وما كان على مفعال فبزيادة
الميم والالف وما كان على
وزن مفعلة فبزيادة الميم
والتاء وانما اشتق من المضارع
لموازنته اياه ومن المعلوم
ان الآلة وان كانت
واسطة بين المفعول والفاعل
لكن تعلقها بالفاعل اقدم
واولى ومن ثمه جعلوا الآلات
من تتمة الفاعل ليصح انحصار
العلل الناقصة فى الاربع فقوله
اسم يتناول المحدود وغيره
وبقوله مشتق خرج مثل
السيف والسكين وغيرهما

ماعدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف من حيث انه مضاف من نحو محلب واضافته الى الالة
لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك فى تعريف رباح غلام زيد اى رباح هو غلام مملوك
لزيد فزيد ليس من المعرفة فى شئ فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف
ومن سلم دخول الالة فى المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما فى المحدود
والاصطلاحية وبما فى الحد اللغوية لان المراد فى كلا الموضعين بالالة بمعنى واحد وهو
اللغوى اذ ليس فى الاصطلاح للالة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو فى
الاسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم
ولا يتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الالة مختص بالثلاثى المجرد اذ لا يمكن محافظة
جميع حروف غيره فى مفعل وان اسم الالة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون
الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول
للافعال اللازمة واذا لم يكن الالة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال
المتعدية وفى قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه
الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم
ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندى ان مفعالا هو الاصل وما
سواه منقوض منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة
التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهذا فى الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن
لما كان يستعان به فى الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه ومن ثمة اى ومن اجل ان صيغته
مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى للمكان والمفعل بكسر
الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اى للواحدة من مرات
الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التى عليها الفاعل عند صدور الفعل
منه وهذا القول بيتان مرتعان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد فى قوله والمفعل
للالة الا انه اورد البيت الثانى لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما
لبيان بناء اسم الالة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فاقتفينا اثره وكسر الميم فى اسم
الالة ولم يبق على الاصل الذى هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه
وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجها
الا فى العدول عن الاصل لم يكن طلبها فى عدم ضم الميم الذى لا وجه لاصالته
هنا وجها ولو خرج احد عن التوجه وطلبها فى عدم الضم قلنا انه للالتباس

بمفعول باب

لانها ليست باسم الالة فى الاصطلاح لانها كاليوم و الليل فى باب اسم المكان وبقوله من يفعل خرج اسم المفعول وبقوله للالة خرج ماعدا المعرف والالة ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه او ينقل به شئ من مكان الى مكان سرورى

قال وصيغته مفعل اقول اى صيغة اسم الالة مفعل بكسر الميم وفتح العين انما قدم لم يذكر لهذه الصيغة مثالا وقلنا بناء على شهرتها وكثرة استعمالها واصالتها لان ما عداها متفرع منها بزيادة ولهذه النكتة قدمها على غيرها والمثال المذكور فى كتب الصرف لهذا الوزن نحو محلب وهذا فى الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان فيه فى الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه واليه اشار الجاربردى بعد ذكر تعريفه كل اسم اشتق من فعل اسم لما يستعان به فى ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم لما

بمفعول باب الافعال ويجئ اسم الالة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجئ اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين و مضموم الميم شاذا ومخالف للقياس اذ قياسه ان يكون عينه فى الحركات مثل عين ما اشتق هو منه اعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه وبفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الآ ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل فى مضمومه وفتح العين ايضا فى مكسوره و مضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذى نصب فى الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعنى المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذى يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بالة اى باسم الآلة المصطلح وكذلك اى كحكم المسعط والمنخل اخواته اى حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل فى انهما من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هى المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة

الباب الثانى فى المضاعف

و المضاعف من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمى نحو مدّ به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفى التضعيف فى مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه فى مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح او من اسمه اللغوى وخص بالبحث مضاعف الثلاثى اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعى لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اى المضاعف الثلاثى اصم وهو فى اللغة من لا يسمع الصوت الخفى لشدته اى لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفى اليهما يقال حجر اصم اى صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة فى بعض المواضع نحو تقضى البازى واصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجئ تمامه فى بحث الابدال ان شاء الله تعالى وهو اى المضاعف

نفخ به والكبيحة فانه اسم لما يكبح به وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان ما يستفاد به كالمحلب ان قيل لم لم يذكر المرا الكبيحة والصفاة قلت لقلة استعماله سررك

قال الباب الثانى فى المضاعف اقول هو فى اللغة اسم مفعول من ضاعف يقال ضاعف الشئ اذا ازيد عليه مثله وجعل اثنين وفى الاصطلاح ان يجتمع الحرفان المتماثلان او المتقاربان فى كلمة او كلمتين او التفت احد المثلين بالآخر فى كلمة وقد فرق بينهما باحد المثلين الآخرين ان قيل لم لم يعرفه قلنا اعتمادا على انفهامه من معناه اللغوى او من تعريف الصحيح ان قيل لم سمى المضاعف به دون الكدر قلنا هذا سؤال دورى ان قيل لم قدم هذا الباب على المهموز قلنا لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير ان قيل لم لم يذكر مضاعف الرباعى وخص بالبحث مضاعف الثلاثى قلنا لانه لا بحث

يجئ من ثلثة ابواب سماعا خص هنّ دعائم الابواب من فعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو سرّ يسرّ اصلهما سرر يسرر لم يراع الترتيب فى ذكر امثلة الابواب الثلثة هنا حيث قدّم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقويه باب آخر يشاركه فى ضم عين المضارع وان قلّ بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو فرّ يفرّ ومن فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو عضّ يعض ولا يجئ المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا ما الّا مجيئا قليلا نحو حبّ فهو حبيب ولبّ فهو لبيب ولم يذكر المضارع فى الموزون لعدم دخله فى التميز عن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمّ العين فى الغابر وانّما ذكره فى الوزن تبعا لساير الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات انّ حبّ ولبّ من فعل بالضم وانّ حبّا اصله حبب ولبّا اصله لبب بضمّ العين فيهما لانّ مجئ فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسر العين فيهما انّ المضاعف لا يجئ منهما اصلا واذا اجتمع حرفان من جنس واحد فى الذّات او فى الصّفة كالجهر والهمس كما يدلّ عليه قوله فيما سيأتى فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسيّة وقوله او اجتمع حرفان متقاربان فى المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلان وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان فى الذّات او فى الصّفة او حرفان متقاربان الّا انه اقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة يدغم الاوّل من المتماثلين والمتقاربين فى المثل الثّانى والمتقارب الثّانى بعد جعل اوّل المتقاربين مثل الثّانى لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفى المثل اكره من التكرار مثال المتماثلين فى الذّات نحو مدّ الى آخره اصله مدد ومثال المتماثلين فى الصّفة يجئ ان شاء الله تعالى فى بحث الادغام تاء الافتعال ولم يورده ههنا لاحتياجه الى تفصيل فى بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام الجيم فى الشّين لتقارب مخرجيهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين السّاكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التّاء فى الطّاء بالاتفاق لتقارب مخرجيهما وسكون الاوّل الادغام افتعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين الباث الحرف الواحد فى مخرجه مقدار الباث الحرفين فى مخرجيهما اى قريبا من مقدار الباثهما كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشرى صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته

ولا احكام لمضاعف الرباعى وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد نحو وسوس هذا لكن لا وجه لترك مضاعف المزيد فيه الا ان يقال تعرف احكامه بالقياس الى الثلاثى سرورى

قال من جنس واحد اقول اما فى الذات او فى الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتى فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية كما سيجئ فى بحث تاء الافتعال سرورى

قال او متقاربان فى المخرج اقول اى الحرفان المتقاربان

قال لثقل المكرر اقول يعنى ان التلفظ بالحرفين المتماثلين ثقيل كما يشهد به الوجدان ولذا شبه بعضهم التلفظ بهما بالماشى بالقيد والمتردد رجله الى مكانه الاول فى الخطو وباعادة الحديث مرتين فيدغم المثل الاول فى المثل الثانى والمتقارب الاول بعد

بيتا لله تعالى عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المعرب
الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول
بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بلينهما ان كان متحركا او ساكنا هو
حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقى على حاله بالطريق وانما وجب سكون الاول
ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا كالحالة الحركة بينهما فلم يتصل
بالثاني اتصالا لا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف
الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وادراجا اى ادخاله فى الثانى بحيث
يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما
بهيئته وهو الحرف المشددة زمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين
ولهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل الا انه يناسب معناه اللغوى لان معناه
فى اللغة ادخال الشئ فى الشئ والباث والرفع المذكور ان لازماله المدغم اى الحرف الذى
ادغم والمدغم فيه اى الذى وقع الادغام فيه حرفان فى اللفظ وحرف واحد فى الكتابة
اى ينقص حرف فى الكتابة ان كان فى كلمة واحدة كبر وكر وحد ويشد على ما هو مذكور
فى علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشئ عن شئ اذ مع الادغام يرتفع اللسان
ارتفاعة واحدة وتنقص حرف من حروف الملفوظة فى الكتابة ثابت فى عرفهم كالرحمن
فان الالف بعد الميم ثابت لفظا فى لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله و
اجتماع الحرفين المتماثلين فى الذات فى كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها
ان يكونا اى الحرفان المجتمعان متحركين يجب فيه اى فى الضرب الاول فى جميع الصور
الادغام الا فى الصور الالحاقات نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز
حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر لانه
لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا والا فى الاوزان التى يلزم الالتباس
ونحو قوول داخل فى لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق
ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية فى مثل تتقلد وتتباعد
وتتحنز لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل
فسيذكر الخلاف فيه فى بحث يخصه فلم يبق شئ غير مذكور وهى مثل صكك بفتحتين
وهو عيب فى رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح
العين جمع جدد بالضم وهى الخط التى فى ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقى من

الجعل مبدلا للثانى والتقارب
الثانى لتحصل نوع من التخفيف
شرح ونيمة
يعنى ان الاظهار اصل لانه
يستوى جميع الحروف فلا يعدل
عنه الا لفائدة وهى التخفيف
منه
هذا عند من يعد الالف
من حروف الحلق
منه
قال الاول ان يكونا متحركين
اقول اى القسم الاول
من الاقسام الثلثة التى هى
لاجتماع الحرفين المتماثلين
فى الذات ان يكونا متحركين
حال كونهما فى كلمة واحدة
قيل فلو قال فى كلمة لكان اولى
لئلا ينتقض بنحو يضرب بكد
واجيب بانه انما ترك هذا
القيد اكتفاء بالامثلة الاتية
وعض على انه وجد
نحو ردد
فى بعض النسخ
سروري
قال الا فى الالحاق فانه اقول
اى الادغام واجب فى القسم
الاول من الاضرب الثلثة
فى جميع الصور الا فى الالحاق
فان الادغام فيها غير واجب

اثار الذباب ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضى والسرر بلفظ سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة فى سرة الصبى والجدد بلفظ جد بالضم وهو البئر فى الطريق وطلل بلفظ طل بفتح الطاء و تشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة ومدد بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اى لا يقع الالتباس فى مثل رد بانه ردد بالفتح او من ردد بالضم وفى مثل فر بانه من فرد بالفتح او من فرد بالكسر وفى مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان رد يعلم من يرد بالضم ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف لا يجئ من باب فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر فى الاول والضم فى الثانى مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفر ايضا اى كرد يعلم من يفر ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجئ اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض ايضا يعلم من يعض ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف لا يجئ اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم فى الماضى والفتح فى المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتد به و لا يدغم حيى فى بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء لا يقع الضم على الياء فى يحيى اى فى مضارعه فان قياس ما يدغم فى الماضى ان يدغم فى المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيفة وهو مرفوض ويدغم فى بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسورة لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق وجب الادغام وفى يحيى لم يسبق الاعلال ثم يبق موجب الادغام فيقال فى كلتا اللغتين يحيى بلا ادغام وقيل وجه عدم ادغام حيى ان ياء الاخيرة فيه غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا و تقلب تارة نحو يحيى اصله يحيى بضم الياء الاخيرة فلم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثانى منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين فى كلمة المتماثلين فى الذات ساكنا والثانى باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اى من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة لان الادغام فى هذا الضرب ضرورى اى لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو فى كلمتين نحو الم اقل لك ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه فى بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز فى بعضها بلا وجوب لوقوعه فى كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضمة الياء فى المضارع

كافي

بل ممتنع نحو قردد وهو الارض الغليظة المرتفعة فانه ملحق بجعفر فلم يكن فيه الادغام واجبا بل جائزا حتى لا يبطل الالحاق لانه لو ادغم لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا مع ان المقابلة واجبة ولا يبطل بالقلب فى الاخر مطلقا وفى غيره ان بقى الحركة والسكون على حالهما نحو بيطر مجهول بيطر سروری

قال ولا يدغم حيى اقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره انكم قلتم اذا اجتمع الحرفان المتحركان من جنس واحد فى الذات فى كلمة واحدة يجب فيه الادغام الا ان يكون له مانع فلم لم يدغم حيى فى بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه ولا الحاق و لا لبس واجاب المص بقوله ولا يدغم حيى فى بعض اللغات حتى لا يقع الضم على الياء فى يحيى يعنى لو ادغم فى الماضى لوجب فى المضارع للاطراد ولو ادغم فيه لزم الضمة

كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّا صله مدد بسكون الدال الاولى من مدّ الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاستباه في النقش في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيرا والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني منهما ساكنا سكونا لازما والاولى باقيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لابد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لابد من تسكين الحرف الاول فيجتمع فيه ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتفر من ورطة هي في الاصل طين يقع فيه النعم ويقوم والمراد ههنا المحذور وهو ثقل المكرر ويقع في ورطة اخرى وهي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود للخفة التي هي الغرض من الادغام بالساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوّزوا الحذف اي حذف واحد المثلين في الضرب الثاني في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله فممتنع يعني اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به في الصحاح حيث قال في احسست يحذف منه السين الاولى واختاره المص حيث قال في افرون فحذفت الراء الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشاء منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي البازي نحو ظلت فعمل به ما علمته من العمل كما جوزوا القلب اي قلب ثاني المتماثلين في نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف قراءت من قرأ وهم من غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذا من القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابتداء لا ثرود فعا لاجتماع الساكنين ولا يجوز في النقل

على الياء المشددة الضعيفة فان قيل ما منعتم واقع في كلامهم نحو هذا حي ومنه قوله تعالى لا اله الا هو الحي القيوم قلنا الكلام في الفعل واما في الاسم فيدغم فان قيل لم لا يجوز ان يدغم في الماضي ولا يتبع المضارع به كما ان اتباعه به ليس بلازم في الاعلال كما في يقول قلنا نعم وقع الادغام في بعض اللغات بناء على ما ذكرته لان الميسور لا يسقط بالمعسور كما اشار المص بقوله في بعض اللغات على انه لا يمكن اتباع المضارع بالماضي في الادغام في يحيي لانه اجتمع فيه موجب الادغام والاعلال فيفقد ما الاعلال عليه فلا يوجد موجب الادغام

سروري

قال نظرا الى اجتماع المتجانسين اقول اي لما كان اجتماع الحرفين المتماثلين ثقيل ولم يمكن الادغام حتى توجد الخفة المطلوبة حذفوا احديهما في بعض المواضع سماعا لان الخفة توجد بالحذف كما توجد بالادغام في نحو ظلت اصله ظللت فان فيه اجتماع الثلاثي ولم يمكن الادغام

وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين
ثم اعطي حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف
فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة اذ يتوهم ان قرن في قراءة الكسر
مثال لحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر
يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب باصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا للباب
واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما
اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءت نافع وعاصم فهو يكون من اقر بالمكان بفتح
القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع
متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل ايضا
من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من
الوقار وهو مثال يكون منه ايضا فيكون اصله اي اصل قرن بالفتح اقررن
بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة
ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا اي امتناع الادغام
عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون الحرف الثاني لازما
غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام
يجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيتحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذا
لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن
ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفي التنزيل
ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امر للمخاطب ومد بالادغام اصله بعد نقل حركة الدال
الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين
بفتح الدال الثانية للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد بالضم
للاتباع اي لاتباع حركة العين وهي الضم والميم مضمومة في الثلث لان الحركة المنقولة اليه
في الثلث هي الضمة ومن ثمه اي ومن اجل ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اي بضم
الراء ويجوز غيره من الفك والكسر ونفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع
في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا وهو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز
الادغام بالاتفاق في نحو امددن و يمددن ومددن ومددت ونحو ليمددن و لم يمددن
اي فيما اتصل به الضمير المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير

المرفوع

فان قيل لم لم يمكن تحريك الثاني حتى لا يكون الحذف ضروريا قلنا لان ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لا يكون الا ساكنا واعلم انهم اختلفوا في المحذوف فذهب بعضهم الى ان المحذوف اول المثلين لان الحذف كالادغام في التخفيف فلا يدغم الاول ينبغي ان يحذف واختار المص هذا المذهب حيث قال في اقررن فحذف الراء الاولى وذهب بعضهم الى ان المحذوف هو الثاني لان الثقل انما يحصل عنه

سروري

قال ولا يجوز الادغام في امددن
اقول اي الادغام ممتنع في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك كتاء المتكلم والمخاطب ونون المتكلم في الماضي ونون جماعة النساء مطلق لان سكون الحرف الثاني لازم لانه بسبب لازم فيصير السكون كسكون الحاء في يحج بخلاف امدد ولم يمدد فانه فيها بسبب الجازم وهو ليس بجزء حتى يكون لازما وانما قلت ان سكون امدد بسبب الجازم

المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الكلمة بخلاف امددو ليمدد ولم يمدد فان سكونها
عارض لانه سبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفى نحو امددن و
ليمددن ولم يمددا اعتبر اللازم فيه لكونه اقوى دون العارض ونظير سكون امدد
وامددن حركة تاء رمتا ولام قولا وتقول فى الامر من المضاعف بالنون الثقيلة مدن
بفتح الدال مدان مدن بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم مدن بكسرها وبحذف
الياء اكتفاء بالكسر مدان امددنان وتقول بالخفيفة مدن بفتح الدال مدن بضمها
وبحذف الواو اكتفاء بالضم مدن بكسرها وبحذف الياء واسم الفاعل منه ماد
اصله مادد ادغمت الدال الاولى بعد سلب حركتها فى الثانية واسم المفعول ممدود و
لم يدغم لوجود الفاصل واسما الزمان والمكان ممد بفتح الميم اصله ممدد ادغمت
الاولى بعد نقل حركتها الى الميم فى الثانية واسم الآلة ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد
والمجهول من الماضى مد اصله مدد ادغمت الاولى فى الثانية بعد سلب حركتها
ومن المضارع يمد اصله يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت فى الثانية ويجوز الادغام
جوازا اعم من الواجب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف اثتدز سصط ظوى وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هى اليها من مقاربة فى
المخارج ومساعدة فى الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على
ترتيب اللقا مثلها فقال نحو اتخذ وهو اى ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان
اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت
التاء فى التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تنقلب تاء بل الياء التى يجوز ان تنقلب
تاء قياسا انما هى الياء الاصلية وههنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من تخذ من
باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله اتتجر لانه من التجر من باب نصر اى عمل
التجارة فادغمت التاء فى التاء وجوبا ونحو اثار بالثاء المثلثة اصله اثتار لانه من ثار
من باب فتح اى قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله ويجوز اتار
لان التاء والثاء من المهموسية وهى ما لا ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه وحروفها
ستشحثك خصفه وما عداها مجهورية وهى ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وخصفه
اسم امرأة والشحث الالحاح فى المسئلة ومعناه شلح عليك هذه المرأة فيكونان اى
التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجيهما بخلاف استمع و
ان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة

لان اصل امدد لتمدد كما مر وفى نحو امددن وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم دون العارض لكون اللازم اقوى

ومثال المضاعف من المزيد فيه نحو احب يحب احبابا فهو محب وذاك محب احب بالفتح والكسر واحب وخفف يخفف تخفيفا فهو مخفف وذاك مخفف وحاج يحاج محاجة وذاك محاج حاج ويحاج بالفتح والكسر ونحو تعدد وتماددوا واعتدوا تعدوا واستعد وحكم احمر واجار واقشعر مثل حكم المضاعف

سرورى

قال شاذ اقول يعنى قلب الياء تاء فى اتخذ اذا كان من الاخذ شاذ لانه قلب الياء المقلوبة الى التاء واما اذا كان من تخذ من الباب الرابع بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه

سرورى

قال نحو اتجر اقول اصله اتتجر اى عمل التجارة فادغمت التاء فى التاء وجوبا

سرورى

قال ونحو اثار اقول اصله اثتار اذ هو من ثار اى قتل

تقارب التاء والثاء فی المخرج فان بین مخرجی التاء والثاء مخرجی حرفین هما الدال والطاء وبین مخرجی السین والتاء مخارج ثلثة احرف هن الدال والثاء والطاء ولذلك نقل الجمع بین التاء والثاء فی التلفظ ولذلك وجب الادغام اینما اجتمعتا والاولی ساكنة بخلاف الجمع بین السین والتاء وان شئت صدق ما سمعت فارجع الی وجدانك فی اثنار واستمع ولیس ایضا بین السین والتاء اتحاد فی الصورة فلم یكونا كالمتحدین فی الذات فلم یجب فیه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان فی الصورة فوجب فیه الادغام فیجوز ذلك الادغام بجعل التاء بنقطتین ثاء بثلث والثاء تاء علی العكس والاخیرا فصح لان الاول هو الذی یدغم فی الثانی فینبغی ان یبقی الثانی علی لفظه الا انه قدم الاول نظرا الی انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشری ذهب الی وجوب الادغام فی هذه الصورة نظرا الی الاتحاد الصوری والاتحاد المهموسی وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سیبویه علی جواز البیان نظرا الی عدم اتحادهما فی الذات وتبعه شارح الهادی ونحو ادان اصله اذنان لانه من اذن من باب ضرب ای اخذ الدین لا یجوز فیه غیر ادغام الدال فی الدال یرید لا یجوز فیه غیر الادغام وتخصیص الدال فی الدال لتعیین طریق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء فی التاء بقلب الدال تاء فلا یكون التعلیل للقید بل المطلق وجوب الادغام وعدم جواز البیان كما یدل علیه سوق كلامه وما قال الشیخ عبد القاهر فی دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فی الكلام القید فانما هو فیما لم یكن للقید فائدة غیر مفهوم المخالفة وهنا فائدة غیره وهو تعیین طریق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فی ادان لانه اذا جعلت التاء دالا ای اذا لم یكن یترك التاء علی حالها لبعده من الدال فی المهموسیة لان التاء مهموس والدال مجهور فبینهما بعد فی الصفة ای المهموسیة والبعد بین الحرفین فی الصفة توجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب احدهما لیسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا یوافق ما یلیه فی الصفة اعنی الدال قصدا لنفی البعد والتنافر ولقرب الدال من التاء فی المخرج بحیث لا واسطة بین مخرجیهما ولذلك قارب المثلین حتی لا یجوز الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرایط الادغام من تحرك الثانی وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثانی تقریرا وتحقیقا وتر للالتباس والظاهر ان یقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب الیه واعتبار القرب فی الفرع المقلوب اعنی التاء اولی لكن لما كان القرب

الفاتل والادغام فیه واجب علی التعاكس وسیجیء تفصیله ونحو اتقر من النقرای تنقر وهو ما تقدم من الاسنان
سروری

قال وحروفها افعل ای المهموسة من الهمس وهو الصوت الخفی وحروفها عند المتقدمین عشرة یجمعها قولهم ستشحثك خصفة معناه ستلح علیك من المراة اذ الشحث الالحاح فی المسئلة وخصفة اسم امراة فقلبت التاء هاء فصار مثالا وعندهم ما عدا هذه العشرة مجهورة وهی تسعة عشرة حرفا یجمعها قولهم ظل قور بض اذ غزا جند مطیع والقوی المكان الخالی والربض الحظیرة والماوی وصاحب الفتاح ادخل فی المجهوریة التاء والكاف و المهموسیة سبعة احرف من المجهوریة وهی الذال والزاء و الظاء والضاد والعین والغین واللام
سروری

قال ولا یجوز فیه غیر ادغام الدال فی الدال اقول للقصد

باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبداء المخرج النوعى الذى للتاء والدال والطاء جعله اصلا
ولم يعكسوا بان تقلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزايد يلزم حرفان من جنس واحد
فيدغم اى يدغم احدهما فى الاخر او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت
التاء دالا يدل على معنيين احدهما لم يبقيا على حالهما والاخر قلبت احدهما الاخر فقوله لبعده
من الدال فى المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى
كما من نظيره فى كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه من ذكر من باب
نصر يجوز فيه ادكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر بالفك لان الذال المعجمة من الحروف
المجهورية والتاء من المهموسية فبينهما بعد فى الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد
مع القريب بينهما فى المخرج ولم يقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما كما
جعلت التاء دالا فى ادان للعلة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد جعل المذكورة نظرا
الى اتحادهما اى الدال والذال فى المجهورية وقوله بجعل الدال ذالا او الذال دالا على التعاكس
متعلق بالادغام ويجوز ذلك البيان اى عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات
اذ الذال غير الدال ذاتا ونحو ازان اصله ازتان لانه من زان من الذين مثل اذكر فى جواز
الادغام بعد قلب التاء للبعد بين الزاء والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصفير
وفى جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام فى اذكر
قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الذال و
الزاء الا انهما متحدان فى صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم تقلب
التاء زاء ابتداء ولكن لا يجوز لك فيه الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء
لاتحادهما فى المجهورية لان الزاء اعظم من الدال فى ابتداء الصوت فيصير اى حين
جعل الزاء دالا او ادغام الذال فى الدال كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة فى عدم رعاية
التناسب بين الظرف والمظروف او لانه اى ازان على تقدير ادغام الزاء فى الدال يوازى
ويلتبس بادان من الدين ونحو اسمع اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب
التاء سينا لان التاء والسين من المهموسية مع تقاربهما فى المخرج ولكن لا يجوز الادغام
بجعل السين تاء بان يقال اتمع لعظم السين فى ابتداء الصوت فتعين ان يكون الادغام
فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية فى الذات ونحو
اشبه اصله اشتبه لانه من الشبه مثل اسمع فى الاحكام المذكورة ونحو اصبر
اصله اصتبر لانه من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه

من كلامه انه لا يجوز فيه
غير الادغام والمراد بالتخصيص
تعيين طريق الادغام لا الاحتراز
عن ادغام الذال فى التاء بعد
قلب الذال تاء فلا يكون تعليله
اى قوله لانه اذا جعلت
الخ للقيد اى لادغام الذال
فى الدال بل لمطلق وجوب
الادغام وعدم جواز البيان
فان قيل يفهم مما ذكر جواز
ادغام الذال فى التاء بقلب
الذال تاء فلم لم يقع قلت
لانه يلزم الالتباس فلا يعلم
انه من الذنب او من التذنيب
الذنب هكذا قيل
شروحى
قال ونحو اسمع اقول اصله
استمع من سمع يجوز فيه
الادغام بقلب التاء سينا
لتقارب مخرجهما واتحادهما
فى الهمس ولا يجوز بقلب السين
الى التاء فلا يقال اتمع لعظم
السين فى الاسناد فان قيل
لا يبقى العظم بعد قلبها تاء
قلنا بل يبقى نظرا الى الاصل
وان قيل او التبس المنقلبة
من التاء اصغر من السين الاصلية

دون اصتبر بابقاء التاء على حالها لان الضاد من المستعلية لمطبقة وحروفها اى حروف المستعلية اى حروف التى هى المستعلية فالاضافية بيانية لاحروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليس منها صطضظ خقغ الاربعة الاولى وهى الصاد والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة واما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجاز لان المستعلية والمطبقة فى الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعمل عنده اللسان ومثل هذا الاعتقاد كثير فى اللغة كما قيل المشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اى الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اى بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة وهى ما لا يستعلى بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل المعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما كما اشرنا اليه ثم فقوله لمباعدة بينهما اى بين الصاد والتاء فى صفة الاستعلاء والانخفاض وفى صفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخو فيتم الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول وقرب التاء من الطاء فى المخرج للمعنى الثانى وقد عرفت ان البعد بين الحرفين فى صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة وهو الطاء فقصد الازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد اللام فى المعطوف هناك كما اعاده فى بحث اذ لقرب المعطوف عليه هناك كما فى ست اصله سدس بدليل سديس واسداس فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية ولقرب التاء من الدال فى المخرج والشدة هذا تشبيه فى قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقارنه من وجه ولمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه اخر فان بين السين والدال مباعدة فى صفة الجهر وفى صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء فى المهموسية ولم يذكر المباعدة فى المشبه به اى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت فى بحث اذ وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى المخرج ثم ادغم التاء فى التاء فصار ست ثم يجوز لك الادغام فى اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما فى الاستعلائية اى فى النسبة الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد من الطاء فى امتداء تصوتا عنى لايقال

اطبر

فيلزم من ادغام الاصلية فيها المحذور المذكور اقول نعم الا انه ادغم على الشذوذ وكما قال ابن الحاجب انه واسع بدغم شاذا على الشاذ واراد بالاول الادغام وبالثانى قلب الثانى الى الاول وكذا الكلام فى ازان ونحوه ويجوز البيان نحو اسمع وهو حسن لاختلافهما فى الذات شروزى

قال ونحو اشبه اقول اصله اشتبه من شبه قال ونحو اصبر اقول اصله اصتبر من صبر من الباب الثانى قال كما فى ست اقول ان التاء فى اصتبر لم تبق على حالها لمباعدة بينها وبين الصاد فى الصفة وقلبت طاء لقربها فى المخرج كذلك السين الثانية فى سدس اى ان الدال والسين متباعدان فى صفة الجهر والهمس فلهذه المباعدة لم تبق السين على حالها وقلبت تاء لقرب السين من التاء فى الهمس ثم لم تترك الدال ايضا على حالها لمباعدة بينهما وبين التاء فى المهموسية وقلبت تاء

اطبر ويجوز البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية فى الذات بين الطاء والصاد وان
اتحد فى الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله اضترب من ضرب بالجرح ضربا وهو
مثل اصبر فى الاحكام وعللها اعنى يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء فى الضاد
واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد فى الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب
لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد
قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء فى صفة الهمس والانخفاض ولقرب التاء من
الطاء فى المخرج ونحو اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد
جعل التاء طاء لمباعدة بين الظاء والتاء فى الصفة ومقاربة بين التاء والطاء فى المخرج
بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساوات بينهما فى العظم الصورى ويجوز البيان بعد قلب
التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء فى الذات مثل اظلم بالمعجمة واطلم بالغير المعجمة
واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو تاء
لمناسبة الجوار ولكونه واقعا فى كلامهم كثيرا نحو تراث وادغم التاء فى التاء وجوبا لانه
اى الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة يصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم
ح اى حين صارت ياء كون الفعل مرة يائيا فى الماضى نحو ايتعد ومرة اخرى واويا فى المضارع
نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذى لا يجوز انما هو الاختلاف فى الاصل واما
الاختلاف بسبب القلب اذ وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزى ويغزو الا انهم
لما امكن لهم قلب الواو بشئ لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض ايضا
قوله او يلزم توالى الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم
ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى استقلال
كل منها فى التعليل ونحو اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر
ومن يسر من باب ضرب ان كان من اليسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار ووقوعه فى
كلامهم كما سيجيئ ان شاء الله تعالى فرارا عن توالى الكسرات خصوصا فى المصدر اى
الايتسار ولم يدغم اى لم يقع الادغام فى مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما فى اتسر لان
الياء فى ايتكل ليست بلازمة يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم
يعنى يصير اى تلك الياء همزة اذا جعلته اى ايتكل ثلاثيا لان اصله ائتكل لانه من
اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمه اى
ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام لا يدغم حيى فى بعض اللغة لان الياء

لمقاربة بينهما فى المخرج و
هذا الادغام شاذ لكنه
لازم اما كونه شاذا فلما
مر واما لزومه فلانه لم يستعمل
الا كذلك
سرورى

قال ونحو اضرب اقول
اصله اضترب لانه من ضرب
قال ونحو اطلب اقول
اصله اطلب لانه من طلب
من الباب الاول ولم تبق
التاء على حالها لمباعدة
بينها وبين الطاء لان
التاء من المهموسة و
المنخفضة وقلبت طاء لقربه
فى المخرج وكذا الكلام فى
اظتلم
سرورى

قال ونحو اتعد اقول اصله
اوتعد لانه من وعد قال
لانه لو لم يجعل تاء نصير ياء
اقول فان قيل لو قلبت الواو
لغير التاء لا يلزم المحذور
فلم تعين التاء قلنا لمناسبة
بينهما فى المخرج فى القرب مع
انه شايع فى كلامهم مثل
تراث
سرورى

قال فيلزم كون الفعل مرة

الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيى كما مر قوله
وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اى من اجل ان اللزوم شرط فى
الادغام شذ ادغام اتخذ اذا كان اصله اءتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس
ان لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانه يصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن
سؤال مقدر وليست من تتمة ومن ثمه توجيهه انتم قلتم ان الياء التى ليست بلازمة لا تدغم
والياء فى اتخذ غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام
اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها حرف من حروف تدززسصضطظ بقلب تاء الافتعال
الى هذه الحروف لمقاربتها لها فى المخارج ومباعدتها عنها فى الصفات فقلبوها الى مقارب لها
موافق لصفتها فاورد على تركيب ذكر الحروف امثلتها فاثلا نحو يقتّل اصله يقتتل من القتل
ادغمت اولى المثلين بعد نقل حركتها الى ما قبلها فى الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع
اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركتين لان التاء الاولى فى حكم المنفصل من الثانية لان تاء
الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير انعت تلك فى عدم لزوم
التاء بعده واذا لم يجب فى اقتتل ففى غيره اولى ويبدّل اصله ويبتدل من البدل قلبت التاء
دالا وادغم الدال فى الدال ويعذّر اصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا
ثم ادغم الذال فى الذال وينزّع اصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغمت
الزاء فى الزاء ويبسّم اصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم السين فى السين ويخصّم
اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء ثم قلبت الطاء صادا ثم ادغم الصاد فى الصاد
وينضّل اصله ينتضل من النضل وهو الرمى قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد
فى الضاد ويلطّم اصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء فى الطاء وينظّر اصله
ينتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء فى الظاء لكن لا يجوز فى ادغامهن
اى الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء
المؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اى لضعف استدعاء المقدم
الزائد الذى هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذى هو العين مع ان قياس
الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثانى لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى ان
تبقى الثانى على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع
عن هذا القياس مثل ما فى تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف انشذ زستصرضطظوى
من كونها اصلية او زائدة فى الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجئ هذا الادغام فى الماضى

اى فى مواضع

يائيا اقول اى ان لم تقلب
الواو تاء تقلب ياء لكسرة ما
قبلها فيلزم الاختلاف بين
الماضى والمضارع فان قيل
ان الاختلاف انما لا يجوز اذا
كان اصليا واما الاختلاف
العارضى فهو جائز بل واقع
كقبل ويقبل وغزى ويغزو
ودعى ويدعى قلنا الحال على
ما ذكرت لكن لما امكن لهم
عدم الاختلاف العارضى بقلب
الواو تاء لم يرضوا به ايضا
سروري

قال يقتّل اقول اصله يقتتل
من القتل نقلت حركة التاء
الاولى الى القاف ثم ادغمت
الاولى فى الاخرى
سروري

قال ويبدّل اقول من البدل
قلبت التاء دالا لقربهما فى
المخرج ثم ادغم الدال فى الدال
بعد نقل حركة الاولى الى الباء
ووجد فى بعض النسخ يبدر
موضع يبدل من بدر اى اسرع
سروري

قال ويعذّر اقول اصله
يعتذر من العذر قلبت التاء ذالا

اى فى مواضى هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لان الشان عندهم اى عند هؤلاء
البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام تنقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف الهمزة
المجتلبة فيصير فى اختصم مثلا خصّم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند
بعضهم يجئ الادغام فى الماضى ايضا فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء فى الفرق بالمضارع
واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز فى مستقبله كسر الفاء وفتحها كما فى الماضى
وعند بعضهم يجئ بكسر الفاء نحو خِصّم اصله اختصم لان الشان عندهم كسر الفاء
لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا
التباس وعند بعضهم يجئ الماضى المدغم بالمجتلبة نحو اخِصّم بكسر الخاء نظرا الى
سكون اصله اى اصل الخاء فى اختصم والى ان الحركة العارضية فى حكم المعدوم فيحتاج
الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا واما فى خصّم بعد فتح الخاء فلم يجئ اخصّم
بالمجتلبة لان حركة الخاء اعنى الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة احدى حروف
الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء فى خِصّم فانها من
خارج فهى عارضة قطعا وكذلك جاز اخصّاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع
فهى عارضة ويجوز فى مستقبله اى مستقبل اخصم مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز فى الماضى
نحو يخصّم فان من قال فى الماضى خصّم بفتح الخاء يقول فى مستقبله يخصّم بفتحها ايضا و
من قال خِصّم واخِصّم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول فى مستقبله يخِصّم بكسر الخاء
ايضا ويجوز فى اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اى لاتباع الميم فى الضم مع فتحها عند من فتحها
فى الماضى ومع كسرها عند من كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجئ مصدره اى
اخصّم مدغما خِصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب
حركة التاء او نقل كسرة التاء الى الخاء ويجئ مصدره خَصّاما بفتح الخاء اذا اعتبرت
حركة الصاد المدغم فيها او اتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال اذا اعتبرت اشارة الى ان
الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصّمون ويجئ مصدره اخصّاما
بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبار السكون الاصل كما ذكرنا فى اخصم هذا على تقدير
فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة
فكانها فى حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا
احتياج الى المجتلبة كما ذكر فى اخصم ويدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب
الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذ زسصضطظ وانما لم يذكر هذا

ثم ادغمت الثال فى الثال بعد نقل حركة الاولى الى العين
سروری

قال ويتنع افعل اصله يتنع قلبت التاء ذالا اولا ثم الثال تاء ثم ادغم التاء فى التاء بعد نقل حركة الاولى الى النون
سروری

قال ويبسم افعل اصله و يبتسم من البسم قلبت التاء سينا لاتحادهما فى صفة الهمس ثم ادغم السين فى السين بعد نقل حركة الاولى الى الباء
سروری

قال يجئ بكسر الفاء اقول اى ومنهم من يحذف الحركة ولا ينقلها فيلتقى ساكنان فحرك الفاء بالكسر لانه الاصل فى تحريك الساكن على انه قد يكسر اول الفعل نحو يعت وتحذف المجتلبة ويقول فى اختصم مثلا خصم بكسر الفاء ولا التباس
سروری

قال نظرا الى سكون اصله اقول

القيد اعنى ما يقاربها الظهور ان نعلم وتقاتل لا يصح ادغامه كما مر فى باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تدذزسصضطظ لمقاربتها لها فى المخارج ومباعدتها عنها فى الصفات نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهر قلبت التاء طاء وادغم الطاء فى الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثم ادغم الثاء فى الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادره والظاهر واذالوا فتل واصد قوا زين واسمع واضرع وفى غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما الاتحاد المخرج او لقربه واما فى الضاد فلبعده . قلبت التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا تدغم تاء استفعل فيما بعدها فى نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن شرائط الادغام تحرك الثانى ولا يدغم التاء ايضا فيما بعدها فى نحو استدان اصله استدين لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذفه تائه اى استفعل للتخفيف فى بعض المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يستطيع كما مر فى ظلت من ان احدى اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زايدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت فى استفعل وذكر ابو البقاء انهم زادوا السين فى اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع اذ اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع كالهاء اى كزيادة الهاء فى اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس

الباب الثالث فى المهموز لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسم اللغوى يغنى عنه وانما قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى فى حرف العلة فى اطراد اللازم فى كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما مر لصيرورة همزته اى همزة المهموز حرف علة فى التليين اى فى ازالة شدتها كامن واومن وايمانا وهو على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سئل ويسمى النبر ايضا لان النبر فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى جميع الاحكام الا فى حكم انها قد تخفف اذا لم يكن مبتداء بها كما يجئ ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اى بين مخرجها وبين مخرج الحرف التى منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم

لان العبرة

ای يجىء عند بعضهم بالجنلبة نظرا الى سكون اصل الخاء والى الحركة العارضة كالعدوم ولا التباس فيحتاج الى الجنلبة ... ح ايضا هذا اى الاتيان بالجنلبة اذا كان الفاء مكسورا اما اذا كان مفتوحا فلا يؤتى بها لان الفتحة وان كانت عارضة لكنها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى الجنلبة ولذلك جاز اختصاصا ما بفتح الخاء مع الجنلبة لانها حركة اتباع فهى عارضة كما يجئ سرورى

قال الباب الثالث اقول المهموز فى اللغة اسم مفعول من همز وفى الاصطلاح ما فيه همزة ووجه ترك تعريفه وجه ترك تعريف المضاعف ووجه تسميته ظاهر فان قيل لم قدم المهموز على ابواب المعتلات قلنا لان الهمزة حرف صحيح فى نفسها ولا يجرى فيها ما يجرى فى حروف العلة فى كثير من الابواب فناسب ان يقدم على ابواب المعتلات

لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا يكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجئ
ان شاء الله تعالى وفسره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين
حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين
وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز
وقوع الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد
مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش
واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاصل في التخفيف
بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه
اذهابها بغير عوض الا ان المص قلب لكون القلب بين بين الاول من طرف التخفيف اعني القلب
يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة
اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه
لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها و
قوله تقلب بشئ يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني
ان كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا
وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما يوافقانهما اللين عريكة الساكن اي طبيعته لضعفه
واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها الى ما يجانسه و
يوافقه اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت
تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم
وبير بالياء اصله بئر والثاني من تلك الطرف اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة
باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة كانت وانما تعين بين بين اذ لا مجال للقلب
لان الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا
للحذف اذ لا يبقى من اثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك لا تقبل
نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت اي بعد تحركها وتحرك ما قبلها تثبت
الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا تطاوع الحذف والقلب لقوة عريكتها اي
الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فاحوال الهمزة ح مع احوال ما قبلها
تسعة حاصلة من الثلثة في الثلثة نحو سئل ولؤم وسئم ودؤس وجؤز وسئل
ومستهزئين ومير ومستهزؤن ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين

ويخرج عن المضاعف كما عرفت ولم يذكر المص مزيد المهموز
سروري

قال وهو يجئ اقول واعلم ان الهمزة لا تقع في الاصول اكثر من واحد لشدتها وثقلها وهو لا يجئ الا على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى القطع ايضا لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها بشدتها ومهموز العين نحو سئل ويسمى النبر ايضا والنبر الرفع بالصوت ووجه التسمية به ارتفاع الحنك بذلك ومهموز اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا
سروري

قال اذا كانت ساكنة اقول قال الجاربردي وانما تعين الابدال اي القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور وهو ظاهر ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل دليلها
سروري

الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فانها لا تنبت ح بل تجعل واوا ان كانت
ما قبلها مضموما او تجعل ياء اذ كانت ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا
اصله ميئر وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين
والضعف فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة
في سئل الفا وهمزته اي همزة سئل مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحته اي فتحة همزة سئل
بحذف المضاف صارت قوية بفتح ما قبلها لان الشيء يقوى بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لا
هنالك بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو من بعض من بيت
صدره راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر
الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك راحت ذهبت الباء بمسلمة للتعدية والبغال
فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرباعي لجماعة المخاطبين فزارة
منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن
السلطان فر وترك الملك لك فاغتنم به لا بورك لك فيه ولا تمتنع به والثالث من تلك
الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف
ابتداء بل تلين الهمزة بسلب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا
اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها بمجاورة الساكن في الجملة قبل
ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع
الساكنين احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف ح لانه لا مجال
القلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب لما يوافقها ولا لبين بين لان الهمزة قريبة من
الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي عن عوارضها
ما يدل عليها ثم اعطي حركتها لما قبلها ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه
يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك و
وجدت في كلام بعض الادباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المص وفي
كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره
المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شيء
اصله شيئ وسو اصله سوء ولم يرد مثالهما اكتفاء بمسئلة لان الواو والياء
اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاء بجيل وحوبة من
حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما اصليتان او اكتفاء بابو ايوب وابتغ

قال نقلب بنى اقول اذا
كانت الهمزة ساكنة واريد
تخفيفها وطريقه ان تبدل
الهمزة الى حروف هو من جنس
حركة ما قبلها جوازا
سروري

قال للين عريكة الساكن
اقول قوله للين عريكة اشارة
الى انتفاع المانع وقوله
استدعاء ما قبلها اشارة
الى المقتضى وهذا القول
كثير في كلامه ولا تغفل
في مقامه
سروري

قال فيه اقول اي فيما
كانت الهمزة متحركة وساكنا
ما قبلها قال للين عريكتها
اقول اي في الجملة قبل
التليين بسلب الحركة فيكون
مستعدة بالتليين والتصرف
سروري

قال ثم تحذف لاجتماع الساكنين
اقول اي بعد التليين بسبب
الحركة تحذف الهمزة لاجتماع
الساكنين احدهما الهمزة
والاخر ما قبلها الذي هو
ساكن وانما تعين الحذف ح

مرة فانه لما خففت فى كلمتين ففى كلمة اولى واما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بملة اومزيدين بمعنى اى الالحاق فان فطرهم لما كان الى اللفظ كان
المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير
اللفظ كالياء فى خطيئة فانها للفاعلية والواو فى مقروّة فانها للمفعولية والياء فى
افيئس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق
ولهذا يقولون انها زائدة ولم يعتدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله
مسئلة لينت الهمزة بسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطى حركتها للسين الذى هو حرف
صحيح فى كلمة الهمزة وملك اصله ملائك مشتق من الالوكة وهى الرسالة وانما قال من
الالوكة اشارة الى ان اصل ملاءك مألك فقدمت اللام فصار ملاءك فحذفت الهمزة كما
فى مسلة وقيل ملك ويقال فى الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف فى
التمثيل فى الحرف الصحيح فيما اذا كان فى كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف
الصحيح قد يكونان عارضين كما فى ملك والحمر اصله الاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها
فتحركت لام التعريف اتجه لهم فى الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه الحمر بسلب حركة الهمزة
وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة وهذا هو القياس
لان الالف اى همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة
الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة
اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما فى اخصم وجيل اصله جأل فزيدت الياء
للالحاق بجعفر فصار جيأل فخففت الهمزة على طريق تخفيفها وجوبة اصله جاءبة
زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار جوابة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها وابو
يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلى فى غير كلمة الهمزة وابتغى مره اصله ابتغى
امره فيما كان الاصلى فى غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرف
ولهذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز تحميل الحركة على
حروف العلة فى هذه الاشياء اى فى الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر
او فى الواو والياء اصليين او مزيدتين بمعنى هذا هو الاولى لشمولها مثل شئ وسوء
لقوتها اى الحروف العلة بان كانت اصلية او فى حكمها ولطرف الحركة عليها لانها نقلت
اليها من الهمزة فهى كالمعدوم واذا كانت ما قبلها اى الهمزة المتحركة حرف لين اى
حرف لين ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظر الى ذلك الحرف فان كان ياء او واو

لانه لا يمكن بين بين لانه فيه
من الساكن كه فيلزم التقاء الساكنين
ولا القلب لعدم ما قبلها
حتى تقلب بما يوافقها مع ان
حذفها ابلغ فى التخفيف وفيه
عوض عنها ما يدل عليها
وهو الحركة المنقولة الى
الساكن ما قبلها
سرورى

قال ثم اعطى حركتها الى ما
قبلها اقول اى بعد حذف الهمزة
اعطى حركتها لما قبلها وانما
لم يحذفها مع حركتها ابقاء
لما يدل عليها من الاثار وصح
جار الله العلامة فى المفصل
تقديم النقل على الحذف بقوله
والقيت عليه حركتها وحذفت
لكن الاوجه ما ذكره المص
سرورى

قال والحمر اقول هذا مثال لما
يكون ما قبل الهمزة حرفا صحيحا
فى غير كلمة الهمزة قال ويجوز
فيه الحمر اقول قال الزمخشرى
فى المفصل اذا خففت همزة
الاحمر على طريقها فتحركت لام
التعريف اتجه لهم فى الف اللام
طريقان حذفها وهو القياس

مدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير فانّ ياء التصغير تشابه المدة لانها فى مقابلة الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغم الاوّل الذى هو ما قبلها فى اخره اى ثانى ذلك الاول والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حروف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب و لم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التى هى الواو والياء المزيدتان المدتانا و ما يشبه المدة يقتضى الى تحميل الضعيف اى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذى هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين اى قريبة من الساكن بل ساكنة كما مرّ فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطيئة اصله خطيئة لانّ الياء فيه مدة زائدة و مقروّ اصله مقروءة لانّ الواو فيه مدة زائدة و افيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس لانّ الياء فيه يشبه المدّة وكلها هذا شانه تقلب وتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب وتدغم فان قيل يلزم تحميل الضّعيف ايضا اى كما فى النقل فى الادغام وهو اى ذلك الضّعيف فى الادغام الياء الثانية والواو الثّانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو فى المثالين و فى النّقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصليّة اى مبدلة من حرف اصلى فلا يكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا وحوبة هنا اذا ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الالف الذى هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعيّن بين بين فى هذه الصّورة لان الالف لا تحمل الحركة حتى يحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا ويدغم الالف فى الالف فتعيّن بين بين نحو سائل فى الهمزة الاصلية وقائل فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة فى كلمة واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو اخذ للتفضيل اصله اءخذ كانصر وادم للصّفة المشبّهة اصله ءادم كاسم فالزّائدة هى الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثمّ استثنى من الحكم السّابق الذى هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا و بقاء الالف لفظ ائمّة

وابقائها لها الطول الحركة فقالف
سروری

لحد والحمد وجوبة افول
قال وجيل وجوبة
هذا مثال الان لما يكون ما قبل
الهمزة واوا وياء مزيدتين
لمعنى فى كلمة الهمزة فاعلم ان
اصل جيل جال زيدت الياء
للالحاق بجعفر صار جيال ثم
خففت فصار جيل واصل
جوبة جاءبة زيدت الواو للالحاق
بجعفر فصار جوءبة ثم خفف
فصار جوبة وجيل اسم للضبع
وجوبة اسم موضع واسم ماء
من مياه العرب فى طريق البصرة
او اسم سبع
سروری

قال وافيس اقول هذا مثال
ما يكون فيه ما يشبه المدة
لان اصله افيئس تصغير افؤس
والافؤس جمع فاس والفاس
ما يشق به الحطب
سروری

قال وهو الياء الضعيف اقول
اى يلزم تحميل الضعيف فى
الادغام كما يلزم ذلك فى النقل
وهو اى الضعيف الياء المشددة
والواو الثانية فالفرق بين
النقل والادغام ان الضعيف

بقوله الا في ائمة فان اصلها اءممة جمع امام كانية جمع اناء اجتمع الاعلال والاعلال
فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصار ا امة كما جعلت
في أخذ وبعد ما تم الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها
اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغم ولم يحذف
الالف للالتباس بامة بضم الميم والتشديد وامة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف
ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا للثقل فصار
ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام على الاعلال فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة
ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا بحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما
لعروض حركتها واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا
هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين
لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى ماقبلها
ياء دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين والادغام فان قيل اجتماع
الساكنين في حده جايز فلم لا يجوز في امة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا
الى قلب الالف ياء قلنا الالف في امة بعد القلب ليست بمدة لانها المدة هي الغير المقلوبة
من شئ او المقلوبة من واو وياء والالف في امة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين
في حده الاستفهام للانكار اى لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين
المحققتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ماقبلها
نحو ايسر اصله اءسر من الاسر واذا كانتا وليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة
واوا للمناسبة نحو اوثر اصله اءثر من الاثر وهو الاختيار واما كل وخذ ومر فشاذ
لان اصلها اءكل واءخذ واءمر والقياس المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية
واوا ويقال اوكل واوخذ واومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة
الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج
اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم
بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة الا
انه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادها في الحذف الغير القياسي عند حذف
الهمزة من مر وهذا اى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققين
بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اى الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكرنا من

فالنقل هو الياء الاول
والواو الاول وفي الادغام
هو الياء الثانية و
الواو الثانية سروري

قال الياء الثانية اصلية
اقول اى الياء الثانية في
الواو الثانية اصلية اى
مقلوبة عن الهمزة الاصلية
فلا يكون ضعيفة
سروري

قال اجتماع الساكنين في حده
جائز اقول حاصله ان بعد
قلب الهمزة الثانية الفا في
ائمة وبعد ادغام الميم في الميم
لا احتياج الى قلب الالف ياء
عند البصريين لان اجتماع
الساكنين على حده جائز
سروري

قال الالف في ائمة ليست بمدة
اقول المدة هي الالف التي
لا يكون منقلبة من شئ او
يكون منقلبة من واو وياء
وههنا ليست كذلك
سروري

قال واذا كانت مكسورة
اقول اى اذا كانتا اولى
الهمزتين المحققتين في كلمة

الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنى عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لو قوعها
في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت
الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويدء
ومن تلقاء ولم يدرء والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة
ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها
يكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد تلك الاربعة
والتفصيل في التحقيق انه تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية
وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع
التخفيف جائز لكن قد راينا هم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان
اصلهما دنار ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تحقيقهما لان
كون اجتماعهما عارضا هون امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية
بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلاهما باعتبار الالف لان
الثقل انما لزم من اجتماعهما وتخصيص احدهما بالتخفيف تحكم او في تخفيفهما جميعا
وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم
تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة ففي نحو جاء احمد
بجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة واحدة
ولم يكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اصله ءادم في جمع ادم واويدم
تصغير ادم اصله اءيدم والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد
منهما لو انفردت ففي مثل جاء احمد يجعلان بين بين لان المنفردة اذا كان ما قبلها الفا
نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل يجعل بين بين وان لم يكونا متفقين في الحركة
خففتا بهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت
ففي نحو جاء ادريس يجعلان بين بين ومثل يدرء احد يجعل الاولى بين بين وتقلب
الثانية واوا الجون وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم منهما الف للفصل
حرصا منهم على اثبات الهمزة وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف في
الخط كراهة اجتماع الفات ثلث فلا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى في
اخر الكلمة نحو جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي
الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا اانت ظبية ام ام سالم اصله

اءنت

مكسورة والاخرى ساكنة
نقلب الثانية ياء سروري
قال نحو ايسر افعل اصله
اءسر من الاسر قلبت الثانية
ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها
سروري

قال واوثر افعول اصله
اءثر من الاثر بمعنى الرواية
ومنه الخبر المأثور ومن
الاثر بمعنى الاختيار
سروري

قال وعند بعض العرب
قال ابن الحاجب لم يثبت
ادخال الالف الا في مثل اانت
وشبهه كما وقعت في البيت
ايا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا انت ظبية ام ام
سالم ولا يجوز اظهار
تلك الالف في الخط كراهة
اجتماع ثلثة اشياء على صورة
الف وانما ادخلوا الالف
بين الهمزتين حرصا منهم
على اثباتها وهربا من اجتماعهما
كما ادخلوا بين النونات في
اضربنان والبيت لذي الرمة
ايا حرف نداء ظبية الوعساء

اء انت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الاخر خز واذا ما
لقوم ابدوا فكاهة نفكر اياه يعنون ام فرد الخز ق الغليظ القصير الذي يقارب الخط
وابدوا اظهروا والفكاهة المزاحة يعني هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم
ذكر القرد لظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد الخام الالف
منهم من يخفف ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك
لان المبداء بها لو خففت بجعل بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين
بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه
وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب بشئ مع ان الهمزة المبتداء بها لا يكون
مستثقلة لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف وتخفيفها
بالحذف في ناس اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال في ابنية الجموع اذا صله اناس بالهمزة
في الاول يشهد له انسان وانس واناسي شاذ عن القياس المذكور وكذا الثاني
كاس في تخفيف الهمزة في الاول على غير القياس اله منكرا كما اختاره القاضي البيضاوي
فحذفت الهمزة منه حذفا على غير قياس فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن
الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك
تمحض الحروف للتعويض ولا يلاحظه معها شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع
اداتين للتعريف واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل
اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقا فحذفت الهمزة الثانية وعوض
عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف زائد التعريف
فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله
وهذا صريح في ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو
البقاء اذ الحذف الغير القياسي ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم ينقل الى شئ
فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام ههنا في الهمزة
المبتداء بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في الحذف على غير القياس وليس
الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب
الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم و
لا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين المتحركين
وتسكين المنقول اليه الموجب بكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول

منادى مضاف الوعساء الارض اللينة وانت الرمل والجلاجل بفتح الجيم الاولى وكسر الثانية اسم موضع النقا بالقصر الكثيب من الرمل ام سالم اسم حبيبة
سروري

قال في اول الكلمة اقول اي اذا كانت مبتداء بها ولم يتصل بها كلمة اخرى
سروري

قال كما في يري اقول تشبيه لفظة الله بيري في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها في الادغام واراد بهذا ربط لا يجب بيري بما تقدم
سروري

قال دون اخواته اقول المراد باخوات يري هو ما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن سواء كان فعلا او اسما
سروري

قال لا يجب ينافي ينأى اقول يعني لا يجب حذف الهمزة في مضارع نأى وهو ينأى لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال ها ...

اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت كذلك من خواص هذا
الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما
ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتدائى من غير
قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو على حيث
قال همزة اله حذفت حذفا من غير القاء النظر الى وجوب الادغام والتعويض فان
المحذوف قياسا فى حكم الثابت وما كان فى حكم يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين ح
ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف
الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على غير القياس
وان كان الاول على غير القياس يكون الثانى على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف
القياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل
وطرق القياس كما حذفت الهمزة فى يرى تشبيه الجلالة بيرى انما هو فى لزوم حذف
الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها الا فى الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحيث يرى
مما تقدم اصله يراى فقلبت الياء الفا لتحركها ولفتحة ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب
حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطى حركتها الى
الراء فصار برى وهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة بالحذف واجب فى يرى الا فى ضرورة
الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى ويسمع و
يقول اخبرنى ما رأيت من العجايب والغرائب فى الدهر الطويل فان من يتمتع بطول
العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة وغريبة ولا يجوز هنا التخفيف
فى راى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا فى ضرورة الشعر كقوله صاح هل رأيت او
سمعت براع رد فى الضرع ما قرى فى الحلاب ثوى تمكن واستقر الحلاب المحلب
يقول الغائب لا يتدارك دون اخواتها من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة
ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل فى يرى
دون اخواتها ومن ثمه اى ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة فى يرى لاجتماع الشرائط
الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال ينى بحذف الهمزة فى ينأى لفقدان الشرط الاول وان
يقال يسل فى يسئل لفقدان الشرط الثانى وان يقال مرى فى مرئى لفقدان الشرط
الثالث وتقول فى الحاق الضمائر بالماضى رأى رأيا رأوا الى آخره اى الى يا بنت ولها
واعلال الياء سيجيئ فى باب الناقص ان شاء الله تعالى واما ذكرها ههنا

قال الفنة البعد سروري
قال ويسل فى يسئل اقول
اى لا يجب الحذف اصلا فى
مضارع سئل وهو يسئل
لفقدان الشرط الثانى
وهو اجتماع حرف العلة
مع الهمزة
سروري
قال ومرى فى مرئى اقول
اى لا يجب الحذف فى اسم المفعول
من راى وهو مرائى لفقدان
الشرط الثالث واعلم انه يفهم
من قوله لا يجب جواز الحذف
سروري
قال ولكن حذف الالف
اقول ان حكم بدون حكم يرى
فى لزوم حذف الهمزة قلب الياء
الفا لكن حذف الالف الثانى
من الياء دون يرى لان
فى يرى لان اصله يراى
قلبت الياء الفا كما فى يرى
ثم حذفت لاجتماع الساكنين
فصار يرا ولم تخففت
كما فى يرى
سروري
قال وحركت الياء فيه بان
الفا لما عاد نالف يكون

يرى الفا هنا فلذكره فى التثنية على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضماير به
يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى ولما
كان فى صيغ المستقبل بحيث متعلق بالهمزة اوردها على تمام بخلاف الماضى وحكم
يرون فى تخفيف الهمزة وقلب الياء كحكم يرى ولكن حذف الالف الذى فى يرون
لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرايون قلبت الياء الفا كما فى يرى فالتقى
ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرون
ثم حذفت الهمزة كما فى يرى وحركت الياء فى يريان بعد عود الف يرى فى التثنية
ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس مع ان الحركة عليه
ثقيلة لطرو الحركة فهى كالمعدوم فلم يثقل عليه واختير الفتح لان الالف لابد
ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها
مفتوح لانه يلزم الوقوع على المحذور الذى فروا منه اعنى التقاء الساكنين لانه اذا قلبت
الياء الفا يجتمع الساكنان الالف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف المقلوبة
لدفع اجتماع الساكنين فتلتبس حينئذ يريان بالواحد فى اللفظ بحذف النون فى مثل لن يريا
اى عند دخول الناصب قوله بيرى بدل من الواحد اى فيلتبس بيرى لان نون
التثنية تسقط بالناصب فتقول فى يريان عند دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء الفا
وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرا لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او
واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه فى اللفظ اذ لا التباس فى الخط
لان التثنية يكتب بالالف بخلاف الف المفرد المقلوبة من الياء فانه يكتب بالياء واصل
ترين للواحدة المخاطبة ترايين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت فى يرى فصار تريين
ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها ولفتحة ما قبلها فصار تراين ثم حذفت الالف
لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة
ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه تدريج فى التخفيف وسوى
بينه اى بين ترين للواحدة المخاطبة فى اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديرى
فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما
اكتفى فى ترمين بالفرق التقديرى بين واحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجئ ان شاء
الله تعالى فى باب الناقص ان ترمين مشترك فى اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر
الفرق التقديرى بينهما هنالك ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين

التثنية ياء دفعا لاجتماع
الساكنين والحذف غير ممكن
للالتباس بالمفرد ...
حركت الياء والحركة عليها ...
ثقيله لطروها فهى كالمعدوم ...
واختير الفتح لان ما قبل الالف
لا يكون الا مفتوحا
سرورى

قال فيلتبس بالواحد ...
اى فى اللفظ لان الف التثنية
تكتب بالالف والالف ...
المقلوبة من الياء ...
بالياء
سرورى

قال فى اخشين اقول ...
كسرت ياء الضمير فى اخشين
اصله اخشى بسكون الياء
فلما الحقت الثقيلة اجتمع
الساكنان فحركت الياء بالكسر
للاطراد قال ويجوز ...
اقول اى يجب ...
الوقف عند الوقف ...
الابتداء بالساكن ...
والوقف على المتحرك ...
نحوه اصله ...
همزته كما فى يرى ...
الياء لاجل ...

فى الشرط حال دخول حرف الشرط عليه كما فى قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت
النون التى للاعراب علامة للجزم وكسر ياء التانيث يعنى انه لما الحق النون الثقيلة باخر
ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اعنى اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع
ساكنان احدهما ياء الضمير والثانى اولى نون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع
الساكنين اذ لم يمكن حذف احدهما اما الضمير فلعدم مايدل عليه واما نون المدغمة
فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد لجميع النونات التاكيد
فان نونات التاكيد يكون ما قبلها مكسورا فى الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقى
على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن فيما لم يحذف الياء كسر الياء ايضا
طردا للباب لان الياء يصير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث
فى اخشين اصله اخشيين فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد
ويجئ تمامه فى باب اللفيف الامر الحاضر من رأى دريا رودى ديا رين ولا يجعل
الياء الفا فى ريا وان لم يلتبس اذا جعلت الفا وحذفت لاجتماع الالفين تبعا ليريان
ويجوز اى يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب فى ربهاء الوقف عند الوقف
نحو ره اصله ارأى فحذفت همزة اى العين كما حذفت فى يرى ثم حذفت الياء لاجل
السكون اى لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكت
لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن
فصار ره وتقول فى ر واخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين ريان رينان
فيجئ بالياء فى رين اى اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفى بسبب اتصال
نون التاكيد اذ السكون الوقفى انما يكون حيث يكون السكون الجزمى ولا جزم فى
وسط الكلمة اذ الاعراب فى الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص
بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف
لاجل السكون او نقول الياء فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح فاذا الحق نون التاكيد
باخر الصحيح جئ بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الاخر
محلا للسكون فكذا اذا الحقت باخر الناقص جئ بما هو بمنزلة الحركة اعنى اللام
لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء فى ارمين لذلك ولم يحذف واو
الجمع فى رون لعدم ضم ما قبلها فلو حذفت لم يبق هو ولم يبق له ما يدل عليه ايضا وتلك
لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله ريوا فاسكنت

علامة الوقف ثم استغنى عن الهمزة ثم الحق الهاء
شروری

قال فيجئ بالياء فى رين اى اعيدت اللام افوق المحذوفة فى رين لما علم منه ان نعدام السكون الوقفيين فلا نعدام السكون الجزمى باتصال النون التاكيد لان الجزم من الاعراب ولا يكون الاعراب فى وسط الكلمة لان نون التاكيد بمنزلة الداخل واما على مذهب البصريين فلا نعدام السكون الوقفى اذ الوقف لا يكون فى الوسط ايضا فيعود ما حذف لاجل السكون او نقول الياء فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح وانت تعيد الحركة ثم عند لحوق النون دفع اجتماع الساكنين فكذا تعيد ما هو بمنزلة الحركة وهو اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له
شروری

قال بخلاف اغزن قول اى حذف واو الجمع فيه لضمه

اليباء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقى رو افلما الحق به النون التى ساكنان ولامجال
بحذف شئ منهما كما ذكرنا فى اما ترين فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة
فلو اعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه
وكذرين بخلاف اغزن فان واو الجمع حذفت فيه لان ضمة الزاء تدل على الواو
المحذوفة ولم يعد للام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان
الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت و
استطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا
اغزن وكذلك ارمن وارمن وتقول فى رواخواته بالنون الخفيفة رين رون رين
واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء اه على وزن فاع فاصله راءى
اعل كاعلال رام ولا يحذف همزته اى همزة راء كما اى للوجه الذى يجئ فى اسم
المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة و
طريق تخفيف الهمزة المتحرك الساكن ما قبلها بالحذف بان ينقل حركتها الى ما قبلها
كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور كما جعلتها بين بين فى سائل
وقائل كما مر وقس على هذا اى على يرى فى تخفيف الهمزة باب الافعال من المروية لكون
ما استعمل من الروية فى هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو ارى اصله ارءى
او مضارعا نحو يرى اصله يرءى او امرا نحو ار اصله ارء او فاعلا او مفعولا
نحو مر ومرى او مصدرا نحو اراءة اصله ارايا على وزن افعالا قلبت الياء همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار اراء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد
الف زائدة تقلبان الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه ولى
الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة
لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى
الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك لاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا
الاخيرة لالتقاء الساكنين فصار همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة بان كانت
الالف منقلبة عن حرف اصلى فلا تقلبان الفا لئلا يتوالى فى الكلمة اعلالان اعلال
العين واعلال اللام وذلك نحو راى وثاى من رويت وثويت الا ان عينها اعلت و
سلمت لاما هما وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين لكنهما الحقا فى الشذوذ
بالرؤبة و بعاية ثم نقلت حركة الهمزة التى هى العين الى الراء فى راى وحذفت كما

فى الفعل فصار اراء ثم عوض تاء التأنيث عن الهمزة المحذوفة كما عوض عن الواو فى اقامة
فصار اراءة ويجوز اراء بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج
الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز ارابة بالياء ايضا نظرا الى انها ارتفع طرفا
بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب
ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد بها ح بخلاف ما اذا كانت عارضة
حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب نظر الى ان التاء كلمة
اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى مرءى اه مرئيان مرئيون اه اصله مروى
فاعل كما اى كاعلال الذى وقع فى مهدى كما مر فى المضمرات ولا يجب حذف همزته لان
وجوب حذف الهمزة فى فعله اعنى يرى غير قياس كما مر حيث قال وهذا التخفيف ولبس
فى يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها اذا
لم يوجد قياس موجب الحذف واذا ثبت الحكم فى محل على خلاف القياس لا يتعداه كما
تقرر فى موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما وانما
حذفت الهمزة وجوبا فى نحو مرى يعنى فى غير الفعل اصله مرأى اى اسم مفعول من باب
الافعال مع ان وجوب الحذف فى فعله غير قياس لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه
اى نحو مرى بخلاف مرئى فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو ذلك المستتبع
الكثير ادى يرى واخواتهما اى الامر والنهى والموضع من الثلاثى مرئى والالة مرئى
واذا حذفت الهمزة فى هذه الاشياء اى المفعول والموضع والالة دون الفاعل
للوجه الثانى يجوز الحذف بالقياس على نظائرها من المضارع والامر والنهى الا انه
اى حذف الهمزة فى هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل اى غير واقع فى كلامهم المجهول
رءى على الاصل يرى على الحذف فاصله يراى الى اخرها المهموز الفاء يجئ من خمسة
ابواب من باب نصر نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب من المادبة بمعنى
الضيافة لا من الاديب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن باب
علم نحو ادج يادج ومن باب حسن نحو اسئل ياسئل ولا يجئ من باب فعل يفعل بكسر
العين فيهما والمهموز العين يجئ من ثلثة ابواب من بابه فتح نحو رءى يرءى ومن باب
علم نحو بئس يبئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجئ من غيرها والمهموز اللام
يجئ من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ و
من باب علم نحو صدء يصدء ومن باب حسن نحو جزء يجزء ولا يجئ من غيرها وتقديم

وههنا كذلك الا ان يقال
انما لم يحذف الهمزة فى ماضى
يرى مع ان المضارع فرعه
كان الحذف غير قياس
سرورى

قال فلا يستتبع المفعول
وغيره اقول الضمير المستكن
راجع الى الفعل والمفعول
مفعول وغيره منصوب
عطف عليه والمراد به الفاعل
والامر والموضع سرورى

قال والمهموز العين اقول
اى المهموز العين يجئ من ثلثة
ابواب من الثالث نحو رأى
ومن الرابع نحو بئس يبئس
من الباس ونحو بئس يبئس
بوسا بمعنى شدة الفقر
والحاجة ومنه البائس
للفقير المحتاج والباساء
بمعنى شدة الحال والباس
يكون بمعنى الشدة ومنه
عذاب بئس بمعنى شديد
ورجل بئس للشجاع القوى
ومن الباب الخامس نحو لؤم
يلؤم بمعنى الرذالة والخسة
سرورى

لا يجئ فى المضاعف اقول

مثال باب فتح على مثال باب علم فى المواضع الثلث انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال اعنى اخذ ولا يجئ من المضاعف الا مهموز الفاء نحو ان يأن انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسيم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسيم اخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضرورى لا يحتاج الى تعليمه ومن ثمه اى ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجئ فى المثال الا مهموز العين واللام واد من باب ضرب ووجاء من باب فتح ويسمى باسميهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجئ فى الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو ان من باب نصر وجاء من باب ضرب ويقال الاجوف زائد مهموز الفاء والاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجئ فى الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو ارى وراى ولا يجئ فى اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو واى من باب ضرب ولا يجئ فى المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى من باب ضرب ويكتب الهمزة فى الاول اى حال كونها فى اول الكلمة على صورة الالف فى كل الاحوال اى سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانصر لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة فى المخرج وهو اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الغافى الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب فى اللفظ مطلوب فى الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا يخفف فى الاول لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف يكتب الهمزة على صورة الالف فى الاول الذى هو محل الحركات ويكتب الهمزة فى الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو راس ولوم وذيب للمشاكلة اى لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا يكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسئل ويلؤم ويسئم ونحو سأل ولؤم وسئم وانما لم يورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان

اى لا يجئ فى المضاعف الا مهموز الفاء نحو ان يأن انينا اى فنع يفنع واط ياط الطيطا وهذه الاغتصادات استقرائية سروري

قال تقع الهمزة اقول لما جعل المصنف المهموز قسما واحدا من الاقسام السبعة لا يبعد ان المتعلم يتوهم ان المهموز لا يجتمع مع قسم ... والا يلزم تداخل الاقسام دفع هذا التوهم ... الكلام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه بديهى لا حاجة الى ... سروري

الباب الرابع فى المعتل ... هو فى اللغة اسم فاعل ... والمراد منه ههنا ما اعتل ... لانه لما كان حرف العلة ... اوله فكانه كان هو ... على انه لا يجب الاط... التسمية واعلم انه قد ... لا يكون فيه حرف العلة ... متعددا اعنى المثال ... والناقص على ما يكون فيه ... حرف متعددا اعتبار ...

تخفيفها بالنقل نحو يسئل ويلم ويسم والاد غام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسئل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو يسئال ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره يشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتابة يشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو مئر وجون قد علم بطريق اخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنين في تخفيف الهمزة من حكم اخواتهما واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في اخر الكلمة يكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرئ ولم يرد ؤ فالاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اى ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا تكتب تلك الهمزة على صورة شئ لا على حركة نفسها لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها لفرض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوبة في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في الخط فتلفظ واما كتابة نحو البطوءة والوطئة والجيئة بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط

الباب الرابع في المعتل قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة الجائه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه اى الذى اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا للتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله في تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل انما سمى مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد نعد من نعد وزن من تزين فوزن عد بزن تجده موازناله في الوزن وهو اى المثال يجئ من خمسة ابواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجئ المثال من فعل يفعل اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد

لكثرة استعماله والجائه او لان الواحد قبل المتعدد وقدم المعتل الفاء منه على المعتل العين لتقدم الفاء على العين وكون ماضيه كالصحيح
سرورى

قال ويقال للمعتل الفاء مثال اقول انما ذلك تعريفه اكتفاء بمعناه اللغوى واضافة المعتل الى الفاء لفظية كاضافة الحسن الوجه
سرورى

قال ويجئ من خمسة ابواب اقول اى من غير باب نصر بالاستقراء نحو وعد عدة وبر يبر او وجل وجلا ووهب هبة ووجه وجاهة وومق مقة
سرورى

قال فاتبع ليعد في الحذف اقول يعنى ان اللغة العامرية ضعيفة لخروجها عن القياس في حذف الواو في يجد بالضم ولم يوجد في استعمال الفصحاء فكان الحذف فيه على طريق الاتباع لا على طريق القياس عند اهل اللغة غيرهم من باب ضرب
سرورى

كائنا فى لغة بنى عامر و فى لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو فى يجد اصله يوجد فى قياس
لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اى يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن
القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد فى الحذف يعنى ان الحذف فى يجد على طريق الاتباع
لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى اول الكلمة كحكم الصحيح فى الصحة وعدم
الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد و وعد و وقر و وفر من الوقر وهو
ثقل الاذن وهو متعد لا من الوفور بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقار وهو الرزانة
لانهما لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد وينع و ينع و لم يورد من اليائى الا مثالا واحدا
تنبيها على قلته و نظائرها نحو ومق و ومق و يسر و يسر فلا تعلان فى اول الكلمة لقوة
المتكلم فى الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى
المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعى فى التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل و
قيل انما لا يعلان فى الاول لان الاعلال مصدر المجهول اى كون الحرف معلا قد يكون بالسكون
او بالقلب اى بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اى بكونه محذوفا وثلاثتها لا يمكن
اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اى كالسكون القلب
متعذر لان المقلوب به غالبا احترازعن بعض حروف الابدال يكون بحرف العلة يعنى
الالف والياء زائدة فى المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اى الالف
لا يكون الا ساكنا فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اى فللزوم
نقصانه من القدر الصالح فى الثلاثى ولاتباع الثلاثى فى الزوائد منه وان لم يلزم ذلك
النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اى لا يقع التعويض بالتاء فى الاول
ولا فى الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضى بالمستقبل
بالتعويض فى الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض فى الاخر نحو عدة فى نفس الحروف وان
اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اى ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء فى الاول لئلا
يلتبس بالمضارع لا يجوز ادخال التاء فى الاول عوضا عن الواو المحذوفة و فى العدة بل ادخلت
فى الاخر لان اصل عدة وعدا بكسر الواو ونقلت الى العين لثقلها عليه مع اعلال فعلها
وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو ولمثل ما ذكرنا
ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف
من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل للالتباس
اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال التاء فى الاول عطف على قوله ولا يجوز فى

قال ووقر ووفر اقول من الوقر بمعنى ثقل الاذن فهو متعد لا من الوفور فهو بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقار بمعنى الحلم و الرزانة لانهما لازمان وقوله وقر بالواو يدل على انه متعد بضم الواو لان المجهول لا يجئ من اللازم سرورى

قال للالتباس اقول اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل قال ويجوز فى التكلان اقول اصله الوكلان لانه من الوكل وهو اظهار العجز وتفويض الامر الى الغير والاعتماد عليه سرورى

قال ويجوز حذفها اقول اى حذف التاء مطلقا اى سواء كان فى حالة الاضافة او لا سرورى

قال واخلفوك عد الامر اقول اصله الذى وعدوا عدة الامر بحذف التاء البيت الذين اذا بايعتم خدعوا للشاعر

لتكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجئ على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التى هى عوض عن الواو فى العدة مطلقا كما فى قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذى وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر يقول انتم الذى اخلفوك ما وعدوا لان التعويض من الامور الجايزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف التاء فى حال من الاحوال لانها عوض عن المحذوف وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا فى حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء فى الشعر انما هو فى حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء فى الاخر كما فى العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اى ومن اجل ان حكمهما حكم العدة حذف التاء فى قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت فى عد الامر وتقول فى الحاق الضماير وعد وعدا وعدوا الى اخره ويجوز اى يجب فى وعدت ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد الى اخره اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هى حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب ان تقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعنى الياء الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التى هى كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت فى احديهما وسقطت فى الاخرى وهذا الثقيل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالى الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الاخرين ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجئ لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة فى الفعل بمعنى غير معقول كامر الاحبك بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل

يعنى قوما تخالف فى الوعد يعنى انتم من الذين اذا وعدوا واخلفوا والاستشهادات التاء التى عوضت عن الواو وحذفت
سرورى

قال لان الاضافة تقوم مقامها اقول حاصل الكلام جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز حذف مطلق بان يقال ان حذف التاء فى الشعر فى الاضافة ودعواك مطلقة والحال انه جائز فيها لان الاضافة بسبب استلزامها المضاف اليه تقوم مقام التاء فلا يتم التقريب ولا يحصل المقصود
سرورى

قال ومن ثمه اقول اى ومن اجل ان حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما حكم مصدر العدة
سرورى

قال ويجوز اقول اى يجب لانه لشدة قرب مخرجهما صار كانهما من جنس واحد فيثقل ثقلة تامة فيجب الادغام
سرورى

احمد

احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو فى تعد واخواتها ايضا اى ليعد وان لم يوجد
العلة المذكورة فى يعد فيها للمشاكلة وطرداً للباب وحذفت الواو فى مثل يضع ويقع ويدع
ويطع لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصله امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة فى يعد
ثم جعل يضع بفتح العين نظرا الى حرف الحلق فان حروف الحلق ثقيل فيكون فتحة العين مقاومة
لثقلته الا انه يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعنى كسرة ما بعد ويشكل ايضا
بمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه فى الاصل يفعل بكسر العين وهو
شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل
لئلا يلزم منه هدم قاعدتهم والا فمن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة فى هذا الفن
فانها مناسبات يذكر بعد الوقوع والاصل هو المسموع فاحفظ هذا فانه ينفعك فى مواضع
كثيرة ولا يحذف الواو فى يوعد لان اصله يأوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف فلما كانت
الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو ومع انها لم يكن مانعة عن قلب الواو ياء فى يوسر لانه
على تقدير سقوط الواو بقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان
الواو تفوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات الامر عد الى اخره وانما لم يذكر حذف
الواو فى الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه اولانه مأخوذ من تعد بلا واو
الفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة
الواو على وزن مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها ولكسرة ما قبلها وهم اى الصرفيون
يقلبونها اى الواو ياء مع الحاجز اى المانع فى نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر
بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز فى موعد يكونون اى
الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اى بالطريق الاولى فاعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف
الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم
كتابة همزة خبث بالالف وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين عن ابن القطاع
ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين
لا استشهاد فى قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشرى لما كان كون ياء قنية مقلوبة من
الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص فى ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشرى
والمص اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة فى شملال وعدم جوازها فى عنبا و
يرد على المنقول من ابن القطاع ان مجئ قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب

قال فحذفت الواو اقول
ان قيل لم تعين حذفها قلنا
لعدم امكان حذف غيرها
اما الياء فلانها علامة المضارعة
واما الكسرة فلانها علامة
تفرق الابنية ان قيل لم لا تحذف
الياء سواء كانت عين فعله
مفتوحا او مضموما او مكسورا
قلنا لان الياء خفيفة فى نفسها
ووقوعها بين ياء وكسرة
لا يستلزم الثقل لما بينهما
من الجنسية فلم يحتج الى التخفيف
وما نقل من نحو يئس ويبس
بحذف الياء ويأس بقلبها
الفا للتخفيف من الشواذ
سروری
قال الباب الخامس فى الاجوف
اقول هو فى اللغة اما صفة
مشبهة بمعنى المكنون جوفه
خاليا واما اسم تفضيل بمعنى
المفعول اى ما جعل جوفه
خاليا وفى الاصطلاح ما كان
عين فعله حرف علة وجه ترك
تعريفه الاكتفاء بوجه تسمية
وكذا وجه الترك فى الناقص
واللفيف فان قيل لم قدمه على
الناقص قلنا لتقدم العين على

ايضا الباب الخامس في الاجوف اى معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام و
لانه يصير في الاخبار على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة "
متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اى للمسمى
بالاسم الاجوف الاجوف لخلو جوفه اى ماهو كالجوف له عن الحرف الصحيح او لوقوع
حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم الثلاثى
المجرد ويسمى غيره بذى الثلثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما اعتبر في صيرورته
على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا الصرفيين
يسمونه الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتكلم كانه حرف
من حروفه وهو اى الاجوف يجئ من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول
ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يجئ منه الا
طال يطول ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا شاملا وقوله في باب
الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما
متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا متينا ولا
لجميع انواع الاعلال لحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا
يخرج اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه اى من ذلك الاصل وهو
اى ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حرف العلة حال كونه في غير الفاء الذى وقع في الابتداء
فانه ليس قبله شئ حتى يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذى لم يقع في الابتداء فهو
داخل فيها نحو موسى وميزان يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اى الشان يتصور في
حروف العلة التى هى غير الفاء الابتدائى اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور
فيما قبلها ايضا اى كما يتصور في حروف العلة كذلك اى مثل ما يتصور في حروف العلة من
الحركات والسكون فاضرب الاربعة الاولى التى هى احوال حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون في الاربعة الثانية التى هى احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث و
السكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التى فوقها
اى ما قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك خمسة عشر
وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة
مع احد احوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا يعل الصورة الاولى
وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت

اللام ولان بعض الاجوف لا يعل كما يجئ بخلاف الناقص ولان الاجوف يصير في المتكلم على ثلثة احرف والناقص على اربعة احرف والثلثة مقدمة على الاربعة ولم يذكر ايضا المزيد من الاجوف وانا نذكر سرور

قال ويقال له اقول اى يقال لما صدق عليه اسم الاجوف اجوف لخلو وسطه الذى هو بمثابة جوف الحيوانات عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ويقال له ايضا المعتل العين والوسط لوقوع حرف العلة في عين فعله ووسطه سروري

قال واستدعاء ما قبلها اقول يعنى بما قبل حرف العلة الحركة بعد حذف وعلم لانه قد ذكر في علم الكلام ان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعنى حرف مد كما ترى الاشارة مما يمتنع بالاتفاق واما

اى وجدت

اى وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها فى جميع الاوقات للين عريكة
الساكن واستدعاء ما قبلها اعنى الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام و
لان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق واما الابتداء
بالساكن الصامة اعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات
لما ذكر فى ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها و يمكن الابتداء
بالصامة الساكن فيجوز ان يقدم الصامة الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة
على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو
ياء و يوسر اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اى لا وقت انفتاح ما
قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعنى ان القلب انما
هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا
يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا
الى زيادة التخفيف وقد جاء تبتا ليك فتقبل تا بتى صمت اليك فتقبل صامتى اى توبتى و
صومتى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن العباس رضى
الله عنه هى لغة الحارث وهى قبيلة من اليمن و يعل نحو اغزيت اصله اى الياء واو ساكن
اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا ليغزى
كما يجئ ان شاء الله تعالى وطرد اللباب لا يقتضى اصالة المتبوع و فرعية التابع كما مر فى اول
الكتاب و يعل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه مأخوذ من الكون مصدر كان
يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كان كذلك لا يعل لان اصله
اى اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء و
سبقت احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء فى الياء فصار كينونة كما
ادغمت فى ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت الياء فى الياء
فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل لانها تغيرت بالقلب
من الواو ومثلهم هذا التغيير عن التغيير الثانى بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير
فصار كينونة كما خففت تلك الياء فى ميت الا انهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة
لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل
ان كينونة مغير عن اصله بلا اخلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة
فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه فى

الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير حرف مد سواء كان حرف علة اولا فقد جوزه بعض ولا شك ان الحركات البعاض المصوتات فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن ببعضها ويمكن بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا سرورى

قال نحو ميزان اقول ان الاعلال الواقع فى الاجوف على ثلثة اقسام الاول ان يكون بالقلب والثانى ان يكون بالاسكان بنقل الحركة او بالاسكان فقط والثالث ان يكون بالحذف والقسم الاول على ثلثة اقسام اما ان يكون بالانقلاب الواو والياء الفا او يكون بانقلابهما

قوله حتى يعود الاصل كينونة ووجود فيعلولة كحيقود وهي وهي كل شئ لابد وعلى حالة واحدة و يضمحل كالسراب قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقيل اى قال الكوفيون اصلها اى اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجوجة وهي الطبيعة ثم فتح الكاف اى غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقول اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوى ثم جعلته الواو في الواويات ياء تبعا لليائيات ولم يعكس لكثرتها اى اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى يصير الى آه وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من الامر في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله ومن ثمه اشارة الى تضمنه قوله لكثرتها الا اليه ولاجل قلة الواويات لا يجئ من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني في الثلثة الاخيرة اى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول تسكن حرف العلة فيها اول للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذه الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اى حروف العلة في فعل لثقله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالثقل والى الثاني بقوله اذا كن وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضية اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وفي كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل اى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى لا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه اى مضارع

همزة او يكون بانقلاب الياء الى الواو او بالعكس وهذا التقسيم انما هو لمنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز ان يجتمع بعضها ببعض
سروري

قال ثم جعل الواو ياء اقول اى بعد ابدال الضمة جعلت الواو ياء
سروري

قال ومن ثمه اقول هذا اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها الا اليه فيكون المعنى اى ومن اجل قلة الواويات لا يجئ منها غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع وهي بمعنى القيئ
سروري

قال نحو قال اصله قول ودار اصله دور اقول انما اعلا بسلب الحركة للخفة ثم قلبت الواو فيهما الفا
سروري

قال ويعل مثل دبا اقول فان قيل الاحسن تاخير ويعل الى قوله للمتابعة عما

الفعل الذي

الفعل الذى هو الماضى اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على
الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال وانما كان الاصل فى هذه الشروط هو الشرط
الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة
ماقبلها اى اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة
قدمه وجعل بواقى الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لان
الثانى حال حركة نفس حرف العلة التى هى عرضة للاعلال والثالث حال حركة ماقبلها
وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثانى وجودى لان قوله غير عارضة
وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ماسنشير اليه ان شاء
الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع
حالها بالنظر اى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثانى وانما قدم الشروط الاربعة
الاول على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال
والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد الامكان
فى ذاته والاول مقدم على الثانى وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد فى
نفس الكلمة والسادس فساد فى غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر
مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثانى بلفظ الماضى حيث قال اذا كان لكونه مناسبا
بكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال فى غير الشرطين الاولين
تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة و
بنفس الحرف التى فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثمه اى ومن اجل ان الثلثة
الاخيرة تعل اذا تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار
اصله دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرايط المذكورة فيهما اذ الاول
فعل والثانى اسم على وزن فعل ووجود باقى الشرايط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر
قوله ويعل مثل ديار مع ساقته الى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط
شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعل الاجتماع الشرايط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط شرط
الا انه قدمه اهتماما لدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة لما تقدم فى تحقق الاعلال
واصل ديار دوارا على تبعا الواحد يعنى دارا وهو قد اعل كما مر ويعل نحو قيام اصله
قوام تبعا للفعله اعنى قام وهو قد اعل كما ترى ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا الواو
واحده وهو سوط وانما قال الواو واحده ولم يقل تبعا الواحد كما قال فى ديار لان واحده

لا يعل حرف العلة لئلا يدخل
الفصل بين ما اعل لوجود
الشرائط وبين ما لا يعل
لفقدان شرط قلنا نعم لكن
الص قدمها اهتماما بدفع
الاعتراض المقدر ونظرا الى
انه مناسب لما قبله فى وجود
الاعلال
سروری

قال ومثل قيام تبعا الفعل
اقول يريد ان القيام انما
اعل للاطراد بفعله فى الاعلال
كما مر فى صدر الكتاب
سروری

قال ولا يعل مثل الخوكة
اقول هذا عطف على قوله
ومن ثمه يعل واعلم ان الخوك
جمع الحائك من الحياكة والخونة
جمع الخائن وصيدى هى
الحمار الذى يميل عن ظل
لنشاطه وصورى اسم ماء
بقرب المدينة او اسم امرأة
سروری

قال فى حكم عين اعور اقول
اى انما لم يعل نحو عور مع
وجود المقتضى لان ما قبل
الواو فى حكم عين اعور فى السكون

لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اى واو سوط وان لم يعل الا انها متشابهة
بالف دار في كونها ميتة اى ساكنة والدار قد اعل فكان سوطا قد اعل للمشابهته بما اعل اعني
يعل هذه الاشياء التي هي يار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا على وزن افعال وحدا لوزن
نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على وزن فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي
دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخيرة التي
اشترط ابن جنى في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها لما ناسبتها في كون حرف العلة وما قبلها
متحركتين ذكرها فوله ولا يعل عطف على قوله يعل في قوله ومن ثمه يعل نحو قالا ى ومن اجل ان
الثلثة الاخيرة انما يعل اذا وجدت الشرايط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك و
الخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي يميل عن ظله لنشاطه وصورى اسم ماء بقرب
المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني كون حرف
العلة في فعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء الامر الثاني اعني كونهن في اسم
على وزن فعل فتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء في
الاولين والالف في الاخيرين وقيل انما لم تقل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل ان هذه
الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اى على ان اصل حيدى ياء واصل غيره واو
ولو اعللن لم يعلم ايها واوى وايها يائى ومن ثمه لا يعل نحو دعوا القوم لطرو حركتها بسبب
التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثاني اعني عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمه لا يعل نحو
عور واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان العين
والتاء في حكم الساكن اى العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور في
حكم الالف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم
السكون وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد لانهم يقولون ان الاصل في الالوان والعيوب افعل و
افعال بدليل اختصاصها بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس
ساير الابواب فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلمح
الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم وسائله
بظهر العيب عني اعادت عينه ام لم تعارا فالهمزة في اعارت للاستفهام والالف في تعارا
مبدلة من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد لقوله اعارت وجه عندي
وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه
ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقضت رتبة العيب

لكون معناهما واحدا فان
قيل لم لم يعل اعور بنقل
حركة الواو وقلبها الفا و
الاستغناء عن الهمزة قلنا
لانه على الاول يلتبس لمضاعف
باب المفاعلة نحو ماد وعلى
الثاني لماضي باب الافعال
في الصورة نحو اجاب فان قيل
انكم قلتم ان عور انما
لم يعل لان عينه في حكم عين
اعور فيلزم من هذا حمل الثلاثي
على المزيد واتباعه به قلنا
لا ضير فيه لان الاصل في الالوان
والعيوب ان يكون من باب افعل
وافعال بشهادة اختصاصها
بهما والباقي محذوفات منها
حتى قيل ان عور منقوص من
اعور وحول من احول فكل
فعل كان منها وليس
منها فهو تابع لها فهذا عكس
سائر الابواب قال صاحب
الكشاف في المفصل
ومنهم من لم يلمح الاصل فقال
عار يعار قال الشاعر اعارت
عينه ام لم تعارا اقول
اوله تسائل بابن احمر من
راه والباء في بابن بمعنى عن

في البيت سائلة

فى البيت ساغ ان لا تلفت اليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب ولذلك اعل
وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو وشرط قبلها الفا اذ يكون
متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا
ليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم
يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس فالواجب
عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق ما فى الصحاح حيث قال فيه انما
صح اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان اعور ثلاثى واعوار سداسى
فالثلاثى اصل للسداسى ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب
اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فاعل
فح يكون ما قبل الواو فى اعور فى حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء
الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال بسكون ما
قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار مع ان الالف لا تقبل نقل الحركة
اليه ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء على ان السكون ليس بحاجز وقلبت الواو الفا لزم حذف
احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف ومن ثمه لا يعل نحو حيوان
حتى يدل لحركته على اضطراب معناه لان فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو
عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد
الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد
من تلك الشرايط السبع والموتان محمول عليه اى على الحيوان فى عدم الاعلال وان لم يوجد فى
معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول
لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما فى
ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صفة الطباق ومن ثمه
لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اذا صله طوى قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم
يعكس لان الاعلال بالاخر اولى ولم يعل طويا الا انه محمول عليه اى على طوى فى عدم اعلال الواو
وان لم يجتمع فيه الاعلالان ولا يعل نحو حيى بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء
فى المضارع اى فى مضارعه يعنى لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة فى
مضارعه يعنى اذا قلبت العين من حيى الفا وقلت حاى يجئ مستقبله ح يحاى يعنى وجب

والهاء المنصوب راجع الى ابن
احمد والهمزة فى اعارت للاستفهام
والالف فى تعار امبدلة من نون
التاكيد المخففة للوقف اذ
اصله تعارن فالمعنى اسال
من راى ابن احمر عن حاله هل
صارت عينه عوراء او لم تصر
والاستشهاد قلب الواو الفا
فى عار ولم تعارت ولم ينظر
الى الاصالة افعل وافعال
سرورى

قال نحو الحيوان اقول وهو
مصدر فى اصل الوضع كنزوان
لكن يستعمل صفة مشبهة
كما يستعمل المصدر بمعنى اسم
الفاعل
سرورى

قال حتى يدل على اضطراب
معناه اقول ان فى الحيوان
لم يوجد فيه الشرط الرابع
كما لم يوجد الشرط الاول
ولم يذكره لان مراد المصنف
بيان عدم الاعلال لانتفاء
شرط من الشرائط
سرورى

قال نحو القود اقول
وهو القصاص ولم يعل
واوه بالقلب الفا مع ان

القلب فى مضارعه ايضا تبعا للماضى كما فى خاف يخاف ومن ثمه لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل
على الاصل يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعنى لو قلبت واو
القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوى او يائى وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة
عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة بحرف العلة
نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو يجعل الياء حرف العلة فى الصورة الاولى اعنى نحو ميسر واو
الضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة فى الصورة الثانية اعنى نحو بيع
تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم يجعل واو الضمة ما قبلها ولين عريكة
الساكن فصار بوع وهذه لغة واذا جعلت حركتها قبل حرف العلة اى الياء فى الصورة الثانية
من جنسها وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل فى اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح
فصار بيع وهذه افصح وحرف العلة تسكن فى الصورة الثالثة اعنى يغزو للخفة لثقل الضمة
على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا تعل حرف العلة فى الصورة الرابعة لخفة الفتحة
على الواو والمقصود من الاعلال بالتخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمه اى ومن اجل ان
الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب ولا نومة بضم النون
وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما ان الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة
اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مكسورا مع احوال الاربعة بحرف العلة نحو موزان
وداعوة ورضيوا وترميين وفى الصورة الاولى اعنى نحو موزان يجعل حرف العلة وهى الواو
ياء كما مر من ان حرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفى الصورة الثانية و
هى نحو داعوة يجعل حرف العلة وهى الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة
لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعل مثل دول مع انه من الصورة الثانية لان
الاسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا يعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا
اذا كان اسم منها على وزن الفعل فح يعل نحو دور وهو اى الدول ليس بمشتقة من الفعل
ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفى الصورة الثالثة وهى رضيوا تسكن حرف العلة للخفة
لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم ضم واو الجمع لصيانتها
عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة وهى نحو ترميين مثلها اى مثل الصورة الثالثة
فى الاعلال اى تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين ف
الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو فى حكمه مع حركات حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركاتهن اى

العلة موجودة فيه لانه لو
قلبت لم يعلم انه واوى او يائى
سرورى

قال من جنسه اقول اى بعد
حذف حركة حرف العلة
سرورى

قال غيبة ونومة اقول
هما مبالغة اسم الفاعل فالغيبة
الذى يكثر غيبة الناس والنومة
كثير النوم كذا فى بعض شروح
المفصل
سرورى

قال مثل دول اقول الدولة جمع
دولة قال ثم تحذف اقول
ثم يضم ما قبل الواو ليثبت
قال لضعف حرف
العلة اقول لانها متولدة
من الحركات قال
ولكن يجعل فى يجوف
الفا اقول ان هذه الثلثة
مشتركة فى نقل حركة حروف
العلة الا ان حرف العلة يجعل
الفا فى يخوف لفتحة ما قبلها
سرورى

قال حتى لا يلزم الساكن فى
اخر المعرب اقول
توضيح الكلام ان الرمى لو اعل

حركات حرف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلها لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد من الحركات
وقوة الحرف الصحيح ولكن يحتمل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه
ولين عريكة الساكن العارض بسكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان
سكونه عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف
فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصرن يخاف ويبيع ويقول
ولا يعل نحو اعين جمع عين واد ور جمع د ور واقوس واثوب وانيب مع انها من صور الوجوه الثلثة
حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع اعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الاحاد
الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة
وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا
لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول مع
انه من تلك الصور حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه
الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى
لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان يقلب الواو الاولى ايضا
الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون ثابتة
مقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم اذ لو قلت دعوا
زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك
بها او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل احدى حروف الكلمة فكانها
اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجتلبة مع كسرة الخاء ولم يجز اخصم بالمجتلبة مع فتح
الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال
لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه
الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى
الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول
هو الكسر ولا موجب بتغييره وابقي الياء في حاله لموافقة حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع
وقلب الياء واوا وابدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في اخره حرف ساكن في الاحوال كلها
بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوى
عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف
اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه

الثلثة حتى لايجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور
فى نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا اخر وهو الالتباس فى كل واحد منها اما فى تقويم فلانه
لو اعل وحذف احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام فى الصورة وبمضارع يفعل
بالكسر فى الوقف واما فى تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين فى
الصورة او ببناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح فى الصورة واما مقوال ومخياط فلم
يدرا مفعل هوام مفعال واما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولايجتمع
الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال و
مخياط فقصرا فلا يعل مقول تبعا للمقوال ولا مخيط تبعا له اى للمخياط فان قيل لم تعل اقامة
بالنقل والقلب واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال اخواتها
من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثى اصيل فى الاعلال اى اباح ضرورة التبعية
محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء
بخلاف اخواتها فان قيل لم لايعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثى اصيل فى الاعلال قلنا لانه
ابطل قوله اى القائل وقوله قوم مقول القول استتباع قام للتقويم اى ابطل قوم ان يطلب
ويستدعى قام تبعية التقويم فى الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا فى الاعلال لقوة قوم
فى الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام فى الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة
فلم يستتبعه فى الاعلال ولايصلح اقام ان يكون مقويا لقام هذا جواب دخل مقدر وهو
ان يقال لم لايجوز ان يتقوى قام فى استتباع التقويم باقام فانه قد اعل مثل قام والجواب
ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار
باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا اخر غير قام فلا يصلح ان يكون مقويا للقام و
هذا معنى قوله لانه اى اقام ليس من ثلاثى اصيل ولا يعل مثلها اقوله فعل التعجب واغيلت المرأة
اى سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل واستحوذ اى غلب مع انها من الوجوه
الثلثة حتى يدلن على الاصل انه واوى او يائى ونقول فى الحاق الضماير قال قالا قالوا الخ
واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما اى كالجعل الذى مر فى الثلثة الاخيرة من الاربعة
الاولى من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن
فقلبت الواو الفا كما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى
يدل على الواو المحذوفة ولايضم الفاء وهو الخاء فى خفن لتلك الدلالة لان الاصل فى النقل
اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها اى ان يفعل ذلك اى نقل حركة الواو الى ما قبلها

دلالة

قال ولايعل ما افعله
اقول على وزن ما افعله
وهو فعل التعجب
سروري

قال واغيلت المرأة اقول
اى سقت الغيل بفتح العين
اسم لبن المرأة الحامل اى ارضعت
المرأة ولدها ابن الحمل فهو
مغيلة وذاك مغيل
سروري

قال واستحوذ اقول فى
الصحاح استحوذ عليه
الشيطان اى وقيل بمعنى
ظفر واقتدر
سروري

قال ولايعتبر الاشتراك اى
الضمنى اقول
لايعتبرون الاشتراك
الحاصل بغير القصد فان
الاشتراك فى قلن وقع من
الاعلال بدون قصد
الاشتراك
سروري

قال بين المعلوم والمجهول
اقول اصل بعن فى المعلوم
بيعن بفتح الياء وقلب الياء
الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين

دلالة عليها لاحذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اى سهولة الواو فالنقل اذ لاشك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل اى نقل حركة الواو فى فعلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوحة ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل فيه اى بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اى بين فعلن فى جمع المؤنث من الماضى وبين جمع المؤنث فى الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى اى الاشتراك الغير القصدى فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى وههنا الفرق التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كامر واصله امرا قولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى فى بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اى كاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح الياء والباء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء اوقع الاشتراك بين الماضى والامر فى مثل قلن من غرة الواضع اى من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب فى وقوع المشترك فى اللفظ هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع الاشتراك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب فى فعل الاثنين والجماعة من الامر والماضى فى تفعل تقول تكسر تكسرا تكسروا فى الماضى وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا و ماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم العين وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه اى الشان يعلم من الطويل ولم يعل لانه ليس على وزن فعل ان اصل طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجئ من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين بعن وخفن من مستقبلهما اعنى يعلم من يخاف اصل خفن خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح فيهما لا يجئ الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس فى خفن حرف منها عينا او لاما فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر واعنى يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجئ من باب فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجئ ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله بيعن بفتح اليـاء

ثم كسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة فصار بعن واصله فى المجهول بيعن بضم الباء وكسر الياء نقلت كسرة الياء الى الباء وحذف الياء فصار بعن

قال اومن غرة الواضع اقول اى من نسيانه وغفلته عن الاول بان وضع اولا لهذا ثم وضع لذلك غافلا عن الوضع الاول هذا على تقدير ان يكون الواضع غير الله واما تقدير على كونه تعالى واضعا فسبب الاشتراك الابتداء

سروری

قال ولا يفرق بين فعلن وفعلن اقول اى بعد الاعلال اكتفاء بالفرق التقديرى وهو انه لما جاء الطويل من باب طلن علم ان اصله طولن لان الفعيل يجئ من الباب الخامس غالبا لا انه مجيئه من اللازم اكثر كما ذكرنا فى

سروری

قال اعنى يعلم من يخاف ويبيع اقول اى يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن لان المضارع

المستقبل من قال يقول الى اخره اى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون
تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت
الى ما قبلها فحذف الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها فى يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر
قل الخ اى قولا قولوا قولى قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف كما مر فى يقول
ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها
بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعنى اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعنى عدم الاحتياج لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة
الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعنى اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقديم
الزمانى فلا مجال بمنع التقديم الذاتى وايضا دفع بقاء الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة فى حذف
الالف ويحذف الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو
بان تقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجى وهو لام التعريف فى الحق فيكون حركة
اللام فى قل الحق فى حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا لحذف
الواو لدفعه بخلاف قولا و قولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو اى بمنزلة الداخلين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلى وانما قال بالداخلين للمبالغة
فى كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مر
من ان الافعال كجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلى فتعرض له بقوله
وهو اى نون التاكيد بمنزلة الداخلى لانه يتحقق معنى الفعلية لان التاكيد فى الحوادث يكون ومن
ثمه اى ومن اجل انه بمنزلة الداخلى جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب
الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا ولا اعراب فى الوسط ولم يقع الاعراب على النون
لانه مشابه بالتنوين فى كونه فى اخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة
جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الاعراب ويحذف الالف فى دعتا اصله دعوتا قلبت الواو
الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة فى تاء دعتا بالالف الفاعل الذى هو بمنزلة
الداخلى لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان تأنيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع
ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام فى قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها
فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعنى ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان فى دعتا فكانت الحركة فى حكم السكون
والحركة وان كانت عارضة فى قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلى فتقوى الحركة بعروضها
فلم تكن فى حكم السكون وتقول فى الامر بنون التاكيد المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن

بالكسر

اذا كان مفتوح العين فلا يخ
اما ان يكون من الباب
الثالث او الرابع ولا يجوز ان
يكون من الثالث لان باب
فعل يفعل لا يجئ بغير حرف الحلق
فى العين واللام فثبت انه من
الرابع ويعلم من يبيع ان اصل
يعن يبين لان المضارع اذا كان
مكسور العين اما ان يكون
من الباب الثانى او السادس
ولا يجئ الاجوف من السادس
فثبت انه من الثانى
سرورى

قال اصله اقول هذا على تقدير
ان يؤخذ الامر قبل اعلال
المضارع لكن يجوز اخذه بعد
الاعلال بان تحذف حرف
المضارعة من تقول وتقول
سرورى

قل
قال بالداخلين اقول فان
قيل الاولى ان يقال بمنزلة
الداخلين فلم قال بالداخلين
قلنا للمبالغة فى كونهما بمنزلة
الداخلى سرورى

قال وهو بمنزلة الداخلى
اقول اى نون التاكيد بمنزلة
الداخلى لانه يحقق معنى الفعل
سرورى

بالكسر فولان فلنان ونقول بالخفيفة فولن بالفتح فولن بالضم فولن بالكسر على قياس
الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون قوال وقول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل
اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله
كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار
كان الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف بمنزلة الفتحة
فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصود
اسم معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس والممدود اسم
معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف
احدي الالفين في كساء لو حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا وهذا معنى
عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة
همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل
في قائل لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة اى قوية فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو
والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء
الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي و
لا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف وكذلك اى كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان
سقوطها للالتباس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم يتحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة
اذ هي علامة اسم الفاعل او حملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء
وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو قائل حيث يديه شاع خطأ
وحكى ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذ بين يديه جزء فيه مكتوب قائل
منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب
وقال قد اضعنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته ويجيء اسم الفاعل في البعض من
الاجوف بالحذف اى بحذف العين نحو هاع من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع وهو الهم و
المصيبة احراق العشق القلب والاصل هائع ولائع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير
فصار هاع ولاع بوزن فال ومنه اى مما يجيء بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار
اى هاير منهدم فحذفت العين كما مر ويجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو
نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منهما معروض
لعارض الاخر نحو شاك اصله شائك اى ذا لم تقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله

قال نحو شاك اصله شائك
افعل اصل شائك وهو
شاوك من الشوك وهو
تام السلاح والشائك
ذو السلاح فلما قلب صار
شاكو فانقلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها فصار
شاكي ثم اسكنت الياء
في حالة الرفع والجر لثقل
الضمة والكسرة عليها
ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار شاك
فعلى هذا تقول جائني شاك
ورايت شاكيا ومررت
بشاك واما من قال شاك
بالرفع في الاحوال الثلث
كلها فقد حذفت العين
للتخفيف وبعضهم قلبوا
الواو في شاوك الفا
على مقتضى القياس واذا
عرفت ما ذكرت فيه ثلثة
اوجه فان قيل ما ذكر ثم من
الاجل بنا في قوله شائك
قلنا معنى كلامه انهم لو يقلبوا
شاوك كان حقه ان يقال
شائك. سروزى

شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين مو ـ اللام واللام موضع
العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاء نى شاك ومررت بشاك
ورايت شاكيا واما من قال جاء نى شاك بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف
حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو وهمزة على مقتضى القياس فيقال شائك
وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار
حاو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن فى قلبك استبعاد القلب المكانى اذ يجوز هذا القلب
فى كلامهم نحو القسى بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما جمع قوس فقدم السين الى
موضع الواو الاولى واخرت هى الى موضع السين فبقى القاف والواو الثانية فى موضعهما
فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم
جعل قسى بضم القاف اى قلبت الواوان اعنى واو فعول والواو التى هى للام يائين او قوع الواوين
المذكورين فى الطرف فى جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التى هى اللام
ياء كانها وليت الضمة فكانه فى التقدير قسو بواو واحد او نزلوا الواو التى هى مدة منزلة الضمة
فقلبت الواو التى هى لام ياء على حد قلبها فى ادل فصار قسوى فاجتمع الواو والياء والسابقة
ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا
لما بعدها فصار قسى كما فعلوا هذا الصيغ فى عصو وحذف النعل بالنعل فصار عصى ووزنه
فعيل و الاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اى من القلب المكانى اينق ووزنه اعفل اصل انوق جمع ناقة
على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن وليحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير
القياس للتخفيف فصار اينق المفعول مقول الى اخره اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اى فاعطى
حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع ساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه
لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره وحذفت الواو الاصلى اى عين الفعل دون الواو المفعول عند ابى
الحسن الاخفش لان الواو الزائدة اى واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف قال سيبويه
فى جوابه اى فى جواب الاخفش اى فى جواب دليله لا نسلم ان الواو علامة للمفعول بل هى اشباع
الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم كما مر والعلامة انما هى الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول
فى المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف
العلامة اذا لم يوجد فيه هناك علامة اخرى غير المحذوف وفيه اى فى مقول يوجد علامة اخرى
للمفعول وهى الميم فيكون وزنه اى وزن مقول عنده اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء
وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد

مع الاصلى

قال اصله قووس اقول اى
اصل القسى بكسر القاف و
السين قووس وهى جمع قوس
فقدم السين الى موضع الواو
الاولى لكراهتهم اجتماع الضمتين
والواوين فحصل قسوو مثل
عصوو وهى جمع عصا وقلبت
الواو الثانية ياء لوقوعها
فى الاخر بعد الضمة اذ لا عبرة
بالواو الساكنة او تنزلوا
الواو والاولى بمنزلة الضمة
فقلبوا الواو الثانية ياء على
حد قلبها فى ادل فصار قسوى
فاجتمع الواو والياء سبقت
احدهما بالسكون فقلبت
الواو الاولى ياء ايضا فادغمت
فيها ثم كسرت السين لصيانة
الياء ثم كسر القاف للاتباع
ونقل التقل من الضمة الى
الكسرة فحصل قسى
سرورى

قال ومنه اينق اقول اى من
القلب المكانى اينق اصله اونق
جمع قلة ناقة ثم قدم الواو
على النون دفعا لثقل الواو
فصار اونق ثم جعل الواو ياء
على غير القياس لمجرد التخفيف
سرورى

مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد
يحذف الاول كما هو في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا
واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني على كاعلال
مبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع الساكنان الياء و
الواو فحذف الواو لانه زائد عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون ثم كسر الباء
المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو الضمة ما قبلها وتسلم
البناء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اعني الياء على اصله لدفع التقاء الساكنين
ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع فاعطى الكسر لما
قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا وقع النسخ التي رايناها والصواب
ان لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة تعري اي كما اعطيت الكسرة لما قبلها في بعت
اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت ثم كسرت الباء لتدل على الياء ولئلا يلتبس
بالواوي فصار مبيوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان
لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع
مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اي كاعلال الذي في يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما
قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اي كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل
اي اوقع الاعلال فيه كما اوقع في يبيع واكتفى بالفرق التقديري في مبيع بين الموضع اي اسم المكان وبين
اسم المفعول فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به وهو اي الفرق
التقديري معتبر عندهم وذلك كما اي كاعتبارهم اياه في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك
اذا قدرت سكونه اي سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد
بفتحتين يكون الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين مسند
الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون
وفي مثله ولذلك قال العمراذ اذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او
جرت لكونه بمعنى السفينة كما في قوله تعالى في الفلك التي تجري في البحر بما و ولا بد لجرين على
جرت لثبوت الايام فيلن وانما وجب ان يقال جرى ح لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت
سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا
نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة
والمشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث والالة مفوال

قال فاعطى الكسر لما قبلها اقول لتدل على الياء المحذوفة ولئلا يلتبس بالواوي
سروري

قال كما مر في بعت اقول لعل لفظ مر وقع من طغيان القلم فالعبارة كما في بعت اي كما اعطى الكسر لما قبل الياء في بعت لان اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع الساكنان فحذفت الالف لدفع التقائهما ثم كسرت الباء لتدل على الياء المحذوفة ولئلا يلتبس بالواوي
سروري

قال الموضع مقال اقول فان قيل لم لم يذكر الاسم الالة قلنا لانه يجيء على مفعال ومفعول وقد ذكرهما في بحث التقديم
سروري

قال كسكون اسد اقول بضم الهمزة وسكون العين جمع اسد قال نحو قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم اقول لو لم يكن جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير

ومقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرها المص المجهول من قال قيل الخ اصله قول
كنصر فاسكنت الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو وخصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول
الى قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة اخرى اعطى كسرة
الواو في قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم
بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو
ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء
حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا
الى موافقة ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفي لغة اخرى تشم
كسرة ما قبل الياء ضمة او بوع الاشمام بتذكير تشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها
غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اي ضمة مثل المفتون بمعنى
الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة هذه الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا
مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما
في الوقف فان الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان
تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد
اسكانها من غير حركة وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اي فيما اتصل
به ما يسكن لامه وحذف العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به
ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص
بمعنى يجوز فيهن اي بيع واختير وانقيد وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبلها في كل المطرد وضمة
في كلها والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم
واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا اي كما لا يجوز الاشمام
لا يجوز الواو وكان ذلك لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود في اقيم لما عرفت
ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما في قلن
فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون
اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قولن بضم القاف وسكون
اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية
بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول تستعمل بكسرها واما في بعن فعلى لغة بيع

في المجهول

فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفى المجهول على تلك اللغة
بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع فى المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق
التقديرى فاذا اصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول قولن بضمها وكذلك اصل
بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضم الباء فالضم والكسر فى المعلومين عارضان
وفى المجهولين اصليان واصل يقال فى مجهول يقول يقول كينصر فاعل كاعلال يخاف اى بنقل
حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا الباب السادس فى الناقص اى المعتل اللام ويقال له
اى للمعتل اللام ناقص لنقصانه فى الاخر اما من بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرمى او من الحروف
كما فى حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف فى الاخبار عن
نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذى الاربعة اذ لا يجب الاطراد فى التسمية ووجه
اعتبار الاخبار قد مضى فى الاجوف وهو اى الناقص لا يجئ بالاستقراء من باب فعل يفعل
بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجئ من الابواب الباقية نحو رمى يرمى وغزا
يغزو ورضى يرضى ودعى يرعى ذكرو يذكرو وتقول فى الحاق الضماير رمى الخ رميا رموا رمت
رمتا رمين الى اخره اصله رمى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا
فى قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت
الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها و
حركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبر واحركة ما بعد
ها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها فى محل التغيير وثلث حركات متواليات ليست فى تلك
المرتبة من الثقلة ولهذا جوزوا ضرب ولم يجوزوا ضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار
رموا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو
لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اى مثل رموا فى حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا
الا انهم ضموا الضاد فيه اى فى رضوا بعد الحذف اى حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع
او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله رضووا بدليل الرضوان
قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقل الضمة على الياء فحذفت
فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون
الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم لتنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا
يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها

الباب السادس فى الناقص
اقول هو فى اللغة اسم
فاعل من نقص لازمه وفى
بعض الاصطلاح ما كان لام
فعله حرف علة فقط وجه تقديمه
على اللفيف مر فى المثال ولم يذكر
ايضا المزيد من الناقص وانا
نذكره
سرورى

قال لانه يصير على اربعة
اقول فان قيل يلزم ان
يسمى الصحيح بذى الاربعة
لهذه العلة نحو ضربت قلنا
الاطراد فى التسمية ليس بلازم
واعلم ان ههنا اسوله و
اجوبة قد ذكرناها فى الاجوف
سرورى

قال وهو لا يجئ اقول
اى بحكم الاستقراء لا يجئ
من الباب السادس ويجئ من
سائره نحو قضى يقضى
قضاء ونحو دعا يدعو دعاء
ونحو رضى يرضى وزكا يزكو
سرورى

قال فحذف الالف اقول لان
الواو ضمير وهو لا يحذف
سرورى

قال فاسكنت الياء اقول

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا ويحذف
الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا
فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه التشان يجتمع فيه الساكنان تقديرا ونظامه
قدم في قولا حيث قال هناك ويحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء
ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا يعل حرف العلة في رمين كما مر في القول من ان حرف
العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا واما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل لخفة
الفتحة والسكون المستقبل يرمي الخ اصله يرمي كينصر فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها فصار
يرمي ولا تعل الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركته خفيفة وهي الفتحة واصل يرمون يرميون
فاسكنت الياء بنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون
او تقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو
ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف ظاهر في اعلاله الاول اذ لم
يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال راموا ثم ضم
الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في
الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري و
ذلك الواو في جمع النساء اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن
والنون فيه علامة التانيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة جمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم والنصب
نحو لم يعفوا ولن يعفوا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع
ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون فوزنه يعفون ومن ثمه اي ومن اجل ان النون في جمع
النساء علامة لا في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات ولو لم يكن علامة لسقطت حالة
النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت
الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لونها علامة
فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق
التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه
تفعلن فاذا ادخلت انت الجازم على يرمين تسقط انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان
حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثمه اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم
كالحركة في الصحيح تسقط الياء للوقف في الناقص حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل

اذا

الظاهر مراده اسكان الياء بنقل الحركة لانه لم يتعرض لضم الميم لكن يجوز حمل كلامه اسكان الياء لثقل الضمة بقرينة قوله فيما بعد في اعلال راموا ثم ضم الميم لاستدعاء الواو سروري

قال وسوى بين الرجال والنساء اقول اي سوى لفظا جمع رجال والنساء سروري

قال في مثل يعفون اقول اي في الغيبة من الناقص الواوي

قال الواو في النساء اصلية والنون علامة التانيث اقول اما الواو في جمع الرجال فليست باصلية بل زائدة علامة للجمع والنون علامة الاعراب سروري

قال ومن ثمه لا تسقط اقول اما نون جمع الرجال فتسقط في النصب والجزم لانها ليست علامة سروري

قال لخفة النصب اقول انما عبر عن الفتح بالنصب

اذا يسر اصله يسرى سقط الياء للوقف فى الناقص سقوط الحركة فى الصحيح نحو ليضرب وتنصب
انت الياء اذا ادخلت على يرمى الناصب تقول لن يرمى لخفة النصب استعمل القاب الاعراب
من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كامر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فى مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة اى لا يحتمل الحركة كقوله ولا يحسبون
الحكم عجز الماعد المسنون احتمالى اى تحملى اذ لو حركت لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون
الامر منه ارم الى اخره اصله ارمى بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم هذا
لمشاكلة قوله فاذا ادخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف
او للسكون كما فى بعض النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع
الساكنين كما فى يرميون بلا فرق واصل ارمى بالياء للواحدة المخاطبة ارميين كاضربى فاسكنت
الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لاحاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت
ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره فى اعلال ترمين الا انه ذكره هنا لئلا يتردد السامع
فى الامر من اطلاق لفظ الياء اى اليائين هو اى المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء
لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح اليا
ارميان ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن
بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام الخ اصله رامى على وزن ضارب فاسكنت الياء فى حالة
الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء
والتنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخرى تاتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة
فاذا صار الميم اخرا تتبع حركته وتأتى بعدها وليست بعارضية لحرف كالحركة بل هى حرف مستقل
زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء فى حالة النصب بل هى تحرك بالفتحة
على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة
وهذا كثير فى كلامه واصل رامون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذف
حركتها لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم
لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضيفت انت التثنية اى تثنية رام الى نفسك
اى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط اى فقد قلت رامياى فى حالة الرفع اصله راميان
فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها نون بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم
تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار رامياى
وقلت راميى فى حالة النصب والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت

المشاكلة سروري

قال ـــ ثم حذفت اقول اى الياء لان الواو علامة الرفع سروري

قال ـــ لاستدعاء الواو. اقول هنا مفعول محذوف تقديره لاستدعاء صيانة الواو لانه لو لم يضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلتبس الرفع بالنصب والجر سروري

قال ـــ واذا اضيفت التثنية اقول اى اذا اضيفت انت تثنية رام سروري

قال الى نفسك اقول اى الى ياء المتكلم قال رامياى حالة الرفع اقول اصله راميان فلما اضفته الى ياء التكلم حذفت نون التثنية لما عرف فى موضعه فصار رامياى سروري

قال فى حالة النصب والجر مرميى باربع ياآت اقول

النون فصار رامييى ثم قلبت رامينى بادغام علامة النصب والجر اعنى الياء الثانية فى ياء
الاضافة وهى الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت رامى بيائين
فى جميع الاحوال اى حال الرفع والنصب والجر واصله فى حالة الرفع راموى اصله راموين
سقطت النون بالاضافة فصار راموى فادغم اى وقع الادغام فى راموى لانه اى الشان
اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد فى العلية اى فى كونهما حرفا علة وسبقت احديهما
الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامىى فادغم الياء الاولى فى
الثانية فصار رامى ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار رامى واما فى حالتى النصب والجر
فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامييى ثم ادغم الياء الاولى
فى الثانية فصار رامى المفعول مرمى الخ اصله مرموى فادغم كما فى رامى حالة الرفع بلا
فرق واذا اضفت التثنية اى تثنية مرمى الى ياء الاضافة فقلت مرمياى فى حالة الرفع
اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت فى حالتى النصب والجر مرميىى باربع
ياءآت اولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر و
رابعها ياء الاضافة واذا اضفت الجمع اى جمع مرمى للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت
مرميى ايضا اى كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة فى التثنية باربع
ياءآت فى كل الاحوال اى فى حالة الرفع والنصب والجر اما فى حالة الرفع فاصله مرميون
فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوى فاعل كما فى راموى فكسرت الياء
الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما فى حالة النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد
الاضافة الى ياء المتكلم مرمييى فادغمت الثالثة فى الرابعة فصار مرميى بكسر الياء الثانية
المدغم فيها الموضع مرمى بفتح الميمين اصله مرمى قلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء الساكنين
الياء والتنوين الاصل فيه اى فى مرمى ان يأتى على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل
بالكسر الا انهم فروا عن توالى الكسرات ففتحوا العين كما مر فى فصل اسم المكان الالة مرمى
بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمى فاعل مثل مرمى المجهول رمى يرمى مثل ضرب
يضرب الخ ولم يعل رمى بسلب الحركة الياء لخفة الفتحة عليها كما فى يرميان واصل يرمى يرمى
كيضرب قلبت الياء الفا كما قلبت فى رمى معلوما وحكم الناقص الواوى مثل غزى يغزو كحكم
الناقص اليائى مثل رمى يرمى فى كل الاحكام التى ذكرت فى اليائى الا فى هذا الحكم وهو انهم
يبدلون الواو ياء فى نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزى اصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها كما مر فى اوائل باب الاجوف وانما اخر الواوى عن اليائى مع ان الاصل تقديم

الواوى

الياء الاولى هى المقلوبة من
واو المفعول والثانية هى لام
الفعل والثالثة هى علامة
النصب والجر والرابعة هى ياء
الاضافة واصله مرميين.
سرورى

قال واذا اضفت الجمع اقول اى اذا
اضفت جمع مرمى الى ياء المتكلم
قلت مرميى باربع ياءآت ايضا
الاولى هى المقلوبة من واو المفعول
والثانية هى لام الفعل والثالثة
علامة الرفع فى حالته والنصب
والجر فى حالتها والرابعة
ياء الاضافة الا ان لام الكلمة
مكسورة فيه مفتوحة فى
التثنية سرورى

قال مع ان الياء من حروف الابدال
اقول الابدال جعل حرف مكان
حرف غيره لا للادغام قوله مكان
حرف احتراز عن جعل حرف
عوضا عن حرف نحو اسم وابن
فانه لا يسمى ابدالا الا تجوزا
وقوله غيره احتراز عن رد
الواو فى مثل اب واخ فى تثنيتهما
لان فيه جعل حرف مكان حرف
نفسه وقوله لا للادغام
احتراز عن اظلم فان فيه

الواوى لتقوة الواو لان الواوى لايجئ منه والذايم والبائى يجئ منه ولبفرع عليه بحث
الابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذلك قال مع ان الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف
مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف نحو بعض همزة ابن واسم و بقوله غيره
ردوا واب واخ فى النسبة وبقوله لا للادغام جعل التاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام
وحروفها اى حروف الابدال وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ
المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليه
بيانية اى الحروف التى هى المبدلات كما فى قوله وحروفها صطضظ خفق عند الزمخشرى
وعند المص خمسة عشر وهى ما يجمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به
وزط اسم قبيلة صال اى حمل من الحملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلثة عشر وهى
ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به فى المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف
الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط
الى هذا عبارته بمتنها فى الكتب المصححة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاء فى التفصيل ايضا
نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول
انها احد عشر ثمانية من حروف الزوائد وهى غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهى الجيم
والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه ذل
انصت اى سكت و يوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو اسم رجل وذل من الذلل
خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اى سكت فى هذا اليوم واعترض على من عد السين
من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمص ثم قال ولو اورد واسمع وردا ذكر واظلم يعنى
المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال
والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمص نظرا الى الوقوع فى
الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استنجد فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل
من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المص قد ظفر بنص
من سيبويه فى استنجد كما يجئ ان شاء الله تعالى ثم شرع فى بيان اى حرف من الحروف المذكورة
من اى حرف يبدل مراعيا فى ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا
اى ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع فى ايجاده اى قياسا من الالف
فى نحو صحراء اى فيما فيه الف الممدودة لان همزتها الف فى الاصل كالف سكرى لان الالف
الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فذلك لانها

جعل حرف مكان تاء الا انه
للادغام واعلم ان الابدال
من الحروف المشتركة بين
اقسام الكلمات فمثاله
الاسم نحو اجوه اصله
وجوه ومثال الفعل نحو
هراق اصله اراق ومثاله
الحرف نحو الا فعلت اصله
هلا فعلت او ان لا فعلت
سروري

قال استنجد يوم صال
زط اقول معنى الاستنجاد
طلب النصرة يوم ظرف له
وصال اى حمل وزط اسم
قبيلة يعنى ان حروف الابدال
عند المص والزمخشرى خمسة
عشر وما قيل من ان حروف
الابدال عند الزمخشرى
من ثلاثة عشر خلاف ما
صرح فى المفصل حيث قال
وحروفه حروف الزيادة
والطاء والدال والزاء و
الضاد والجيم فالحروف
الزيادة عشرة والمذكورة
خمسة عشر وعند ابن الحاجب
اربعة عشر يجمعها قولهم
انصت يوم جد طاء ذل

للزومها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما فى كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت
احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المدة لتبقى على مدهما و
لا يعود الممدود مقصودا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا وياء مع ان مناسبة حروف العلة
بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما فى كساء ورداء لكون ما
قبلها الفا فيهما فيضيع العمل فقطر المسافة ومن ثمه اى ومن اجل ان همزة صحراء الفا فى الاصل
وليست باصلية لا يجوز جعلها اى همزة صحراء همزة اى ابقاؤها فى نحو صحارى بفتح الراء جمع
صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرة الراء كما تكسر ما بعد الف
الجمع فى مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتقلب الالف التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها
وينقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين فى الاخرى فصار صحارىّ
بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما فى سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا
للتخفيف فى الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعنى لو كانت همزة صحراء فى الاصل
همزة لجاز صحارى بالهمزة بعد الياء فى صورة ما اى فى صورة من الصور من هذا النحو
على مثال هجاريع مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة فى خطيئة اذ يجوز خطيئة بالهمزة ايضا
فظهر ان همزة صحراء ليست باصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التى هى الفا وجوبا مطردا
فى نحو اواصل اى فيما اجتمع فيه واوان متحركان فى اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله
وواصل الواو الاولى هى الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين
بالف التكسير كما فى ضوارب ولم يحذف احديهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوى
اى الالف بين الثقلين اى الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات
عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا احسن فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته ومن
الواو التى هى عين مكسورة قلبت الفا فى قائل اى فى اسم الفاعل من الاجوف الواوى اصله
قاول كما مر فى باب الاجوف فى بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف المبدلة
من الواو والعين لعلة مرت هناك ومن الواو التى هى عين مضمومة فى ادؤر اى فى جمع القلة
من اسم الثلاثى الاجوف الواوى الذى واحده على وزن الفعل والادور جمع قلة للدار
اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو فى الجمع الثقل مع كون واحده على
وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقيل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس
بمتكلم المضارع كما فى ادور جمع دور كما مر وانما قلبت مع كون واحده على وزن الفعل

احترازا

معنى انصت سكت ويوم ظرف
له وجد مبتداء مضاف الى طاء
وهو علم شخص وذل من الذلل
وهو خبر المبتداء والظرف
مضاف الى الجملة وعند البعض
احد عشر ثمانية من حروف
الزيادة وهو ما عدا السين
واللام وثلاثة من غيرها
وهى الجيم والطاء والدال
سروری
قال وجوبا مطردا اقول اعلم
ان الابدال قد يكون لازما
وغير لازم فاللازم ما لا يجوز
معه استعمال الاصل كالالف
فى قال وغير اللازم ما جاز فيه
استعمال الاصل كالواو
المضمومة فانه يجوز فيها
الامران والبعض يسمى اللازم
واجبا وغير اللازم جائزا
او ان الابدال مطرد وغير مطرد
فالمطرد ما كان له حد وقياس
كقلب الواو الساكنة بعد
الكسرة نحو ميقات فيمكن
ان يقال كل حرف وقعت موقع
كذا او فى الصفة الفلانية
فهى تقلب كذا وغير المطرد
ما لا يكون له حد وقياس

احترازا عن نحو اد ور جمع د ور فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقلة الحركة واما الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقلة الحركة عن الواو والزمخشرى عداد ور من الجائز ولعله نظر الى الخفة التى حصلت بسبب سكون ما قبله وبسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التى هى لام نحو كساء اى فى اسم معرب اخره واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة فى هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم اواصل على قائل وقدم قائل على كساء و عكس الزمخشرى وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالاخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بايع اى فى اسم الفاعل من الاجوف اليائى كما اى كالابدال الذى مر فى قائل واعلم ان الهمزة فى قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره فى الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما هنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التى هى بدل عن الواو والياء فى قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير ان المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار فى الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اى ابدالا يصح ان يقع ويصح ان لا يقع ويترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد احد فى الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره فى الياء اصله وحد وحد روى ان سعد بن ابى وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبى عليه السلام احد احد اى اشر باصبع واحد وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو ال فعلت والا فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت و ان كان فى بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعد من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله الى جائز ولازم ونقول المراد من الواجب ما له سبب و بالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس

فيكون من الجائز فاللزوم لاينافى الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثمه اى ومن اجل ان اصله ماه
يجئ جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشئ الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واثباته
تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجاله عن حكم سوابقه لمادخل فى حكم الجواز ولذلك
لايقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جواز غير مطرد فى نحو هيجت شوق المشتأق بكسر
الهمزة اصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهى الكسرة وهذا ايضا
شاذ لانه يريد ثقلا صدره ياادمى بدكاديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتأق
الدكاديك جمع دكداك وهى الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى ارض
غليظة فيها حجارة ورمل صبرا اى اعطبنى صبرا هيجت وحركة وزدت بريد بالمشتأق نفسه
ونحو قرأت من قرأ وهو ابو ايوب السختيانى ولا الضألين وقراءة عمرو بن عبيد ولاجأن
بفتح الهمزة فيهما اذلا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل
وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان تقدم الابدال من الالف عليه
لئلا يقع الفصل بينها وبين اختيها نظرا الى ان الابدال من الهاء فى ماء لازم كما ذكرنا والابدال
من الالف فى المشتأق غير لازم ولازم الابدال فى بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان
تقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما
وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء
فانه شاذ كالابدال من الالف فى نحو المشتأق اذلا تخفيف فيها بل فيهما ثقل وانما جعل ابدال
الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة طردوه وجدا كما طردوه فى الهرب عن التقاء
الساكنين وان كونه فى لغة ضعيفة لاينافى كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده فى جميع اللغات وابدلت
من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك زهوق اصله عباب وهذا الابدال اشد لكونه فى
غاية القلة ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء ضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق
اى عميق قوله لاتحاد مخرجهن اى الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق تعليل ابدال الهمزة
من الهاء والالف والعين والسين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ
عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت الاولى سينا ومن انكر كون السين
من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من اتخذ يتخذ كما مر لقربهما فى المهموسية
التاء منها ابدلت من الواو التى هى فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم و
العامة تقول تخمة بتسكين الخاء اصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقيلة ابدلت من الواو
فصار تخمة ومن الواو التى هى لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك

حذف اللام

لم يعتبر كون الواحد على وزن الفعل سرورى

قال سيبويه اقول انما قال عند سيبويه اذ عند البعض ليس السين من حروف الابدال فح لايكون عنده اصل استخذ اتخذ بل هو استفعل من اتخذ يتخذ اذ اصله استتخذ فحذفت التاء الثانية وهذا قول سيبويه سرورى

قال التاء اقول اى من حروف الابدال التاء وهو تبدل من الواو سواء كانت فى اللام او الفاء ومن الياء والسين والصاد والباء جوازا غير مطرد سرورى

قال نحو تخمة اقول هذا مثال الاول فالتخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم اصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة والتخمة بسكون الخاء من تحريفات العامة و نحو جان تكلم بالغنمان [illegible] وكذا اى عاجز [illegible]

حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو ولانك تحول فى التثنية نحو
ولم يعوض عنه للذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان
التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة فى اخت دون اخ
لاجل التاء التى ثبت فى الوصل والوقف كاسم الثلاثى فكان الضم جعل دليلا على ان التاء
يعوض عن الواو ولان التاء ثابتة فى الاصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلى وان
الاسم بها كالثلاثى قيل فى تثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترد
على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شئ فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه
ثنائى فلم يحتج فيه الى الدليل لقرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوزا غير مطرد نحو ثنتان
اصله ثنيان فى عدد المؤنثين لانه من ثنيت واستنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اى اجدبوا
اصله استنيوا بالياء واصله استنووا بالواو بدليل سنوان ابدلت الياء من الواو فصار استنيوا
ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنتوا وانما قلنا التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم
الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين
جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما مر فى المضاعف ونحو يا قاتل الله بنى السعلات
عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل الناس والاكيات الاصل الناس و
الاكياس الاكياس جمع كيس والمنادى محذوف اى يا قوم السعلات النساء الضخمات الجنيات
وعمرو بدل من بنى وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء
جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس
وذكر فى الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلات وهى انثى اخبث الجن
وولدت له اولادا ثم ابعيت ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا
السعلات جمع سعلات بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله
لص بالتشديد لقربهما اى التاء والسين والصاد فى المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا
غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة
السريعة واما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة الخرقة النون منها ابدلت من
الواو جوازا غير مطرد نحو صنعانى فكانهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم ابدلوا من الواو
والنون وقيل النون بدل من الهمزة فى صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة و
النون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة
وابدلت النون من اللام على الضعف المخالفة استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله

قال ومن الياء اقول اى تبدل التاء من الياء جوازا غير مطرد ونحو ثنتان اصله ثنيان فى عدد المؤنث لانه من ثنيت سرورى

قال واستنتوا اقول بفتح الهمزة من باب الافعال اصله استنووا فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة فصار استنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنتوا معناه دخلوا فى زمان سنة وهى قحط او بمعنى اجدبوا سرورى

قال ومن السين اقول اى تبدل التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس ابدلت التاء من الدال والسين ايضا ثم ادغمت فصار ست لكن هذا شاذ سرورى

قال ومن الصاد اقول اى ابدلت من الصاد جوازا غير مطرد نحو لصت اصله لص بالتشديد ابدلت التاء من الصاد المدغمة فيها سرورى

وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف ولقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم
فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في
المخرج لكونهما في وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني
حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد
الراء اصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف
وابو علج المطعمان الشحم بالعشي وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل بالعشي
والبرني والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع
الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى لا يقع الحركات على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير
مطرد من الياء الغير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم
من الياء المشددة كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء كان متطرفة في الوقف كفقيمج او في
الوصل كابي علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر
كالمثال الثاني والثالث في قوله كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول
جمع شائل وهو المرتفع والعبس ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها وابعارها فجف عليها
في الصيف والاجل اصله ايل وهو الوعل شبه البعرات المتعلقة باذناب الابل في الصيف
بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا
الابدال حسن بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احد فهو قليل نحو
لاهم ان كنت قبلت حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج يأتيك بج اي بي اقمر نهات ينزي وفرتج اي
وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر
الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان قبلت حجتي فوفقني لان اتي بيتك الحج مرارا كثيرة راكبا
على حمار ذي قوة يحركني حتى يتحرك شعر رأسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزد
اصله فزت اي ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا لقرب مخرجهما الهاء ابدلت من الهمزة
جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد
نحو حيهله اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه انا بالالف دون الهاء لانهما انما زيدا
للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل
فيهما الالف وابدلت الها من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت
ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثيرا من النحاة الياء من علامة التانيث
وابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء بحروف والعلة في الخفاء ومن ثمه اي

ومن اجل

قال الغريبهن اقول اي التاء والسين والصاد قال ومن الياء اقول اي تبدل التاء من الياء جوازا غير مطرد لكثرة الاستعمال نحو الذعالت اصله الذعالب جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة السير واما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهو اخلاق من الثياب وقطعه الخرقة سروري

قال والنون اقول اي من حروف الابدال النون وهي تبدل من الواو واللام جوازا غير مطرد سروري

قال ومن اللام اقول اي النون تبدل من اللام ايضا جوازا غير مطرد في نحو لعن اصل لعل لكثرة استعماله وابدلت النون من اللام و هذا الابدال ضعيف وان كان قياسا لمخالفة استعمال الفصحاء والمراد من الضعيف ليس الا هنا وقيل كلاهما لغتان واصلان لقلة التصرف في الحروف سروري

ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يقربها
ويمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الالف او بعد
ها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن
كشملا واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل اكلت عنبا او قتلت قنبا ولا تؤثر
واما قولهم يريد ان ينزعها ويقربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وان كان شاذا
الا ان الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف
اكلت عنبا فان الباء ليست بخفيفة وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة
اي في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التانيث لا في الوصل للفرق بينهما وبين التاء التي في الفعل
نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت
من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد
كسرة وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما
قبلها مكسورا بقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والالف وسكونهما واستدعاء الكسرة
الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا
نحو ذيب اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد
حرفي التضعيف نحو تقتضي البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي
اذا البازي كسر ابصر خربان فضاء فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا
من احديهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا تقضض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا
اي عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعتبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر اي
اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء
من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها وانما خصت الياء لان
الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد
يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية فمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما
كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل
للتغير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه مفعول
مطلق لبدر اي اسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء
على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال بتقدير قد الخربان جمع خرب بفتحتين

قال ابدلت من الهمزة افعل الهاء تبدل من الهمزة و الالف والياء جوازا مطردا ومن التاء وجوبا مطردا سروری

قال مرقت اقول اصله ارقت ابدلت الهاء من الهمزة لاتحادهما في المخرج وهو الحلق

قال نحو جيهله وانه اقول اصله جهله جيهلا اي ائت ونعال واصل انه انا ونحوه

اصله ما الاستفهامية فابدلت الهاء من الالف سروری

قال في هذه امة الله اقول اصله هذي فابدلت الهاء من الياء قال ركن الدين في شرح الشافية انما جعلت الياء اصلا لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي والهاء عد كثير من النحاة الياء علامة للتانيث سروری

قال لمناسبتها اقول اي انما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبة الهاء بحذوف العلة في الخفاء سروری

وهو ذكر البازي انكدر نزول وابدلت الياء من النون جوازا غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين
لانه جمع انسان ودينار اصله دنّار بالتشديد فابدلت النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في
الغنة والمدة وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد
نحو ضفادي بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه
نقانق المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهي الجانب الجم ما اجتمع من ماء البئر
النّقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع
الواردة اليه بل كلها مسهلة لمن يرده ولضفادع مائه المجتمع اصوات باضافة الضفادي
الى الجم والجم الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء لثقل
العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من
التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد وايتصلت
بمثل ضوء الفرقد الفرقد الكوكب لان اصله اي اصل الياء في ايتصلت واو ما قبلها مكسور
اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت
الواو تاء كما مر في المضاعف وهذا لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن
بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان المناسبة
حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها
ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة
القلب ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل من التاء في
ايتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون الواو
فخطأ كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء
مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان
مع الواو فح فلا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة
فتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احدى
حرفي التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان رحلي على شغواء
حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء
العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها اما تضرب
الى السوداء او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل
اسرعت والضمير في لها للعقاب اي لها في وكرها اشارير جمع اشرارة برائين غير معجمتين وهي قطعة

قال ومن الباء اي الباء ابدلت من الباء نحو الثعالي في قول الشاعر لها اشارير من لحم مستمرة من الثعالي ووخز من ارانبها ولها اي للعقاب في وكرها وهو ظرف مستقر وهو خبر مقدم للمبتدا متأخر واشارير جمع اشرارة بكسر الهمزة برائين غير معجمتين وهنا والاشرارة ما يبسط شيئاء ويوضع عليه اللحم ليبس ويستعمل في اللحم القديد وهو المراد ههنا ومن لحم صفة لمبتداء ومستمرة بتشديد الميم بمعنى مقطعة وهو صفة ايضا و من الثعالب جمع ثعلب صفة ايضا ووخز بخاء وزاء معجمتين اي شيء قليل عطف على المبتداء ومن ارانبها جمع ارنب في محل صفته بمعنى انها تصيد لفرخها والاستشهاد في اصل الثعالي الثعالب واصل الاراني الارانب فابدلت الباء من الباء

سروري

قال لكسرة ما قبلها
اقول هذا علة

من القديد مستمرة مقطعة الوخز الشئ القليل يعنى انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالى والارانى الثعالب والارانب ومن ابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادى فى قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادى اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعنى اذا اعد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالى فى قوله قدمر يومان وهذا الثانى وانت بالهجران لا تبالى اصله الثالث يعنى مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالى ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلهن اى الياء والسين والثاء الواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف التكسير فانه جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الالفان فابدلت الواو من الاولى لقربهما فى العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما لئلا لتباس بالواحد كما مر فى اواصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اى اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموما اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا فى اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اى فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم كما مر من ان عريكة الساكنة لينة وما قبلها مستبع الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اى ابدلت الميم من الواو فى فم وحده اذ لم يقع فى كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله الاذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلى او لقرب مخرجهما الجزئى فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان يحذف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود فى كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصلت من حذف الهاء وليس بحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا ولا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اى من لام التعريف نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر بدليل كثرة استعمال اللام فى التعريف اى ليس من البر الصيام فى السفر اذا تضرر الصائم لقربهما اى لمناسبة الميم واللام فى المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر

لجميع اى لكسرة ما قبل التاء والسين والثاء
سروری

قال الواو ... اقول
اى من حروف الابدال الواو
وهو تبدل من الالف والياء
والهمزة وجوبا مطردا ومن
جوازا مطردا
سروری

قال نحو ضوارب اقول
اى تبدل الواو من الالف
فيما وقعت الالف قبل الف
التكسير فان ضوارب
جمع ضاربة بزيادة الف
التكسير بعد الفاء اسم
الفاعل فاجتمع الفان و
لم يجز حذف احديهما لئلا يلتبس
بالواحد فابدلت الواو
من الالف الاولى
سروری

قال ومن الياء
اقول اى تبدل
الواو من الياء وجوبا مطردا
فيما وقعت الياء ساكنة
وما قبلها مضموم ووجه
فعله وجوبا فى بعض النسخ
ولم يوجد فى اكثرها مع وجوب ذكره

وقدمر البحث عنه فى اخر فصل الماضى وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام فى
قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان هال منادى مرخم اصله
هالة اسم امرأة التمتام الذى يكثر التاء فى كلامه والواو فى وكفك للقسم على سبيل
الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام
البنام اطراف الاصابع وقوله لقربهما اى الميم والنون فى المجهورية تعليل لابدال الميم من
النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما
على هذا اى راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما ولاتحادهما فى المجهورية الصاد ابدلت
جوازا مطردا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اى تم لقرب مخرجهما واتحادهما فى الصفير
الالف ابدلت من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اى فيما اذا تحركتا
وانفتح ما قبلها اصلهما قول وبيع كامر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس
اى فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس كامر فى المهموز من ان الهمزة
اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها
اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال فى قوله وقفت فيها اصيلالا اسائلها
عيت جوابا وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة
فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبنى اصله اصيلان تصغير اصلان وهو جمع اصيل
كبعر وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل اصيلان ثم
ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع فى
قوله لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع راى الذيب الدعة سعة
العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما اى اللام والنون والضاد فى المجهورية
الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل
الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما فى الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا
مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما من الاخر بان ابدلوا من
السين زاء لانها من مخرجها واختها فى الصفير وتوافق الدال فى الجهر فيتجانس الصوتان
وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائى حين اسر فى عنزة فامرته
ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك فقال الحاتم
هكذا فزدى انه اى هكذا فصد الكرام اصله فصدى وانا تأكيد لياء الاضافة و
الهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما فى الصفير ولم يذكره المص اكتفاء لما ذكره

لعل تركه سهو من الناسخ
سروری

قال نحو موقن اقول مبتغ من
اليقين فابدلت الواو من الياء
لسكونها وانضمام ما قبلها
سروری

قال الميم اقول من حروف
الابدال الميم وهى تبدل من
الواو لزوما وجوازا ومن
اللام والنون والباء جوازا
غير مطرد
سروری

قال ومن الباء اقول اى
الميم ابدلت من الباء فى قولهم
ما زالت راتما على هذا اصله
ما زالت راتبا على هذا اى ثابتا
على هذا الفصل
سروری

قال الصاد اقول اى من حروف
الابدال الصاد وهى تبدل
جوازا غير مطرد من حرف واحد
وهو السين اذا وقعت قبل
الغين والخاء المعجمتين او
القاف والطاء سواء كانت
بينهما حرف واحد او حرفان
او لم يكن نحو اصبغ اصله اسبغ
وان تم قبل انما قلبت السين
عند هذه الحروف صار الان
السين ليست من الحروف

فى ابدال الضاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا فى باب افتعل نحو اصطبر اصله
اصتبر اى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد فى فحصط
اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اى فيما اذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة
تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال فى انها جزء من الفعل ولهذا قال سيبويه واعرب اللغتين
واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير كتاء الافتعال فى اللزوم لقرب مخرجهما والموضع
الذى لم يقيد الابدال فيه بالوجود المطرد والجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان
الموضع الذى لم يقيد اى من ابدال حرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال يكون الابدال فى ذلك
الغير المقيد جائز غير مطرد كما قدرنا فى موضع الباب السابع فى اللفيف يقال له لفيف للف
اى اجتماع حرفى العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته
وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فوق بين حرفى العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون
وهو قرن بين حرفى العلة بان لا يدخل بينهما حرف اخر ولم يعرفهما الاغناء اسميهما اللف الغير
بين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالاخر
فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح
فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم فاء وعد يعد اى حكم
فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال وحكم
لامهما كحكم لام رمى يرمى وحكم لامهما قد مضى فى الناقص اى حكم لام اللفيف المفروق كحكم
لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك اى مثل وقى يقى فاء ولاما حكم
اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وموقى فى حكم فاء
واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوق
على وزن اضرب واعلاله كاعلال اخواتها واصولها لمن اتقن قواعد بابى المثال والناقص
قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة
قين قن قن الفاعل واق اصله واقى اعلاله كاعلال دام واعلاله مر المفعول موقى حاله
فى الاصل والاعلال كحال مرمى الموضع موقى كمرمى والالة ميقى اصله موقى على فاؤه كفاء
ميعد ولامه كلام مرمى المجهول وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون نحو طوى يطوى الى اخره
وحكمهما الاما كحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث اللام ولا يعل عينهما كما مر فى باب الاجوف
من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين كارم ارميا ارموا
ارمى ارميا ارمين وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون اطويان

المستعلية وهذه المخفف من
المستعلية اذ بعضهم ذكر بدل
القاف الغين فقلبت التاء
صادا لا ان الصاد من المستعلية
سرورى

قال الباب السابع فى اللفيف اقول
اشار الى وجه تسمية اللفيف
لفيف بقوله يقال له لفيف
للف حرفى العلة فيه اى
اجتماعهما فيفهم تعريفه
من وجه تسميته ولذا لم يعرف
وتركه ذكر مزيد اللفيف مفروق
ومقرونا وسنذكره واعلم
ان هذا الباب يبلغ عقلا الى
تسعة اقسام لانه اما ان يكون
فاؤه وعينه حرف علة او فاؤه
ولامه حرف علة او عينه ولامه
حرف علة فهذه ثلثة اقسام
وكذا اما ان يكونا واوين او يائين
او احديهما واوا والاخرى
ياء فهذه ايضا ثلثة اقسام
فيضرب الثلثة فى الثلثة يصير
الاقسام تسعة لكن كون
الفاء والعين حرف علة لم يوجد
فى الافعال فسقط ثلثة اقسام
بقى ستة ثلثة للمفروق وثلثة
للمقرون ولم يوجد فى المفروق

اطويناں وتقول بالخفيفة اطوين اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر
من روى يروى من باب علم من الرّوى وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب
لئلا يتكرر المثال ارويّن ارويانّ ارونّ وارويّن ارويانّ ارويناں وتقول بالخفيفة
منه اروين ارون وارون واذا اذ تعرف احكام نوني التاكيد في الناقص واللفيف وانما
خصهما لكون احكام اتصال التونين بغيرهما ظ فانظر الى حروف العلة التى في اخر الكلمة
ان كانت اصلية اى من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحروف المحذوفة لان حذفها
كان للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون
مع البناء على الفتح ويفتح تلك المردود لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اطوين والواو في اغزون
والياء في اروين كما ترد المحذوفة ويفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا وارويا يعنى اذا لم يكن
النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام
المحذوف لامه لاجل السكون اذا لقى بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام فتحت لانعدام
موجب السقوط وهو كونه في الاخر وخفة الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم تكونا مع ضمير
بارز كانتا متصلين بالفعل اذ لا حاجز عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزءه كالف التثنية
فيرد بسببهما ما يرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها فان
كان ما قبلهما مفتوحا تحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها الطرو حركتها بسبب اجتماع
الساكنين احدهما حرف العلة والاخر اولى نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها
وهى الفتحة نحو اروونّ بضم واو الضمير وارويّن بكسر ياء الضمير كما حركت واو الضمير
بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة
لها في قولك يا هند لم ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما
او مكسورا يحذف حرف العلة وان كان ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطونّ بضم العين
اصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطونّ بكسرها اصله
اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير في
اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وكذلك في يا امرأة اغزى القوم يعنى
اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام
اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله
مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالتونين يعنى اذا كان
ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف

غير ما كان فاء وواوا ولاما
الا نادرا فسقط اثنان فبقى
اربعة والحمد للفروق وثلثه
سروري

للفروق
قال مفروق ومقرون اقول
المفروق ما فرق بين حرف
العلة بحرف غير حرف العلة
والمقرون ما لا يفرق بين
حرف العلة بحرف اخر والمصـ
لم يعرفهما اعتمادا على انفهام
تعريفهما من اسميهما التعريفى
سروري

قال المفروق
مثل وقى يقى اقول
قدم المفروق على المقرون
لكون فائدة حرف
علة والفاء مقدم
على العين ومنهم من قدم
المقرون نظرا لكثرة
ابحاثه
سروري

قال ايضا اقول اى كما
تقول في جمع المذكر رواء
وانما اكتفى بصيغة واحدة
نظرا الى قلة الاستعمال
واكتفاء بالقرائن
سروري

لان نحو

لان تحمل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوى طاه واصله طاوى
اعل كاعلال رام ولا يعل واوه اعينه التى هو كما لم يعل فى طوى وتقول فى اسم الفاعل من الرى
ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية روياناز رواء لجمعه اصله رواى وقلبت الياء همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد المؤنث ريياز لتثنيتها قلبت الف التثنية ياء
لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد رواء بجمعها ايضا
اى بجمع المذكر واكتفى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس
مع الاكتفاء بالقرائن ولم يجعل واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط حتى
لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى هى لام
همزة كما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال فى اصطلاحهم الا ترى الى قول الزمخشرى
فى المفصل واما قولهم رواء مع سكونها فى ريان فلئلا يجمعوا بين الاعلالين
قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع اخر منه واعلال
اسم الفاعل من نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان
كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال
تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة فى رواى وفى كون الياء
عرضة لتوارد الحركات مثل الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولهذا اطلقوا الاعلال
على قلب الهمزة فى قائل مع غاية الخفة فى الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة
اعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون
بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثانى نحو قه وبالثالث
نحو يد على اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمد وا فى ترك هذه القيود على
لفظ الاجتماع وعلى لفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين
ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب و
الخفض اى الجر رييين باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين التى هى الواو والثانية اللام
والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغمت الاولى فى
الثانية مثل عطشيين فى تثنية عطشى واذا اضفته اى تثنية المؤنث فى حالة النصب
اى رييين الى ياء المتكلم قلت رايت رييى بخمس ياءات الاولى منقلبة عن الواو التى
هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة
النصب والخامسة ياء الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت الاولى فى الثانية المفتوحة و

قال وتقول فى تثنية الانثى
اقول اى تقول فى تثنية
المؤنث فى حالة النصب والجر
رييين باربع ياءات الاولى
منقلبة عن الواو التى هى عين
الكلمة والثانية
لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الف التانيث كما عرفت
آنفا والرابعة علامة
النصب والجر وادغمت
الاولى فى الثانية
شرورى
رييى من رييني
قال اقول
بخمس ياءات
الاولى مدغمة فى الثانية
المتحركة بالفتحة والرابعة
مدغمة فى الخامسة المتحركة
بالفتحة والثالثة مفتوحة
مخففة شروري
قال وحكم
عينهن حكم طوى اقول
اى حكم عين اسم الفاعل و
المفعول والموضع
والالة والمجهول من اللفيف
المقرون كحكم
عين طوى فى عدم الاعلال
فى الكلمة التى اجتمع فيها



والرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول مطوى اصله مطووىٌ
اعل كاعلال مرمى الموضع مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى المجهول طوى يطوى
اصله يطوى اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول والموضع
والالة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص كما اشرنا
اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى يطوى فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع فيها اعلالان
بتقدير اعلالها اى اعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوى ويطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع
فيها اعلالان يكون حكمها اى حكم العين ايضا كالتى اجتمع فيها اعلالان حكم عين طوى فى
عدم الاعلال المتابعة نحو طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه
لا يعل تبعا لطوى وطاويان وطوى مجهو طوى فانه لو اعل الواو
فيهما بقلبه الفا او باسكانها لثقل الكسرة
عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين الا
انه لم يعل حملا على
طوى
مم

كتبته بالقلم بالكدر فى الالم اعنى به محمد كمالى بالله والكرم
سنة
١٢٧٠
مم

اعلالان بتقدير اعلال
عين نحو طوى ويطوى
يحكم العين فى الكلمة التى
يجتمع فيها الاعلالان ايضا
كحكم عين طوى فى عدم الاعلال
للمتابعة نحو طويا فانه لو
اعل عين طويا لم يجتمع
الاعلالان الا انه
لم يعل تبعا
لطوى
سرويكى
مم

